

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية  
قسم الدراسات العليا العربية  
فرع اللغة



٣٠١٠٢٠٠٠٠١١٦٦

# صَيْغُ الْأَفْعَالِ بَيْنَ الْقِيَاسِ وَالسَّمَاعِ

بِحَثِّ عُلَمَاءِ مَقَدِّمِ لِنَيْلِ رَحْمَةِ الْمَاجِسْتِيرِ

إعداد

الطالبة / موضي عمير بن عبدالعزيز السبيعي

إشراف

الدكتورة الدكتورة / محمد بن إبراهيم البنا



١١٦٦

١٩٨٦ هـ - ١٤٠٦ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

- ٤ -

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد  
- صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، ومن تبعهم  
باحسان الى يوم الدين .

وبعدُ فلا بد لي قبل الحديث عن بحثي هذا وفصوله من ذكر الهدف  
الذي أردته من البحث في موضوع " صيغ الأفعال بين القياس والسمع " ، فلقد رأيت  
أن لعلماء الصرف والنحو الأقدمين والمتأخرين جهوداً قيّمة يشكرون عليها في صيغة  
الفعل من حيث كونها مقيسة أو مسموعة ، ولكن هذه الجهود والآراء التي ذكرها  
العلماء ميثوثة ومتفرقة في كتب الصرف ، فعنت لي فكرة جمعها في هذه  
الدراسة وتنسيقها وتجليتها لتسهيل الفائدة على الدارسين اثناء البحث عن قضية  
ما من قضايا صيغ الأفعال ، ومعرفة القياس والمسموع منها . فوطدت العزم على  
القيام بالبحث في هذا الموضوع مسترشدة برأي استاذي الفاضل سعادة الأستاذ  
الدكتور محمد ابراهيم البنا الذي كان له الفضل في اقتاعي بالبحث  
في هذا الموضوع - مقتنعة بعد تشجيعه ايّاي بالكتابة في هذا الموضوع لجدته  
وكونه لم يناقش في عمل على سابق ، فكان هذا دافعا قويا لي على معالجة  
فصول هذا البحث الذي يتكون من مقدمة وتمهيد واربعة فصول ، كل فصل  
يشتمل على جزئيات يرتبط بعضها ببعض ارتباطا منطقيا ، ثم خاتمة أجملت  
فيها أهم النتائج التي توصل لها علماء الصرف الأقدمون ، وكان جل جهدي فيها  
اخراجها وابرازها للقارى الكريم ، ولقد اعتمدت في بحثي هذا على عدد من  
المصادر المهمة من كتب الصرف ، منها : كتاب سيبويه المتوفى سنة ١٨٨ هـ ،  
ومعاني القرآن للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المتوفى سنة ٢١٥ هـ جريية ،  
والمقتضب للمبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ جرية ، وكتب ابن جني المتوفى سنة  
٣٩٢ هـ جرية ، كالمنصف ، وصر صناعة الاعراب ، والخصائص ، والمحتسب ، والأفعال

لابن القوطية المتوفى سنة ٣٦٧ هجرية ، وليس في كلام العرب لابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ هجرية ، والافعال للسرقسطي المتوفى حوالي سنة ٤٠٠ هجرية ، وشرح المفصل لابن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية ، وشرح الشافية للرضي المتوفى سنة ٦٨٦ هجرية ، والافعال لأبي جعفر اللبلي المتوفى سنة ٦٩١ هجرية ، والتصريح للشيخ خالد الأزهرى المتوفى سنة ٩٠٥ هجرية ، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع والمزهر لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هجرية . هذه بعض المصادر التي رجعت إليها في جمع المادة العلمية .

ولقد كان المنهج الذي اتبعته في معالجة فصول بحثي ، والإفادة من هذه المصادر يسير على أسلوب منطقي حسب ما يتطلبه الموضوع الذي أعالجه أو القضية التي أدرسها ، متجنباً المنهج التاريخي في معالجة قضايا وموضوعات بحثي هذا فقد بدالي أن أكثر جدواه إنما يكون في معالجة الدراسات الأدبية .

هذا والبحث يبتدىء بتمهيد تحدثت فيه عن عنوان هذا البحث الذي يدور حول الصيغة والفعل والقياس والسماع ، فذكرت تعريفات لهذه الاصطلاحات في اللغة والاصطلاح ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الفصل الأول وعنوانه : مجرد الثلاثي وفرعية صيغة المبنى للمجهول منه وفيه تناولت ما يأتي : صيغته ، وليس في الثلاثي فعل ساكن العين وصلة ذلك بقضية التفريع ، وصيغة المبنى للمجهول ، والمتعدي واللازم من الصيغ ، ومعاني الثلاثي المجرد .

وفي الفصل الثاني وعنوانه " صيغ مضارع الثلاثي المجرد " وتناولت في التمهيد له قضية الأبواب الستة ، ووظيفة الفعل في الكلام ، وأثر الحروف المجاورة في إثارة الحركات ، ثم عرضت لقياس مضارع فعل وفعل وفعل ، وقضية التداخل ، وكسر حرف المضارعة .

أما الفصل الثالث فعنوانه : " مزيد الثلاثي " وتحدثت فيه عن الزيادة ونوعها ، وأبنية مزيد الثلاثي ، وأنواعه ، ومزيد الثلاثي بين التعدي والـلـزوم ، وبناءه للمجهول ، ومعاني هذه الصيغ .

وفي الفصل الرابع والأخير وعنوانه : " الرباعي المجرد والمزيد " ، ذكرت بناء المجرد ، والمزيد وما الحق به ، ثم ختمت هذه الفصول بخاتمة أجملت فيها أهم النتائج التي انتهى اليها علماء الصرف .

وفي الختام أتقدم بوافر الشكر والتقدير لأستاذي الكريم سعادة الدكتور محمد ابراهيم البنا الذي كان لاقتراحاته وتوجيهاته وآراؤه السديدة خير معين لي في هذه الدراسة ، ولن أنسى ما حيتت أياديه البيض عليّ في اخراج هذه الدراسة ، هذه الأيادي التي أعد بعض أفضلها اليوم ولا أعدها . فجزاه الله عني خير الجزاء وأمد في حياته ، كما أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة أم القـرى ممثلة في مديرها معالي الدكتور راشد بن راجح الشريف الذي كان لاهتمامه بقسم الطالبات في الجامعة الأثر الكبير في نفوس منسوياته ، وأتقدم بالشكر الجزيل أيضا لكلية اللغة العربية وعميدها سعادة استاذي الكريم الدكتور عليان بن محمد الحازمي الذي كان لدأبه واهتمامه بهذه الكلية خير عونٍ ودافع لنا على مواصلة البحث العلمي . ولا بد في هذا المقام أن اذكر بالشكر والتقدير قسم الدراسات العليا العربية ممثلا في برئيسه سعادة الدكتور حسن بن محمد باجودة الذي كان لرعايته مصالحنا نحن الطالبات في هذا القسم الأثر الكبير في تقدمه فله جزيل الشكر والعرفان .

كما أتقدم بالشكر الى والدتي الكريمة التي آمنت أن حق الفتاة في العلم لا يقل عن حق الفتى ، ودفعتني دفعا لمواصلة مسيرتي العلمية ، فلها مني اليوم كل شكر وتقدير مع دعواتي لها بأن يطيل الله في عمرها ويحفظها ، ولا أنسى إلى

جانبيها شقيقيّ سعادة الدكتورين الكريمين سعد بن حميد السبيعي وسعود  
ابن حميد السبيعي اللذين رعيّا خطواتي الدراسية منذ كنت طفلة في  
مراحل التعليم الأولى حتى أصبحت إحدى طالبات البحث العلمي ، فقد كان  
لتابعتهما لي وتتهيئتهما المناخ العلمي لي أقوى دافع للمضى في إكمال  
مسيرتي العلمية التي كان من نتائجها هذا العمل المتواضع الذي بين أيديكم  
اليوم ، فلهما منى صادق الشكر والثناء ، والعرفان بفضلهما عليّ ما حييت .  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف  
المرسلين سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - .

القمرية

الصيغة

القفل

القياس

السماع

شكل الصيغة والذي يؤثرفيه



التمهيد

إن موضوع رسالتي هو "صيغ الأفعال بين القياس والسمع" ، وذلك يقتضى أن أحد في هذا التمهيد المصطلحات التي يتناولها هذا العنوان ، والعنوان يشمل : الصيغة ، والفعل ، والقياس ، والسمع .

أما الصيغة في اللغة فهي كما قال صاحب اللسان في مادة صوغ : (( الصوغ مصدر صاغ الشيء يصوغه صوغاً ، وصياغة ، وصفته أصوغه صياغة ، وصيغة ، وصيفوغة ، والأخيرة عن اللحياني : سبكه )) (١) .

وقال الأزهري : قال أبو عمرو : هذا صوغ هذا : إذا كان على قدره ، وهذا صوغ هذا : إذا ولد على أثره .

وقال ابن بزرج : هو صوغ أخيه : ولد في أثره ، وصوغه من تحننه ، كلُّ يُقال .

وقال آخر : هو صوغ أخيه طريده ولد في أثره مثل صوغه وهما صوغان ، أي : سيان (٢) .

أما الجوهري فقد ذكر تحت مادة ( صوغ ) : (( صفت الشيء أصوغه صوغاً ، وهما صوغان ، أي سيان )) (٣) .

ومن هذا يتبين أن الصيغة في اللغة كما ذكر صاحب اللسان من مصادر صاغ ، والذي يتبين لي أنها بمعنى اسم المصدر ، أي : الشيء المصوغ .

(١) ابن منظور ، اللسان مادة ( صوغ ) ٤٤٢ .

(٢) التهذيب ١٥٨/٨ .

(٣) الصحاح مادة ( صوغ ) ١٣٢٤ .

وانظر القاموس المحيط للفيلسوف روزابادي في مادة ( صوغ ) ١١٤ .

أما في الاصطلاح الصرفي فأنني وجدت أن الرضي قد عرف الصيغة بقوله وهو يعرف البنية : (( المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها : هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهي عدد حروفها المرتبة ، وحركاتها المعينة ، وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية ، كل في موضعه )) .

فيفهم من هذا التعريف أن هذه المصطلحات الثلاثة مترادفة ، وهي مصطلح البناء ، ومصطلح الوزن ، ومصطلح الصيغة ، وهي تعنى الهيئة المعينة لبناء ما . وعندما ننظر الى صيغة الكلمة التي يمكن أن يشاركها غيرها في الهيئة نجد نحو جمل وهو اسم على بناء ضرب ، وهو فعل ، فالحرف الأخير لحركة الاعراب وسكونه ، وحركة البناء ، وسكونه ، ولا أثر له في الوزن ، ولا بد من مراعاة الترتيب فنحو يئس على وزن فِعل ، وأيسَ عِفل ، وكذلك لا بد من مراعاة الأصلية والزيادة فنحو كرم على وزن فَعَل وليس فعَل مع توافقهما في الحركات والسكون ( ١ ) .

وهذه الهيئة هي التي تفيد الدلالة على الزمن المعين في الفعل ، يقول الرضي عند حديثه عن الفعل الماضي : (( الحدث مدلول حروفه المرتبة ، والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطاري على حروفه ، والوزن جزء اللفظ ، ان هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا )) ( ٢ ) .

( ١ ) شرح شافية ابن الحاجب ١/٢-٣ .

انظر هذا التعريف في حاشية الصبان على شرح الاشعوني تحت عنوان علم

التصريف ٤/٢٣٦-٢٣٧ .

انظر حاشية احمد الرفاعي على شرح العلامة

بحرق اليمنى على لامية الافعال لابن مالك الذي ذكر الصيغة تحت تعريف

الصرف بتعريف الرضي نفسه ٣ .

انظر الصرف القياسي وأثره في نمو اللغة ، للدكتور غريب عبد المجيد نافع

في هذا التعريف ١/٦ .

( ٢ ) الرضي ، شرح الكافية ١/٢٦ .

## والفعل :

الفعل في اللغة كما جاء في اللسان : (( كناية عن كل عمل متعدي ، أو غير متعدي ، فعل يفعل فعلا وفعلا ، فالاسم مكسور والمصدر مفتوح ، وقيل : فعله يفعله فعلا مصدر ، ولا نظيره الا سحره يسحره سحرا ، وقد جاء خدع يخدع خدعا وخدعا ، وصرع صرعا وصرعا ، والفعل بالفتح مصدر قولهم فعل يفعل ، وقد قرأ بعضهم (١) \* وأوحينا اليهم فعل الخيرات \* (٢) .  
وأما في الاصطلاح فقد عرفه سيبويه بقوله : (( وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لئلا مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع (٣) .

ويتضح من هذا التعريف التقسيم الزمني للفعل ، ودراستي هذه تتناول شكل أبنية الفعل ، ولا علاقة لها بهذا المدلول النحوي .

## أما القياس في اللغة :

فهو (( مصدر قاس الشيء يقيسه قيسا وقياسا ، واقتاسه ، وقيسه إذا قدره على مثاله . قال :

فهن بالأيدي مقيساته      مقدرات ومخيطاتِه  
والمقياس : المقدار . وقاس الشيء يقوسه قوسا : لغة في قاسه يقيسه ، ويقال : قيسته ، وقسته أقوسه قوسا ، وقياسا ، ولا يقال : أقسته ، بالألف ، والمقياس : ما قيس به (٤) .

- (١) ابن منظور ، اللسان مادة (فعل) ١١ ، ٥٢٨ ، وانظر مادة (سمع) ٨ / ١٦٢ ومادة (علم) ١٢ / ٤١٦ .  
(٢) سورة الانبياء ٧٣ .  
(٣) الكتاب ١ / ١٢ .  
(٤) ابن منظور ، اللسان ، مادة (قيس) ٦ / ١٨٧ .

القياس في الاصطلاح :

هو كما جاء عند التهاوني حيث قال : (( وفي عرف العلماء يطلق على معانٍ ،  
منها : قانون مستنبط من تتبع لفظة العرب ، أعني مفردات ألفاظهم الموضوعية  
وما في حكمها كقولنا : " كل واو متحرك ما قبلها تقلب ألفاً <sup>(١)</sup> ، ويسمى  
قياساً صرفياً كما في المطول في بحث الفصاحة ، ولا يخفى أنه من قبيل الاستقراء ،  
فعلى هذا القانون المستنبط من تراكيب العرب اعراباً وبناءً يسمى قياساً نحوياً ،  
وربما يسمى ذلك قياساً لغوياً أيضاً ، حيث ذكر في معدن الغرائب أن القياس  
اللغوي : هو قياس أهل النحو ، والعقلي هو قياس الحكمة ، والكلام ، والمنطق  
ومنها القياس اللغوي وهو ما ثبت من الواضع لا ما جعله الصرفيون قاعدة ، فأبى  
يأبى مخالف للقياس الصرفي موافق للقياس اللغوي كذا في الاطول . وذلك لأن  
القياس الصرفي الأ<sup>ل</sup> يجس<sup>س</sup> من باب فَتَحَ يَفْتَحُ الا ما كان عينه اولامه حرف  
الحلق ، والقياس اللغوي الأ<sup>ل</sup> يجي<sup>ي</sup> منه الا ما كان عينه اولامه حرف الحلق  
سوى الفاظ مخصوصة كأبى ينأبى ، فهو مخالف للقياس الصرفي دون اللغوي ،  
والمعتبر في السفصاحة الخلو من مخالفة القياس اللغوي )) <sup>(٢)</sup> .

ما تقدم يتبين أن هناك قياساً نحوياً ، وقياساً لغوياً ، والقياس اللغوي  
هو ما يطلق عليه في اللغة السماع ، وهو ما يتناوله البحث فيما يأتي :

السماع في اللفظة : قال في اللسان : (( سَمِعَهُ سَمِعًا وَسَمِعًا ، وَسَمَاعًا ،  
وَسَمَاعَةً . . . وَسَمِعَهُ الْخَبِيرَ ، وَأَسَمِعَهُ آيَاهُ )) .

(١) هكذا ورد في الجزء الخامس - ١١٨٩ وهو خطأ لأن الصحيح كل واو متحركة  
وفتح ما قبلها تقلب ألفاً .

(٢) موسوعة اصطلاحات العلوم الاسلامية " المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون "

قال سيبويه : (( وقالوا أخذت ذلك عنه سَمَاعًا وَسَمْعًا ، بِعَاءٍ وَبِالْمَصْدَرِ عَلَى غَيْرِ فِعْلِهِ ، وَهَذَا عِنْدَهُ غَيْرُ مَطْرُودٍ )) (١) . يَعْنِي أَنَّ وُرُودَ الْمَصْدَرِ عَلَى فِعَالٍ غَيْرِ مَطْرُودٍ مِنَ الثَّلَاثِي .

والمقصود به في البحث هو ما لم يدخل تحت الأقيسة التي وضمها  
النحاة .

وما تقدم يفهم أن هذا البحث يعالج الأفعال التي أمكن أن تضبط بقاعدة ، والأفعال التي خرجت عن هذه القواعد ، وينبغي أن يعلم أن المجموع الذي لم يضبط بقاعدة والمقيس الذي أمكن ضبطه كله من حيث الفصاحة على نظام واحد ، فكله معتد به .

---

(١) ابن منظور مادة ( سمع ) ١٦٢ ، ١٦٣ وانظر سيبويه ٨/٤ .

شكل الصيغة والذي يؤثر فيه :

ما لاحظته أثناء دراستي أن بعض الأَصوات تقتضي أن تكون الصيغة على شكل معين . ولذلك كان للمعتلات أبنية لا توجد في الصحيح ، والعكس ، والسبب في ذلك الاطلاق الذي يلحق الكلمة قصدا للتخفيف مثل قام ، وباع .

وَمَا يُوْءُ كَدَ هَذَا قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ : (( فَاقْتَصَرَهُمْ بِمَا كَانَ مَاضِيَهُ بِوَزْنِ " فَعَلَّ " وَفَاوَهُ " وَأَوْعَى " يَفْعَلُ " ضَرْبًا مِنَ الْإِطْلَالِ لِحَقِّهِ ، لِأَنَّ مَنَعَهُ مَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ عِلَّةٌ لِحَقِّهِ . ))

ويضيف ابن جنى بعد هذا قوله : (( فَإِنَّ قَالَ قَائِلٌ : وَلَمْ اِقْتَصِرْفِي هَذَا عَلَيَّ " يَفْعَلُ " ؟

وهلا جاز فيه ما يجوز في غيره مما ليست فاؤه واوا ؟ ))

وقد أجاب على هذا بأن الغرض منه هو حذف الواو لثقلها ، ولذلك قصره على مكسور العين لكي يجب حذف الواو .

ويستفهم ثانياً : لماذا لم يقصره على " يفعل " أو " يفعل " دون " يفعل " ؟

فأجاب بأن " يفعل " يفتح العين ليس باب " فعل " وإنما باب " فعل " مثل شَرِبَ يَشْرَبُ ، وَرَكَبَ يَرْكَبُ . لهذا السبب لم يفتح والتزم فيه الكسر دون الضم ، لأنَّ بابَ مَكْسُورِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي يَجُوزُ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ ، لهذا استوجب باب ما كانت عينه مفتوحة في الماضي أن تكسر في المضارع مثل " ضَرَبَ يَضْرِبُ " (١) .

(١) أبو الفتح عثمان بن جنى النحوى ، المنصف ١/ ١٨٥ ، ١٨٦ .

ومن الأَصوات التي تُوثر في شكل الصيغة الياءِ إذ أننا نجد أنه يُسعدم  
مجيء الياءِ عيناً وإلاماً من باب فَعَلَ المضموم ، والعلة في ذلك أن مضارع  
فَعَلَ هو يَفْعَلُ بالضم لا غير . فلو أتيا منه لزم قلب الياءِ الفاء في الماضي ،  
وفي المضارع واواً مثل يَجُوع ، ويرمُو ، من البيع والرّمس ، فيستوجب ذلك  
الانتقال من الأَخْفِ إلى الأَثْقَلِ وهذا لا يجوز (١) .

هذا نموذج لأثر الأَصوات المعثلة في الصيغة .

لكن لو تتبعنا أثر الأَصوات الصحيحة في الصيغة فإننا نجد أن مفتوح  
العين في الماضي والمضارع لا يأتي إلا مما كانت عينه أولامه حرف حلق ،

وفي هذا ذكر الدكتور أنيس قوله : (( أن الظاهرة العامة في اللهجات السامية هي أثر  
الحروف المجاورة في إثارة الحركات ، وهذا يشبه ما أكده الصرفيون من إثارة حروف الحلق  
للفتح ، وقد أكدت التجارب الحديثة ارتباطاً وثيقاً بين النطق بحروف الحلق والفتحة  
وذلك لأن الأَصوات الحلقية تناسب في الغالب وضعاً خاصاً للسان يتفق مع ما نعرفه من  
وضعه مع الفتحة ، فلهذه الظاهرة التي استرعت انتباه القدماء ما يجره في القوانين الصوتية  
الحديثة ، علو أن الأثر فيما يظهر غير مقصور على حروف الحلق ، إذ أننا نلاحظ في اللهجة  
القاهرة ظاهرة الارتباط بين الحروف والحركات في صيغة استفعل لأن الأفعال التي  
تنتهي بحروف التخميم أو تكون الحروف فيها قبل الآخر تُوثر عادة الفتحة على عين الكلمة  
في حين أن الحروف الأخرى تُوثر الكسرة وتلك ظاهرة مضطربة في اللهجة القاهرية  
لا نكاد نرى لها شواهد . ويكفي لتوضيح هذا أن نقارن بين الأفعال الآتية : يستبلسج ،

يستعجل ، يستلخم ، يستبشر ، يستأمن ، يستمثل ، يستقطع ، يستغفل )) (٢) .

(١) الرضي ، شرح الشافية ١/٧٦ .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ، ابواب الثلاثي ، سنة ١٩٥٥ العدد ٨/١٢٤ .

# الفصل الأول

مجرد الثلاثي وفرعية صيغة المبني للمجهول منه  
وموضوعاته :

- أ - الثلاثي المجرد .
- ب - ليس في الثلاثي فعل ساكن العين وقضية التفريع .
- ج - صيغة المبني للمجهول .
- د - المتعدي واللازم .
- هـ - معاني الصيغ .



## تمهيد الفصل الأول

(( مجرد الثلاثي وفرعية صيغة المبنى للمجهول منه ))

يتناول هذا الفصل المباحث التالية :

صيغ الفعل الثلاثي المجردة ، وقد اقتضى هذا المبحث مبحثا آخر  
عما ورد ساكن العين من هذه الصيغ ، مبينة حكمه من حيث الشذوذ ،  
والضرورة أو التخفيف ، كما اقتضى الحديث أيضا عن صيغة المبنى للمجهول  
من حيث أصلتها بين هذه الصيغ ، أو فرعيتهما ، وكان لا بد بعد الحديث  
عن هذه الصيغ أن أتناولها من حيث التعدي واللزوم ، ثم ختمت بهذا  
الفصل بمبحث عن معاني هذه الصيغ .

## المبحث الأول : - الثلاثي المجرد

### صيغ الفعل الثلاثي المجرد :

يلاحظ أن صيغ الأفعال الثلاثية المجردة ثلاثة ، وكان المفترض أن تكون اثنتي عشرة صيغة حاصلة من ضرب حالات الفاء الثلاثة في أوضاع العين الأربعة ، ذكر ذلك الرضي وهو يتحدث عن أبنية الأسماء الثلاثية ، وكلامه هذا يشمل ما ينبغي أن يقال في أبنية الأفعال ، يقول الرضي : (( إنما كانت القسمة تقتضى اثني عشر ، لأن اللام للإعراب أو للبناء ، فلا يتعلق به الوزن (٢) كما قد نساء ، وللفاء ثلاثة أحوال : فتح ، وضم ، وكسر ، ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بالسكان ، وللعين أربعة أحوال الحركات الثلاث ، والسكون ، والثلاثة في الأربعة اثنا عشر... )) (١) .

ومن هنا رأى النحاة أن الأسماء أكثر تمكناً ، أى : أكثر استعمالاً من الأفعال ، يقول الشاطبي في تعليقه  
ذلك :

---

(١) الرضي ، شرح الشافية ٣٥/١ . انظر شرح التصريح للزهري ٤٤٦/٢

(٢) الرضي ، شرح الشافية ٢/١ .

(( اعلم أن الأفعال أقل تصرفاً من الأسماء في الكلام ، وهذا معنى قولهم الأسماء أمكن من الأفعال ، أي : أكثر في الكلام ولذلك كانت أبنية الأفعال أقل من أبنية الأسماء ألا ترى أن أبنية الثلاثي من الأسماء أحد عشر بناءً ، ولم يثبت من أبنية الثلاثي من الأفعال باتفاق إلا ثلاثة والرابع (١) مختلف فيه )) (٢) .

وقد وصف سيبويه أبنية الثلاثي بقوله : (( وفعل على ثلاثة أبنية ، وذلك فعل ، وفعل ، وفعل . نحو قتل ، ولزم ، ومكث فالأولان مشترك فيهما المتعدى وغيره ، والآخر لما لا يتعدى )) (٣) .

ولابن القوطية تقسيم لهذه الأبنية بحسب الصحة والتضعيف والاعلال .

فالضرب الأول وهو الصحيح منه على ثلاثة اضرب هي : فعل ، وفعل ، وفعل ، فما كان منه من فعل مثل ضرب ، ودخل ، وما كان منه من فعل مثل كرم ، وما كان منه من فعل نحو حسب وغير ذلك (٤) .

والضرب الثاني منه وهو المضعف وهذا الضرب يأتي على صيغتين : صيغة "فعل" مثل رد وأصلها ردد ، والسبب في ذلك ثقل تحريك المثليين ، فقاموا بإسكان الأول وأدغموه في الثاني فاشتد . والصيغة الثانية على "فعل" بكسر العين في الماضي مثل عض ، ومس ، والأصل عضض ، ومسس ، ولكنه ثقل تحريك المثليين فقاموا بإسكان الأول ، وأدغموه في الثاني فاشتد ، وصيغة فعل

(١) يعني بالبناء الرابع المبنى للمجهول ، وسأعرض له ص ٣٤ .

(٢) مخطوطة المقاصد الشافية ١١٥ .

(٣) الكتاب ٤ : ٣٨ .

(٤) ابن القوطية ، الأفعال / ٢ ، ٣ .

وانظر الأفعال لابي جعفر اللبلي في هذه الصيغ / ٣٠ .

المتعدى يغلب أن يأتي مضارعه على يفعل بالضم نحو شده يشده ، غير  
أن هناك أفعالا جاءت باللغتين نحو هره يهره ويهره وعله بالشراب  
يعله ويعله (١) .

قال ابن جنبي في المحتسب : (( قد قالوا في شممت ، وصيبت ، ونحوه  
بفتح الثاني هرباً من الكسرمع التضعيف )) (٢) .

واللازم منها يأتي على يفعل غير أن هناك أفعالا أتت باللغتين وهي : شح  
يشح ويشح وجد في الأمر يجد ويجد (٣) . وقد أتى المتعدى من  
صيغة فعل على يفعل . قال السرقسطي : (( وقد جاء من ذلك حرف شان بالكسر خاصة  
قال الشاعر :

أحبُّ أبا مروان من حبِّ ثمره  
وأعلم أن الرفق بالجار أرفق  
وينشد أيضا : " أحبُّ أبا مروان " بكسر الهمزة .

والمضاعف لا يأتي الا على وجهين ولذلك قال السرقسطي : (( وهذا  
المضاعف يأتي على وجهين : " فعل وفعل " لا غير ، ولم يأت منه على فعل  
الا حرفاً واحداً شان رواه يونس ، وهو لببت تلب لبابة ولباً وأجود  
اللغتين لببت تلب . والضم يستثقل في الفعل الماضي من المضاعف لثقل التضعيف  
وثقل الضم ، فلما اجتمعا فروا منهما )) (٤) .  
وقد قال ابن خالويه في هذه الصيغة : (( ليس في كلام العرب ما جاء من  
المضاعف على فعلت الا قولهم لببت يا رجل ، ذكره يونس ، ولبيب الرجل ،

- (١) ابن الفوطية ، الأفعال ١/١ .  
(٢) ابن جنبي ، المحتسب ٥/٢ .  
(٣) ابن القوطية ، الأفعال ٢ .  
(٤) السرقسطي ، الأفعال ٥٧/١ .

وانظر المزهري ٢/٩٤ في أن المضاعف يأتي شاناً في صيغة فعل .

كل ذلك من اللب ؛ وقولهم : عززت الشاة : إذا قل لبنا ، من قولهم :  
شاة عزوز إذا كانت ضيقة الأحليل قليلة اللبن ، وهي ضد الفتوح (١) .

ويعلل الرضي عدم مجيء المضاعف بقوله : " ولم يجيء المضاعف من  
هذا الباب الا قليلا " والسبب عنده ثقل الضمة والتضعيف ، وذكر الذي حكاه  
يونس ثم قال : (( وأما حبيت فنقول إلى هذا الباب للتعجب كقُضُوْرْمُو ،  
ومنه قوله :

\* وَحَبَّ بِهَا مَفْتُولَةٌ حِينَ تَفْتَلُ \* (٢)

### المعتل من الصيغ الثلاث :

أولا : عندما تجيء الفاء واوا في صيغة فعل نحو وعد ، وصيغة فعل نحو  
وجل ، ويأتي معتل الفاء بالياء في نفس الصيغتين  
السابقتين في نحو يسر ، وييس ، مضارعهما ييسر وييس (٣) وبعد معتل  
الفاء بالواو والياء يجيء معتل العين واللام بالواو في صيغة (فعل يفعل)  
في نحو قال وغزا (٤) . وينعدم مجيء الياء عينا ولا ما من هذه  
الصيغة لكراهية العرب الانتقال من الألف إلى  
الأشقل . وقد سبقت الإشارة في أثناء حديثي عن شكل الصيغة ، وما يوشك  
فيه . ويأتي معتل العين بالياء  
والياء في صيغة (فعل يفعل) نحو خفت وهبت (٥) .

(١) ليس في كلام العرب ٧٣ ، ٧٤ .

(٢) شرح الشافية ١/٧٦ ، ٧٧ . انظر الكتاب لسيبويه ١/٢٨٠ . وانظر التعليل الذي

في افعال السرقسطي ١/٢٠٠ .

(٣) سيبويه ، الكتاب ٤/٣٣٥ ، ٣٣٧ ، انظر اللبلى ، الافعال ٥٦ ، ٥٧ . في فعل وفعل .

(٤) ابن القوطية ، الافعال ١ .

(٥) سيبويه ٤/٣٣٩ . انظر النصف لابن جنس ١/٢٣٨ في صيغة فعل .

في صيغة فعل يأتي معتل اللام فيها بالواو نحو : شَقِيْتُ وَغِيْبْتُ لانهما من الشقاوة ، والغباوة فتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وذلك أنه اذا قيل شَقِيْتُ تشقى يصبح في موضع الواو التي هي لام ياء مرة وألف اخرى وهذا هو وجه الخفة (١) وكذلك يأتي معتل اللام فيها بالياء في نحو رضى (٢) .

ويأتي معتل الفاء بالياء والواو في صيغة ( فعل يفعل ) نحو يسر يتسر ، من اليسر ووسم يوسم . نحو وضوء يوضوء ، ووطوء يوطوء (٤) . ويمتنع مجى الياء عيناً أو لاماً من صيغة ( فعل ) لأن مضارعها بالضم لا غير ، ثم انه يوجب الانتقال من الألف الى الأثقل ، وهذا لا يجوز ، وقد ذكرت ذلك في أثناء حديثي عن فعل يفعل .

\*

وفي نهاية هذا الموضوع الذى ذكرت فيه أن كل صيغة من الصيغ اختلفت بعدد من الأفعال تأتي على هيئتها ، إما مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً وهذا ما عرف لدى علماء الصرف .

هناك بعض الأفعال قد استوعبت هذه الحركات للصيغ كما قال ابن خالويه : (( ليس في كلام العرب فعل ثلاثي يستوعب الأبنية الثلاثة فعل ، وفعل ، وفعل الأ كمل وكمل وكمل ، وكدر الماء وكدر وكدر ، وخثر العسل وخثر وخثر ، وسخو الرجل وسخي وسخا ، وسرى وسرا وسرو ، وأنشد :

(١) ابن جنى ، المنصف ١ / ٢٤٤ انظر اللبلى / ٥٥ في صيغة فعل عندما تكون عين ولام الكلمة واوا .

(٢) اللبلى ، بغية الأمال في معرفة مستقبلات الأفعال ٥٥ .

(٣) الرضى ، شرح الشافية ١ / ١٢٩ - ١٣٠ انظر اللبلى ، الأفعال ٤٨ في هذه الصيغة . انظر المنصف لابن جنى ٢٤٤ في امتناع مجى الياء عيناً أو لاماً في صيغة فعل .

(٤) اللبلى : بغية الأمال في معرفة مستقبلات الأفعال ٤٨ .

إِنَّ السَّرِيَّ إِذَا سَرَا فَبِنَفْسِهِ      وَأَبْنُ السَّرِيَّ إِذَا سَرَا أُسْرَاهِمَا (١)

وقد يأتي الفعل على صيغتين ، وهذا كثير ، ومن ذلك ما ورد في المحتسب

من قراءة ابى السّمال : \* فَإِنْ زَلْتُمْ \* بكسر اللام ذكر ابو الفتح ((انهما لغتان :

زَلَّتْ ، وَزَلَّتْ ، في منزلة ضَلَّتْ ، وَضَلَّتْ ، الا أن الفتح اعلى اللغتين )) (٢)

وفي نهاية صيغ الفعل الثلاثي المجرد أقول : ان العلماء استطاعوا أن يحصروا

أبنية الفعل الثلاثي في فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعَّلَ ، وقد ذكروا أن العرب صاغت الافعال

الثلاثية على هذه الابنية ، وأن بناء فَعَلَ مختص بباب المغالبة ، يقول عضيمة :

(( وما يختص بهذا البناء ( يعنى فَعَلَ ) باب المغالبة ، كما سيجي في المضارع

نحو كارمني فكرته أكرمه أى اغلبته )) (٤)

وأن الأُجوف اليائي لا يأتي على ( فَعَلَ ) قال عضيمة : (( ولا يجي

الأُجوف اليائي على فَعَلَ ، وقد سمع منه هَيَّوَهُ الرَّجُلُ صارذا هيئة ، كما

لا يجي الناقص اليائي على ( فَعَلَ ) ايضاً في ( غير التعجب ) )) ، ويقول :

(( وكل فعل ثلاثي استوفى شروط التعجب يجوز تحويله الى فَعَلَ ليلحق بالضرائر

للمبالغة والتعجب ، فيستعمل استعمال نعم وبئس نحو : " فهم الرجل زيد " ،

ويصح تجريد فاعله من ال نحو " فهم زيد " )) (٥)

وكانوا دائماً يقولون : يكسر فَعَلَ مثلاً في العمل المرثي وغير المرثي

وفَعَلَ مثلاً في العلل والأُجزان وفَعَلَ مثلاً في الألوان والعيوب وذلك أمر طبيعي ،

لأن الابنية محدودة والمعاني كثيرة جداً ، فيستحيل أن يطرد أحد هذه الابنية

الثلاثة في معنى بعينه .

(١) ليس في كلام العرب ١٠٦ .

(٢) سورة البقرة ٢٠٩ .

(٣) ابو الفتح ابن جني ١٢٢/١ .

(٤) المغنى في تصريف الافعال ٦٩ .

(٥) ن ٠٢ ، ٧١ ، ٧٢ .

## المبحث الثاني: ليس في الثلاثي فعل ساكن العين وقضية التفریح

يكاد يكون هناك اجماع بين علماء التصريف على أنه لا يوجد في العربية فعل ثلاثي ساكن العين . يقول ابن يعيش : (( ليس في الثلاثي فعل ساكن العين انما ذلك من أبنية الأسماء نحو فليس وكعب )) (١) . ويعلمون ذلك بما نقله بحرق اليمنى حيث قال : (( لوجوب فتح أوله وآخره كما سبق وبقيت عينه لا يجوز أن تكون ساكنة لثلاثي يلتقى ساكنان عند اتصال تاء الفاعل أو نونه )) (٢) .

فالعين لا تكون للاشركة بالفتح ، أو الكسر ، أو الضم ، وإذا كان هذا حال العين من حيث الحركة ، ومثلها اللام فقد أصبح أصلاً قيام بناء الثلاثي على الحركة ، ومع ذلك وردت بعض الأفعال ساكنة العين . وطل ذلك بما يلي :

- أ - إما بسبب الشذوذ ، أو الضرورة .
- ب - وإما بسبب الخفة (٣) .

فأما الضرورة ، والشذوذ ففي نحو قول الشاعر :

وما كل مبتاع ولو سلف صفقه  
يراجع ما قد فاتته برداد

فإن الشاهد فيه سلف ، وهو مفتوح العين ، والاسكان فيه انما هو من أجل الضرورة لأن المفتوح يسكن للضرورة (٤) يقول ابن جنبي في هذا البيت : " قالوا : أراء سلف ، ولكنه اضطر فخفض المفتوح ، وهذا عندهم يقصد علماء الصرف من الشاذ هذا ما قال أصحابنا فيه ؟

(١) شرح المفصل ٢م / ٧ / ١٥٢ .

(٢) شرح العلامة بحرق اليمنى على لامية الأفعال لابن مالك / ١٢٠ .

(٣) ابن جنبي ، المنصف ١ / ٢١٠ .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ٢م / ٧ / ١٥٢ .



\* أما الخفة فهي ما وضحه ابن جنى في تخريجه لهذا الشاهد ، ومع أنه قد ورد عند أصحاب ابن جنى من الشان ، إلا أنه ذكر فيه أنه يحتمل وجهاً آخر وهو أن يكون مخففاً من فعل مكسور العين ، ولكن فعل غير مستعمل .  
إلا أنه في تقدير الاستعمال ، وإن كانوا لم يستعملوه وينطقوا به ، مثل قولهم :  
" تفرقوا عباديد وشمايط " كسأئهم قد نطقوا بالواحد من هذين الجمعين ،  
فكذلك كأنهم استغنوا بسلف المفتوح عن المكسور أن ينطقوا به دون تسكين .

يقول ابن جنى : (( وإذا كانوا قد جاءوا بجمع لم ينطقوا لها بأحد ، مع أن الجمع لا يكون إلا عن واحد ، فإن تستغنى بفعل عن فعل من لفظه ومعناه .  
وليس بينهما إلا فتحة عين هذا وكسرة عين ذاك - أجدر . ويرى أنهم قد استغنوا بالمفتوح عن المكسور لخفة الفتحة ، دون الكسرة ، فهذا ما يحتله القياس ، وهو أحسن من أن تحمل الكلمة على الشذوذ ما وجدت لها ضرباً من القياس . ))  
أما أنا فأرى أنها محاولة تدل عن تمكن ابن جنى في صناعة العربية ولكن الأقرب حمل هذا التسكين على الضرورة لأنه حدث في الشعر والضرورة تجيز ذلك .

وأما قول الشاعر :

وان أهجه يضجر كما ضجر بازل  
من الأدم دبرت صفحاته وغاربه

فإنما كان مراد الشاعر ضجر ، ودبرت بالكسر ولكن أسكن الحرف بسبب ثقل الكسرة (٢) .

وقد سُكنت علم حيث قيل علم للخفة (٣) .

(١) - المنصف ٢١/١ ، ٢٢٠ .

(٢) - ن ٢١/١ .

(٣) - السيوطي ، المزهر ٨٦/٢ .

وفي المضموم قالوا : " قد كرم الرجل " . يقصدون كرمُ ، وقالوا :  
(لقضو الرجل ) ، يقصدون لقضو الرجل ، فحدث الاسكان في المضموم كما  
حدث في المكسور بسبب الثقل ، ولكنه لم يحدث في المفتوح بسبب خفة الفتحة (١)  
وإنما حدث شذوذاً كما ذكرت في حديثي عن أسباب الخفة .

وما سبق يتبين أن صورة الفعل كما يراها علماء التصريف في الأصل  
هي اما فَعَلَ ، أو فَعِلَ ، أو فَعِلَ ، وأما السكون اذا ورد فطاري .

وأما التسكين للتخفيف الذي سبق الحديث عنه فداخل في باب اكبر منه  
هو ما يطلق عليه علماء الصرف - بسبب التفریع - وذلك أن التفریع ليس مقصوراً  
على تسكين العين ، بل يتعداه إلى تغييرات أخرى في العين والفاء ، وينسبه الصرفيون  
الى بني تميم ، في صيغتي مكسور العين ومضمومها ، ثم في صيغة المبنى للمجهول  
ولذلك عدوا ما ورد من تسكين عين المفتوح نحو سلف في البيت السابق ، ضرورة أوشاذا .  
أولاً : التفریع في مكسور العين : وينقسم التفریع في مكسور العين إلى أربعة أقسام :

- أ - اتباع فائه لعينه في الكسر وهذا مختص بالحلقى العين .
- ب - سكون العين وبقاء الفاء مفتوحة .
- ج - كسر الفاء وسكون العين . (٢)

د - وفي المحتسب : (( وروينا عن قطرب : " نعم الرجل زيد " بإشباع كسرة العين وإنشاء  
ياء بعدهما كالمطافيل والمساجيسد . ولا بد من أن يكون الأمر على ما ذكرنا ، لأنه  
ليس في أمثلة الأفعال فعيل ألبتة )) (٣) .  
أما اتباع فائه لعينه في الكسر ، وسكون العين وبقاء الفاء مفتوحة فيشترك فيهما  
الحلقي ، وغيره . يقول الرضسي : (( وجميع هذه  
التفريعات في كلام بني تميم ، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون ، ففعل  
الحلق [ العين ] فعلاً كان كشهد أو اسماً كخخذ يطرد فيه ثلاث تفريعات

(١) ابن جنى ، المنصف ١ / ٢١٠ .

(٢) الرضسي ، شرح الشافية ١ / ٤٠ ، ٤١ .

(٣) ابن جنى ١ / ٣٥٢ .

اطراداً لا ينكسر واثنان من هذه الفروع يشاركة فيهما ما ليس عينه حلقياً، فالذي يختص بالحلقى العين هو :

أ - اتباع فائه لعينه في الكسر ويشاركة في هذا الفرع فَعِيل الحلقى العيسن كَشَهِيد ، وَسَعِيد (١) .

هذا وقد وردت على هذه اللغة قراءة أوردها الأَخْفَش في معاني القرآن حيث يقول : (( وقد قرئت هذه الآية \* نَعِمًا يَعْظُكُمْ بِهِ \* على تلك اللغة التي يقولون فيها ، لِعِبٍ ، وَأُنَاسٍ يَقُولُونَ : نَعِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، فقد يجوز كسر هذه النون التي في ( نَعِمَ ) ، لأن التي بعدها من الحروف الستة ، كما كسر لِعِبٍ (٢) .

ونص كلام الأَخْفَش السابق يبين لنا أن إِتِّبَاعَ الْفَاءِ لِلْعَيْنِ فِي حَلْقِيِّ الْعَيْنِ هِيَ لَفْظَةٌ كَانَتْ يَقْرَأُ بِهَا بِدَلِيلٍ وَرُودِ الْقِرَاءَةِ السَّابِقَةِ عَلَيْهَا .

يقول ابن جنى : (( ان شئت اتبعت الكسر الكسر نحو ضحك ، فعلى هذا تقول : نَعِمَ الرَّجُلُ وَإِنْ شِئْتَ نَعِمَ وَإِنْ شِئْتَ نَعِمَ وَإِنْ شِئْتَ نَعِمَ (٤) .

ويقول الأستاذ عزيمة في كتابه المغنى في تصريف الأفعال (( فَعِيلٌ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَهُوَ خَاصٌّ بِالْحَلْقِيِّ الْعَيْنِ نَحْوَ شَهِدَ ، وَلَعِبَ ، وَضَحِكَ )) وقد عرض سيبويه لتعليل هذا التفريع ولخصه عزيمة - رحمه الله - بقوله :

(( حرف الحلق يناسبه الفتح كما سيأتي في المضارع ، ولم تفتح العين الحلقية هنا كراهية أن تلتبس صيغة بصيغة ( فَعِلٌ يَفْعَلُ ) فلما لزم العين الكسر ، وفي كسر حرف الحلق ثقل عن كسر غيره أتبعوا الفاء العين

(١) شرح الشافية ٤٠/١ ، ٤١ ،

(٢) النساء : ٥٨ .

(٣) معاني القرآن ٢٥٢/١ ،

(٤) المحتسب ٣٥٦/١ ، ٣٥٧ .

ليحصل نوع من التخفيف بالخروج من كسرة إلى كسرة لأن اللسان يعمل في جهة واحدة (١).

ب - بقاء الفاء على فتحها وسكون العين :

يبين الرضي أن اللفتين اللتين يشترك فيهما الحلقي وغيره اولاهما (فعل) بفتح الفاء وسكون العين ، مثل شهد في الحلقي وفي غير الحلقي علم - وانما أسكنوا العين كراهية الانتقال من الألف وهو الفتح إلى أثقل منه وهو الكسر ، وبذلك سكنوه لأن السكون أخف منه ، وبذلك يكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه وهو السكون (٢).

وقد ذكر الألف في هذا النوع من التفريع فيمن قرأ بالتسكين قال في

قوله تعالى ﴿ بَارِكُوا ﴾ (٣) ، قال : (( وقد قرأ بعضهم هذه الهمزة بالتخفيف ، فجعلها بين الهمزة وبين الياء ، وقد زعم قوم أنها تجزوم ، )) ولا أرى ذلك إلا غلطاً منهم سمعوا التخفيف فظنوا أنه مجزوم ، والتخفيف لا يفهم إلا بمشاهدة ولا يعرف في الكتاب ، ولا يجوز الإسكان إلا أن يكون أسكن وجعلها نحو (علم) وقد ضرب . و قد سمع ونحو ذلك . . . (٤)

وعلى هذا وردت قراءة يحيى بن وثاب في قوله تعالى : ﴿ فنعم

عقب الدار ﴾ (٥) وقد ذكر أبو الفتح أن أصل قولنا : (( نعم الرجل ، ونحوه

(١) المغنى ٧٤ - ٧٥ .

وانظر مقالة بين الأصول والفروع للدكتور أحمد الجندي في مجلة البحث العلمي

١٢٥/٤ وحديثه عن التفريع في مكسور العين .

(٢) شرح الشافية ٤١/١ - ٤٢ .

(٣) سورة البقرة ٥٤ .

(٤) معاني القرآن ١/٩٣ . ويقول الداني : الإسكان أصح في النقل والأكثر في

الابداء وهو الذي اختاره واخذه به " النشرفي ، القراءات العشر لابن الجزرى ١/١٠ .

(٥) سورة الرعد ٢٤٠ .

أَنْ نَعِمَ هِيَ كَعَلِمَ ، وَأَنْ كَلَّ مَا كَانَ عَلَى فِعْلٍ وَثَانِيهِ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ فَلَهُمْ فِيهِ أَرْبَعُ لَفَاتٍ ، . . . . . وَإِنْ أَرَدْتَ أَسَكَنْتَ الثَّانِيَةَ وَأَقَرَّرْتَ الْأَوَّلَ عَلَى فَتْحِهِ فَعَلِيهِ جَاءَ (١) : \* فَنَعِمَ عَقِبَ الدَّارِ \* (( (٢) .

وذكر الأستاذ عضيمة كلاماً عن سيبويه أنه يجوز في فعل المكسور تسكين عينه مطلقاً سواء كانت هذه العين من حروف الحلق كشهد أولم تكن مثل علم ، وهذا التسكين كما يقول سيبويه ((لغة بكر بن وائل وأناسٍ كثير من تميم ، والقصد من هذا التسكين التخفيف وكرهوا الانتقال من الألف إلى الألف وهو الكسرة ، وهو الكسرة ، في البناء العيني على الخفة وهو الثلاثي ، ومن هذا التفرع ليس )) (٣) .

ج - واللغة الثالثة كسر الفاء وسكون العين :

ويبين الرضى : ان الثانية هي فِعْلٌ بكسر الفاء وسكون عينه - مثل - شَهِدَ في الحلقي ، ولم يسمع في غير الحلقي من الفعل مثل عِلْمٌ في عِلْمٍ في المبنى للفاعل منه (٤) .

وعلى هذه اللغة ورد قول الألفيش ومنهم من يسكن ويكسر الألف ، نحو رَحْمَةُ اللَّهِ ، فذلك يقول : (يَعْسُ ، يَكْسُرُ الْيَاءَ وَيَسْكُنُ الْهَمْزَةَ) (٥) .

وذكر ابن جنى أن الخيارك (( ان شئت أسكنت ، ونقلت الكسرة إلى الألف في نحو ضحك ، وإن شئت نعم )) (٦) . ويقول عضيمة معلقاً بعد أن يذكر الأمثلة : (( وفعل من الحلقي يجوز أن يكون فرع فعل ، ويجوز أن يكون بسبب نقل حركة العين إلى ما قبلها كراهية الانتقال من الألف إلى الألف )) (٧) ، ومن

(١) المحتسب ١/٣٥٦ - ٣٥٧ .

(٢) سورة الرعد : ٢٤٠ .

(٣) المغني في تصريف الأفعال ٧٢ ، ٧٣ ، وانظر سيبويه ٤/١١٣ ، ١١٤ .

(٤) شرح الشافية ١/٤٢ .

(٥) معاني القرآن ١/٢٥٢ .

(٦) المحتسب ١/٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٧) المغني ٧٣ ، ٧٤ .

هذا التفریع هذا البيت الذي ذكره سيبويه حيث قال : سمعناهم ينشدون بيتاً لا خطل :

اذا غاب عنا غاب عنا فراتنا  
وان شهد أجدى فضله وجدأوله (١)

قال الشيخ خالد : (( والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم ، وأما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فزال عن الأصل لضرب من الخفة والأصل فيهما فعل بكسر العين )) (٢)

\*

ثانياً : التفریع في المضموم ، ويكون :

أ - بسكون عينه فقط .

ب - أو بسكون عينه مع نقل حركتها إلى الفاء قبلها .

أ : يذكر الرضي أنهم قد نطقوا ، في كرم الرجل ( كرم ) (٣) ويقول عزيمة

: " التفریع في فعل ويكون ، بسكون العين طلباً للتخفيف وقد جاء هذا التفریع في القرآن

الكریم في بعض القراءات : ١- \* وضاق<sup>هـ</sup> عليك<sup>هـ</sup> الأرض<sup>هـ</sup> بما رحبت<sup>هـ</sup> \* (٤) قيراً

زيد بن علی : ( بما رحبت<sup>هـ</sup> ) ، بسكون الحاء في الموضعين ، وهي لغة تميم .

٢- \* وحسن<sup>هـ</sup> أولئك<sup>هـ</sup> رفيقا<sup>هـ</sup> \* (٥)

قرأ أبو السمال : ( وحسن<sup>هـ</sup> ) ، بسكون السين وهي لغة تميم .

(١) سيبويه ، الكتاب ٤/١١٦ ، وانظر المغني في تصرف الافعال ، ٧٣ ، ٧٤ .

(٢) التصريح ٤٤٦/٢ .

(٣) شرح الشافية ٤٢/١ .

(٤) سورة التوبة : ١١٨ .

(٥) سورة النساء : ٦٩ .

٣ - \* كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ \* (١)  
قرىء : كَبُرَتْ بسكون الياء وهي لغة تميم .

\*

ب : سكون العين مع نقل حركة عينه الى الفاء :

يجوز في فعل الذى يشتمل على معنى التعجب نقل ضمة العين الى الفاء  
فيكون على فعل ، وهذه لغة بعض بني قيس كما ذكر أبو حيان .  
وقرىء في القرآن الكريم \* طوبى لهم وحسن مئاب \* (٢)  
قرىء : (وحسن مآب) بفتح النون ورفع مآب .

كما قال الشاعر:

لم يمنع الناس منى ما أردت ولا أعطيتهم ما أرادوا حسنَ ذا أديا

ومنه قول الأخطل :

فقلت : اقتلوها عنكم بمزاجها وحبَّ بها مقتولة حين تقتل

فاصل حبَّ : حبَّ بفتح العين ، ثم حول الفعل الى فعل لإرادة المدح والتعجب ،  
فصار حبَّ ، ثم نُقلت ضمة العين الى الفاء بعد حذف حركتها ، فصار : حبَّ (٣) .

((ومثله قول امرئ القيس على رواية بعد :

وبين العذيب بعد ما متأسلى

قعدت له وصحبتى بين ضارج

ومن تسكين عين فعل قول عمران بن حطان :

(١) سورة الكهف : ٥٥ .

(٢) سورة الرعد : ٢٩ .

(٣) المغنى في التصريف ٧٥ ، وانظر الرضى في شرح الشافية ٤٢/١ حيث ذكر

الفعل (حبَّ) .

من الأزد، إن الأزد أكرم معشر يمانية قربوا إذا نسب البشر

(١)

ويجوز أيضا حذف ضمة العين دون نقلها فتصبح "حَبَّ" بفتح الحاء ((

\*

ثالثا : التفریع فی العینی للمجهول :

ذكر عضية أن فعل يكون بتسكين العين نحو عصر في عصر ، قال سيبويه في تعليل هذا التفریع: (( انهم كرهوا الكسرة بعد الضمة كما يكرهون الواو مع الياء ومع هذا انه بناء ليعين من كلامهم الا في هذا الموضع من الفعل فكرهوا ان يحولوا السنتهم

الى الاستثقال (( وقد جاء هذا التفریع في القرآن الكريم في بعض القراءات .

١ - \* ولعنوا بما قالوا \* قرأ أبو السمال بسكون العين . كما قالوا في

((عصر : عصر ، ويحسن هذه القراءة أنها كسرة بين ضمتين لذلك حسن

التخفيف .

٢ - \* جزاء لمن كان كافر \* قرأ مسلمة بن محارب باسكان العين في

كفر - ومن أمثال العرب (( لم يحرم من فصد له )) وقال أبو النجم:

\* لو عصر منه المسك والبان انعصر \* ((

وقول القطامي :

\* ونفخوا عن مدائنتهم فطاروا \*

وقد طق ابن جني علوية أبي النجم والقطامي بقوله : (( فانما أريد به

( نفخوا ، وعصر ) ، ولكنه خفف الكلمة بحذف الكسرة ، فأما قولهم : قد قيل

وخيف ونحوهما فأصلهما قول ، وخوف ، ثم غيرا بعد ذلك ((

(١) عضية ، المغني في التصريف ٧٥ - ٧٦ وانظر الكامل للبرد ١٧٢/٣ حيث جاءت رواية البيت : من الأزد ان الأزد أكرم أسرة \* يمانية طابوا اذا نسب البشر

(٢) المغني في تصريف الافعال ٧٦ . وانظر الكتاب لسيبويه ١١٤/٤ .

(٣) سورة المائدة : ٦٤ .

(٤) سورة القمر : ١٤ .

(٥) المغني في تصريف الافعال : ٧٧ .

(٦) المنصف ٢٤/١ .



وذكر الرض ما حكاه قطرب في المبني للمفعول : " ضَرَبَ زَيْدٌ ، بِكَسْرِ الضاد وسكون الراء ، وقال (( وهو شان )) " (١) .

وبهذا ينتهي التفريع في صيغتي المكسور والمضموم أما مفتوح العين فلا تفريع فيه ، قال سيبويه : (( وأما ما توالى فيه الفتحتان فانهم لا يسكون منه ، لأن الفتحة أخف عليهم من الضم والكسر ، كما أن الألف أخف من الواو والياء )) (٢) فأما بيت الأخطل :

وما كلُّ مبتاعٍ ولو سلفَ صفقه  
يراجع ما قد فاتهُ برداد

فقد تقدم الحديث عنه في الضرورة والشذوذ في ص ٢٤ .  
هذا وقد ذكر أبو حيان في البحر : ﴿ حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴾ (٣)

قرأ أبو السمال : (شجر) الجيم ساكنة منه . وكأنه فر من توالي الحركات ، وليس يقوى ، لخفة الفتحة بخلاف الضمة ، والكسرة ، فان السكون بدلها مطرد على لفة تعميم ، والحجازيون لا تفريع عندهم في شيء من الأبنية )) (٤)

ويرى الدكتور أحمد علم الدين الجندى أن السكون أخف من الفتحة لأنه يختصر المقاطع وبذلك يوفر المجهود . (٥)

(١) شرح الشافية ١/٤٢٠ .

(٢) الكتاب ٤/١١٥ .

(٣) سورة النساء : ٦٥ .

(٤) عضوية ، المفنى ٧٧ - ٧٨ .

(٥) مجلة البحث العلمي والتراث الاسلامي ، العدد ٤/١٢٧ .

## المبحث الثالث : صيغة المبني للمجهول

رأى بعض الصرفيين أن الفعل المبني للمجهول ليس أصلاً ، وإنما هو منقول ، أي متفرع من فعل المفتوح العين ، أو فعل مكسورها ، ولا يكون منقولاً من فعل لأنه غير متعد . والسبب في ذلك أن مفتوح العين ومكسورها متعديان قبل النقل ، فلزم لذلك بناء المفعول منهما ، أما فعل فلم يجز منه المبني للمجهول بسبب عدم تعديته إلى مفعول به قبل النقل . (١)

على أنه ينبغي أن يعلم أنه يأخذ حكم فعل وفعل المتعديين ، فإنه كما جاز أن يبني من هذين الفعلين المبني للمجهول مع الظرف والجار والمجرور ، فكذلك يجوز ، أيضاً مع فعل يقول ابن جني أيضاً : (( اعلم أنه قد يجوز أن تبني فعل )) للمفعول ولكن لا يكون المفعول مفعولاً صحيحاً وذلك نحو قوله : ( ظرف في هذا المكان ؟ ) .

كما تقول : ( قد انقطع بالرجل ) ويبين أن كل فعل لا يتعدى مطلقاً فإنه يصح متعدياً إلى الظرف ، ويحروف الجر ، وإذا كان الأمر كذلك فإنه يجوز أن نقيم الظرف والجار والمجرور مكان المفعول يقول ابن جني : (( وإنما أراد أبو عثمان أن ( فعل ) لا يتعدى إلى مفعول به ، نحو زيد وعمرو )) (٢) ويذكر في موضع آخر قوله : (( فإن أقمت الظرف مقام الفاعل جاز أن تبني فعل من فعل نحو ظرف في هذا المكان )) (٣)

قال الأزهري : (( وأما نحو ضرب بضم اوله وكسر ثانيه ففيه قولان ، أحدهما : أنه أصل برأسه ، وإليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ،

(١) ابن جني ، المنصف ٢٣/١-٢٤ ، وانظر ابن يعيش في شرح المفصل ٧/١٥٢

حيث اعتبره منقولاً من فعل أو فعل . وايضاً في ٧/٧١ .

(٢) المنصف ٢١١/١-٢١٢ .

(٣) م ، ن ٢٣/١-٢٤ .

ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني . والثاني : أنه فرع من فعل الفاعل  
والله ذهب جمهور البصريين ونقل عن سيبويه . فمن قال انه وزن أصل  
مستدلاً بأن نحو (جُن، وسَهت، وطُل دمه، وأهدر دمه، وأولع بكذا ، وعنى بحاجتي  
بمعنى اعتنى بها ، وزهى علينا بمعنى تكبر ، وحَم زيد ، وزَكَم ، ووَعِكَ ،  
وفلِح ، وسَقَط في يده ، ورُهَصت الدابة ، ونَفِست المرأة ، ونَتجت الناقة ، وغم  
الهلال ، وأعنى على زيد واخوانها ) لم تستعمل إلا مبنية للمفعول خبران عده  
وزناً ( رابعاً ) خبر فمن قال وتقرير الدليل منه أن فعل المفعول لو كان فرعاً  
لغيره لكان مستلزماً وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده  
وجود أصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة أن الفرعية ثابتة للأصل  
ولا يوجد فرع بغير أصل ونحن وجدنا أفعالاً مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبنى  
للفاعل وجوابه بالنقض ، وهو أن لنا جمعاً لم يسمع لها واحد كعباديد ، وأبائيل  
والجمع فرع الأفرار اتفاقاً فلو كان ما ذكرتم صحيحاً لزم كون الجمع أصلاً  
برأسه وأنتم لا تقولون به ، فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك (( (١)

أما من رأى على أنه فرع عن فعل الفاعل فوجه الدليل عنده  
أنه كان ينبغي قلب الواو ياءً وادغامها في الياء في سُوير ، وأن الواوين  
متى اجتمعتا في أول الكلمة أبدلت الأولى همزة لزوماً في نحو  
وَوْرِي ، فلما لم يحصل ادغام ولا ابدال دل ذلك على أن المبني  
للمجهول تابع للمبني للفاعل ، وهو سوارير ، ووارير ،

(١) شرح التصريح ٢/٣٥٧ .

انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/٢٤٢ ، ٢٥٣ ، حيث  
ذكر آراء العلماء السابقة في قضية صيغة المبني للمجهول وهل  
هو أصل أم فرع ؟

لأن الألف لم تدغم في الياء في المبني للمعلوم من ساير ، ولم تقلب الواو ياءً في المبني للمجهول لئلا يلتبس الفعل المبني للمجهول من ساير بالفعل المبني للمجهول من سير ، ولم تهمز الواو من وارى ، ولم تقلب الأولى همزة في وارى لأن شرط القلب ان تكون الواو الثانية ، متأصلة في الواوية ، والواو الثانية ليست متأصلة بل منقلبة عن الألف لأن أصلها وارى (١) وقد بين السيوطي آراء العلماء السابقة وذكر قول أبي حيان : (( أن هذا الخلاف لا يجدى كبير فائدة )) (٢) .

وقد ذهب مذهب الفريق الأول أبو اسحاق الشاطبي ، فهو يعد المبني للمجهول بناءً أصيلاً ، وقد أخذ هذا من ابن مالك عندما عدّ الأبنية الثلاثة وهي مفتوح العين ، ومضمومها ، ومكسورها ، ثم ذكر المبني للمجهول ، وعده بناءً رابعاً . حيث يقول في ذلك :

وافتح وضم واكسر الثاني من فعل ثلاثي وزد نحو ضمن

وذكر أن هذا المذهب أخذه الشراح من كلام سيبويه حيث ذكر أن بناءً ماضياً ، ذهب ، وسَمِعَ ، وحمِدَ ، ومكث ، فلو كان فعلٍ مغير لم يذكره كما لم يذكر سائر ما غير ، وهو يعد كلام سيبويه حجة يعتمد عليها . ويضيف أن سيبويه لما تعرض لحصر الأبنية لم يتعرض للمبني للمجهول ، وإنما أتى بمجرد تمثيل ، وابن خروف قد ذكر ان سيبويه نص في مواضع أخرى على انه مغير منه ، واستدل العلماء انه فرع من قول العرب ( سَوِيْرٌ وَبُويِع ) ، وعدم همز الواو الأولى من وورى ، والقاعدة اذا اجتمعت الواو والياء سبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في

٥٥٧

(١) شرح التصريح ٣٥٧/٢ .

(٢) همع الهوامع ١٦٤/٢ .

الياء ، وكذلك متى اجتمع واوان في أول كلمة الاولى على اللزوم ، فسدل ذلك على أنهما مغيران من فعل الفاعل (١) .

وفي نهاية هذه القضية أقول إن الرأي الذي أميل اليه هو ما قاله صاحب المنصف والمفصل ، ومن قال مقولتهم من العلماء ، وهو أن المبني للمجهول ليس أصلاً برأسه وإنما هو فرع عن المفتوح ، أو المكسور مستندة الى ما تقدم من الدليل ، من كونهما متعديين قبل النقل اما ما ذكره صاحب المقاصد الشافية ، وابن مالك فيمكن حمل كلامهما على أنهما ارادا التنبيه على صيغة المبني للمجهول ، وكيفية بنائه ، فلم يقصد سيبويه ، أن " حَمِدَ " بناءً أصلياً ، وكذلك لم يقصد ابن مالك في بيته أن ( ضَمِنَ ) بناءً أصلياً ، وإنما قصد التعريف بصيغة الماضي حين يبنى للمجهول ، وأرى رأياً آخر في هذه القضية ، وهي أن يكون الفعل المبني للمجهول بناءً أصيلاً في بعض الأفعال التي جاءت أصلاً مبنية للمجهول ليس لها أفعال مبنية للفاعل . وهي أفعال معدودة لا تحتم أصالة كل مبني للمجهول .

(١) المقاصد الشافية ١١٥-١١٦ .

## البحث الرابع: المتعدى واللازم

ذكر طماء التصريف أن (فَعَلَ) يفتح العين تكون  
متعدية ولا زمة والسبب في ذلك أنها تقع على معان لا تنحصر ،  
ولا تضبط فهي تقع للعمل العادي مثل ، قَتَلَ ، وَضَرَبَ ، في حالة  
التعدية ، وفي غير المرئي منه شَكَرَ ، وَمَدَحَ . وتأتي في حالة  
اللزوم أيضاً للعمل المرئي مثل قَعَدَ ، وَجَلَسَ ، وَثَبَتَ ، وفي حالة  
غير المرئي - كَنَطَقَ الْإِنْسَانَ - وَهَدَلَ الْحَمَامَ ، وَصَهَلَ  
الفرس (١) .

وصيفة مكسور العين تجس على ضربين متعدية ولازمة  
يقول الرضي: ((وَفَعَلَ لا زمة أكثر من متعدية)) ويقول أيضا : ((والغالب  
في وضعه أن يكون للأغراض كحَزَنَ ، وَبَطِرَ ، وَفَرِحَ ، والألوان  
والحلى نحو كَدِرَ ، وَشَهَبَ ، وَصَدَى ، وَقَهَبَ)) (٢) .  
ومن أمثلة المتعدى : شَرِبَهُ ، وَلَقِمَهُ (٣) .

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٥٦/٧ ، ١٥٧ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٧٢/١ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٥٣/٧ .

أما مضموم العين وهو ( فعَل ) فهو لازم لا يتعدى الى غيره لأنه يكثر في الخصال كحَسُن ، وقُبِح ، ووَسُم ، لأن هذه الصفات لا زمة لصاحبها لا تتجاوزها الى غيره (١) .

وأخلص من هذا التقديم للفعل المتعدى واللازم الى تبيين معنى المتعدى وهو : (( الذي يصل الى مفعوله بغير حرف جر ، ( نحو ( ضربت زيدا ) ) واللازم : ما ليس كذلك ، وهو : ما لا يصل الى مفعوله الا بحرف جر نحو ، " مررت بزيدا " ، أولا مفعول له ، نحو ( قام زيد ) ويسمى ما يصل الى مفعوله بنفسه . فعلا متعديا وواقعا ومجاوزا وما ليس كذلك يسمى ، لازما ، وقاصرا وغير متعد و ( يسمى ) متعديا بحرف جر )) (٢) . ويحسن هنا أن أذكر مقالة سيبويه عن المتعدى واللازم

من الثلاثي حيث قال : (( اعلم أنه يكون كل ما تعداك الى غيرك على ثلاثة أبنية على فعل يفعل ، وفعل يفعل ، وفعل يفعل ، وذلك ( نحو ) ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وقتل يقتل ، ولقِمَ يَلْقِمُ . وهذه الاضرب تكون فيما لا يتعداك ، وذلك نحو جَلَسَ يَجْلِسُ ، وقعد يقعد ، وركن يركن . ولما لا يتعداك ضرب رابع لا يشركه فيه ما يتعداك ، وذلك فعل يفعل نحو كرم يكرم ، وليس في الكلام فعلته متعديا .

فصروب الأفعال أربعة يجتمع في ثلاثة ما يتعداك ، وما لا يتعداك ، ويبين بالرابع ما لا يتعدى ، وهو فعل يفعل .

وليفعل ثلاثة أبنية يشترك فيها ما يتعدى وما لا يتعدى : يفعل ، ويفعل ، ويفعل ، نحو يضرب ويقتل ويلقم .

وفعل على ثلاثة أبنية ، وذلك فعل ، وفعل ، وفعل ، نحو قتل ، ولزم ، ومكث ،

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٥٢/٢ - ١٥٨

(٢) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ٥٣٣/١ - ٥٣٤

فالأولان مشترك فيهما المتعدى، وغيره، والآخرا لما لا يتعدى كما جعلته لما لا يتعدى حيث وقع رابعا)) (١).

وصاحب شرح المفصل يذكر أن للصيغ ثلاثة أضرب ضرب مفتوح في الماضي، ومكسور، ومضموم في المضارع، وهذا يكون متعديا، وغير متعد، وضرب مفتوح في المضارع، وهذا يكون متعديا ولا زما، وضرب ثالث لا يكون إلا غير متعد، وهو فعل يفعل، وذكر عبارة سيبويه السابقة الذكر (٢).

وذكر الرضي التقسيم السابق وقال: (( ولم يذكر عن باب فعل يفعل - بفتحهما - لأنه فرعهما)) (٣).

يريد أنه فرع باب فعل يفعل ويفعل - هذا بالنسبة لمجس التعدية من الفعل الصحيح.

ب : المضعف من الصيغ يأتي متعديا :

وذلك ما كان على فعل فان مستقبله يكون مضموماً ان كان متعديا نحو : رده ، يردّه ، وشده ، يشده ، يقول السيوطي : (( ولزموا الضم ) في المضاعف المتعدى ) لأنه كثيرا تلحقها الضمائر المنصوبة فلو كسر لزم الخروج من كسرة الى ضميتين متواليتين فضم ليجرى اللسان على سنن واحد بخلاف اللازم)) (٥).

وهناك أفعال جاءت باللفتين نحو بهره ، يهره ، ويهره ، كرهه ، وعله بالشراب بعله ويعله ، وشده ، يشده ، ويشده ، قال الفراء ، نم الحديث ينمه ، وينمه ، وبت الشيء يبتّه ، ويبتّه (٦) ، وشذ من ذلك ما قرأه العطاردي .

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٤ / ٢٨٠ .

(٢) انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٧ / ١٥٢ - ١٥٣ .

(٣) شرح الشافية ١ / ٦٧ وانظر المنصف لابن جني في هذا التقسيم ١ / ٢٠ - ٢١ .

(٤) ابن القوطية (الافعال) ١ .

(٥) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٢ / ١٦٣ .

(٦) السيوطي ، المزهر ، ٢ / ٩٤ - ٩٥ .



في حبّ الشيء يحبّه (١) ، \* فاتبعوني يحببكم الله \* (٢) - وقد ذكر السيوطي هذه الأفعال دون أن يذكر أنه مخصوص بصيغة فعل يفعل في المضاعف في هذا الموضع لكن ذكره بعد ذلك في موضع آخر من نفس الجزء .

أما اللازم من صيغة فعل فانه يجيء على يفعل غير أفعال أتت باللغتين وهي : شجّ ويشجّ ، وجدّ في الأمر يجدّ ويجدّ ، وجمّ الفرس يجمّ ، يجمّ (٣) . ولذلك قال السيوطي : (( ولزموا الكسر في المضاعف اللازم نحو : صح يصحّ ، وضج يضجّ وأنّ يئنّ )) (٤) .

وقد يأتي المضاعف الثلاثي مكسور العين متعديا قال عزيمة في دراسته لا أسلوب القرآن الكريم : \* قال هي عصا أتوكؤا عليها وأهش بها على غنمي \* (٥) .

وذكر عن ابن جنبي : (( وقرأ ابراهيم : " وأهشّ " بكسر الهاء وبالشين قال أبو الفتح : أمّا أهشّ بكسر الهاء وبالشين معجمة فيحتمل أمرين :

أحدهما : أن يكون أميل بها على غنمي اما لسوقها واما لتكسير الكلام لها بها كقراءة من قرأ " أهشّ " بضم الشين معجمة فيقال هَشَّ الخبز يهشّ : اذا كان جافا يتكسر لهشاشته .

والآخر أن يكون اراد أهشّ بضم الهاء : اكسرها الكلام لها . فجا به على فعل يفعل . وإن كان مضاعفاً ومتعدياً فقد مر بنا نحو ذلك ومنه هَرَّ الشيء يهرّ اذا كرهه ومنه قول عنترة :

حتّى تهروا العواليا

- 
- (١) ابن القوطية ، الأفعال / ٢٠ .  
(٢) سورة آل عمران : ٣١ .  
(٣) المزهر ٢ / ٩٥ ، ١٠٨ .  
(٤) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٢ / ١٦٣ .  
(٥) سورة طه : ١٨ .

.. ومثله : " حَبَّ الشَّيْءِ يَحِبُّهُ بِكسر الحاء البتَّة ولم يضموها .  
وَعَدَّ العِرْقُ الدَّمَّ يَفِدُّهُ وَيَفِدُّهُ وَنَمَّ الحديثَ يَنْمُوهُ وَيَنْمُوهُ ، وَشَدَّ  
الحبلَ يَشِدُّهُ وَيَشِدُّهُ في أحرف سوى هذه . وكذلك يكون " أَهَشَّ بِضم  
(١)  
الماء وبالشين معجمة )) .

وذكر عن ابن جنبي في المحتسب ان ابراهيم قرأ أهش بكسر الهاء  
- وقراءة الجمهور : أهش ، بالضم . (٢)

ج - افعال تستعمل لا زمة ومتعدية :

وذلك ما ذكر في المصباح ، جاء زيد وجئت ، ونقص الماء ونقصته ،  
ووقف وقفته ، وزاد وزدته ، ويذكران للمتقدمين عبارة فيه هي : ( بابُ فَعَلَ  
الشَّيْءُ وَفَعَلْتَهُ ) .

والتأخرون يطلقون عليه ( يتعدى ، ولا يتعدى ) ، ويستعمل  
لا زما ومتعديا (٣) .

(١) المحتسب ٢/٥٠ - ٥١ .

(٢) عضيمة القسم الثاني ٢/٨٣ .

(٣) الفيومي ٢/٦٨٦ - ٦٨٧ .

## المبحث الخامس : معاني الصيغ

أشرت الى بعض هذه المعاني عند الحديث عن التعدى واللزوم، وقد وجد علماء الصرف أن لكل صيغة من الصيغ معنى يمكن أن تستقل به عن الصيغ الأخرى ، فمثلا وجدوا لمفتوح العين معاني لا تنحصر لخفة اللفظ والبناء ، ورأوا أن مكسور العين للاوجاع والألوان والفرح ، وأبواب أخرى ، ومضموم العين للفرجة اللازمة لصاحبها لا تزول عنه ، قال الرضي (( اعلم أن باب فعل لخفته لم يختص بمعنى من المعاني ، بل استعمل في جميعها ، لأن اللفظ إذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه )) (١) .

### ١ - صيغة مفتوح العين :

قال ابن يعيش : (( أن فعل مفتوح العين يقع على معان كثيرة لا تكاد تنحصر توسعا فيه لخفة البناء ، واللفظ إذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه فهو يقع على ما كان عطلا مرثيا . . . )) .

قال ابن يعيش : (( والمراد بالعمل المرثي ، ما كان متعديا فيه علاج من الذي يوقعه بالذي يوقع به . فيشاهد ويروى ، وذلك نحو ضرب وقتل ونحوهما مما كان علاجاً مرثياً )) . ومجمل هذه المعاني :

- ١ - العمل المرثي نحو ضرب وقتل .
- ٢ - العمل غير المرثي نحو شكر ومدح .
- ٣ - الصوت نحو نطق الانسان وهدل الحمام وصهل الفرس وضبح .
- ٤ - السكوت نحو سكت وهمس وصمت .
- ٥ - القطع نحو جدع أنفه وضرب النبات ، وصرم الصديق .
- ٦ - النوم نحو نغمس ، وهجع ، ورقد ، وهجد .
- ٧ - الأكل نحو أكل الانسان ، ورتع الفرس ورعى .
- ٨ - الجماع ، نحو نكح وضربها الفحل وقرعها كلها بمعنى الجماع . (٢)

(١) شرح الشافية ١ / ٧٠ .

(٢) شرح المفصل ، ٧ / ١٥٦ - ١٥٧ .

وفي صيغة مفتوح العين تأتينا صيغة المغالبة ، وبناء المغالبة يدل على أن فاعله قد فاق المفعول في المعنى المعجمي الذي تدل عليه الصيغة ، ومن المعروف أن المغالبة تأتي من باب نصر ينصر ، لكي يوءى معنى المغالبة ، وبناء المغالبة من تأثيره أنه يحول اللازم إلى متعدٍ ، فإذا أردنا الدلالة على المغالبة من كرم فأننا نقول : كارمني فكرته أكرمه ، فنلاحظ أن الفعل أصبح متعدياً بعد أن كان لا زماً ، وبعد أن كان الماضي على وزن فعل أصبح على وزن فعل .

ويذكر ابن يعيش أن : (( الفعل الذي يقع بين اثنين كقاتلته ، وشاتمته ،

فالذي يغلب منهما ففعله على فعل يفعل بفتح العين في الماضي والضم في المستقبل نحو كارمني فكرته أكرمه ، وخاصمني فخصمته أخصمه ، وهاجانسي فهجوته أهجوه ، وإنما وقع ذلك لأن صيغة فعل أخف الأبنية ، وأيضاً لأن الكسر يكون غالباً في الأداة والأحزان ، والمغالبة موضوعة للفعل والظفر فتحاموه لذلك )) . ولم يبين على فعل المضموم لأنه لا زم لا يكون منه فعلته ، وفعل المغالبة متعدياً فلم يأتي مضارعه مضموم لأنه يجري مجرى الفرائز إذا كان موضوعاً للمغالبة فصار كالخصلة له )) (١) . هذا وقد قال المبرد :

(( فأما إذا كان من اثنين فهو خراج

من هذا ، وذلك نحو

: شاتم زيداً ، أي كان منه إليّ مثل ما كان مني إليه ، وقاتلت زيدا وضاربت

عمرًا فالغالب من ذا يقع على فعل يفعل من الصحيح ، تقول : شاتمني فشمته

وحق لي أن اشتمه وضاربني فضربته فأنا أضربه ، لا يكون الفعل من هذا الأعلى

مثال قتل يقتل . وليس من باب ضرب يضرب ولا علم يعلم )) (٢) .

(١) شرح المفصل ١٥٢/٧ .

(٢) المقتضب ١٠٥/٢ .

والدليل أنه لا يأتي إلا من مضموم العين في المضارع دون أن يكون

معتلاً ما ذكره عزيمة - رحمه الله - في قوله تعالى \* لا يسبقونه بالقول \* (١)

بضم العين عن بعضهم ، وقد قرئ بالضم ، من سابقني فسبقته أسبقه . (٢)

وقال اللبلى : (( فهذا النوع لا يكون مضارعه أبداً إلا مضموماً لكن بشرط

أن يكون من السالم نحو ضاربني فضربته أضربه بضم الراء )) (٣)

وقد ذكر الرضي بعض الأمثلة ، التي ذكرها ابن يعيش ثم قال :

(( وقد يكون الفعل من غير هذا الباب ، كغلب ، وخصم ، وكرم ، فإذا قصدت

هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب ، إلا أن يكون المثال الواوي كوعد ، والأجوف

، والناقص اليائيين كباع ، ورمى ، فإنك لا تنقلها عن فعل يفعل ، بل

تنقلها إليه إن كانت من غيره ، لأن هذه الأنواع مضارعها يفعل - بالكسر -

إذا كان الماضي مفتوح العين قياساً لا ينكسر )) (٤)

فالمغالبة أذن تأتي من بابي فعل يفتح العين يفعل وباب فعل

يفتح العين كيف فعل ولكن هناك شرطان بالنسبة لصيغة ( فعل ) التي

ذكر ابن يعيش أن المغالبة لا تأتي منها . قال ابن يعيش : (( ولم يبنس

على فعل بالضم ، لأنه بناءً لا زماً ، لا يكون منه فعلته ، وفعل المغالبة متعدداً

فلم يأت عليه ، ومضارعه مضموم ، لأنه يجري مجرى الغرائز إذا كان موضوعاً

للمغالب فصار كالخصلة له إلا أن يكون لا مه أو عينه ياء ، أو فاءه واو فإنه

يلزم مضارعه الكسر نحو خايري فخبرته أخبره ، وراماني فرميته أرميه .

وواعدني فواعدته أعدده ، وواحدني فوحدته أحله ، لأن الكسر له في الأصل قياساً

مستمرلاً ينكسر فجاءوا به هنا على منهاجه ، وليس كذلك ما تقدم من الأبنية

لأن مضارعها مختلف )) (٥)

(١) سورة الأنبياء : ٢٧ .

(٢) دراسات لا سلوب القرآن الكريم ، القسم الثاني ٢ / ٣٥ .

انظر همع النهوامع للسيوطي ٢ / ١٦٣ في حديثه عن المغالبة .

(٣) بغية الآمال ٣٦ .

(٤) الشافية ١ / ٧٠-٧١ . هذه الأفعال من بابي ضرب يضرب ، وكرم يكرم ، وتأتي

المغالبة منهما بعد نقلهما إلى باب نصر ينصر .

(٥) شرح المفصل ٧ / ١٥٧ .

وقد استثنى الكسائي ما كانت عينه أولاً من حروف  
الحلق ، وقال : انه يأتي مفتوحاً نحو شاعرتَه ، فشعرتَه  
اشعرَه ، ولكن الرضي لا يأخذ به ، يقول : (( والحق ما ذهب  
اليه غيره ، لأن ما فيه حرف الحلق لا يلزم طريقة واحدة كالمثال  
الواوي الأجوف ، والناقص اليائين ، بل كثير منه يأتي على  
الأصل ، نحو براً يبروء ، وهنأً يهنئ ، ثم ذكر أن أبا زيد  
حكى شاعرتَه فشعرتَه أشعرَه ، بالضم ، وكذا ، فاخرته افخرَه -  
بالضم - ويعقب الرضي بقوله : (( وهذا نص في عدم لزوم  
الفتح في مثله )) (١)

وقد ذكر السيوطي أن الكسائي جوز فتح مضارع حلقي  
العين كحالهِ إذا لم يكن لمغالبة ، وسمع شاعرني فشعرتَه  
اشعرَه ، وفاخرني ففخرته افخرَه ، ووضأني فوضأته أوضؤه ،  
بفتح العين ، والخاء ، والضاد ، ورواية أبي زيد بضمها  
وشذ الكسري قولهم خاصمني فخصته أخصمه ، بكسر  
الصاد ، ولا يجيز البصريون فيه إلا الضم ، وهذا ما لم يكن  
المضارع وجب فيه الكسر فإنه يبقى على حالة في المغالبة ،



ثم انني وجدت بعد ذلك بحرقا اليميني ينقل عن ابي حيان ، قوله : (( هو عام في ائسية الثلاثي كانت متعدية <sup>(١)</sup> )) و يذكر نفس الامثلة التي ذكرتها عن السيوطي ، فوجدت أنه جاء بها من باب نصر ينصر ، و فرح يفرح ، و فتح يفتح ، وهذا يوء كد أن باب المغالبة يأتي من جميع ابواب الثلاثي بشرطين اثنين هما :

أ - وذلك ينقل الابواب الى باب المغالبة .

ب - وأنها تأتي على باب مضموم العين في المضارع إلا اذا كان مثالا (( أجوف يائيا أو ناقصا يائيا )) ، فهذه بابها ضرب يضرب ، ولا تحول الى باب نصر ينصر <sup>(٢)</sup> .

وفي نهاية هذه القضية أستطيع أن أوفق بين كلام الكسائي ، والمبرد ، وأبي حيان ، والرضي وابن مالك بقول الرضي السالف الذكر والذي وضح فيه ان المغالبة (مختصة بباب فعل يفعل ) من بين جميع الابواب واذا أردنا أن نأتي بالمغالبة من بقية الابواب فقلينا نقلها الى باب المغالبة نصر ينصر <sup>(٣)</sup> إلا اذا كان الفعل مثالا أو أجوف يائيا ، أو ناقصا يائيا ، فهذه بابها (( ضرب يضرب )) .

٢ - صيغة مكسور العين :

هذه الصيغة تأتي لمعان عدة كما ذكر سيبويه انها تأتي للاوجاع والامراض ، مثل وجع يوجع وجعا ، وهو وجع ، وحبط يحبط حبطا ، وهو حبط ، وحبج يحجج حبجا وهو حبج .

ويأتي للذعر والخوف ، مثل فزع فزعا وهو فزع وفرق يفرق فرقا وهو فرق ، ووجل يوجل وجلا .

ويأتي للفرح والحزن مثل أشرأشرا وهو أشر ، ويطر يبطر بطرا وهو يطر ، وفرح يفرح فرحا وهو فرح ، وحزن يحزن .

(١) شرح العلامة بحرق اليميني على لامية الافعال لابن مالك ٢٣ .

(٢) عضيمة ، المغنى ١٢٨ .



ويدل على الخلو والامتلاء نحو ظمى<sup>١</sup> يظماً ظمأ وهو ظمان وروى ، وعطش يعطش<sup>٢</sup>  
عطشاً وهو عطشان<sup>(١)</sup> . والهيج : أرج يارج ، وحمس يحمس ، والخفة والحركة  
والطيش التعذر وعدم السهولة عسر يعسر ، الأشياء المكروهة مثل - يفتشي .

وقد جاء المكسور مع المضموم في الألوان ان قد يكون (( الفعل على فعل يفعل  
... )) وربما جاء الفعل على فعل يفعل ، وذلك نحو أدم يأدم أدمه ، ومن  
العرب من يقول أدم يأدم أدمه ، وشهب يشهب شهبه ، وقهب يقهب قهبه ،  
وكسب يكسب كسبه ، وقالوا كهب يكهب كهبة ، وشهب يشهب شهبه<sup>(٢)</sup> ،  
وذكر في شرح المفصل أنهم قالوا : ( سود الرجل بمعنى اسود ) قال  
نصيب :

سودت ولم أملك سواي وتحتة قميص من القوهى بيض بناثقه<sup>(٣)</sup>

ويشاركه مضموم العين في الألوان والعيوب والحلى وفي الأمراض نحو  
أدم ، وسمر ، وعجف ، ورعن ، وسقم ، وعسر بالكسر والضم ، بشرط أن لا تكون لامه ياء  
فان (فعل) لا يجىء فيه ذلك الا لغة واحدة نحو بهو الرجل وبهي اى صار بهياً .<sup>(٤)</sup>

وذكر الرضي أن (يفعل) في هذه المعاني كلها لازم لانها لا تتعلق  
بغير ما قامت به ، وأما قولهم فرقتهم وفرقتهم وفرقتهم فقال سيبويه : (( هو على حذف الجار  
والأصل فرقت منه ، وفرقت منه ، وفرقت منه ، وأما خشيته فانا خاش ، والقياس خشش ،  
فالأصل أيضا خشيت منه ))<sup>(٥)</sup> .

(١) الكتاب ١٧/٤ - ١٨ - ١٩ - ٢١ .

انظر شرح الشافية للرضي ١/٧١-٧٢ في معنى مكسور العين .

وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٥٧ في معنى مكسور العين .

(٢) الكتاب ٢٥/٤ .

(٣) ابن يعيش ٧/١٥٧-١٦٢ .

(٤) الرضي ، شرح الشافية ١/٧١-٧٣ .

(٥) شرح شافية ابن الحاجب ١/٧٣ .

٣ - صيغة مضموم العين :

ومضموم العين يأتي لأفعال الطباع اللازمة يقول ابن الحاجب : (( ومن  
ثمة كان لازماً )) ويقول الرضى : (( لأن الغريزة لازمة لصاحبها لا تتعدى إلى  
غيره هكذا قيل وأقول : أَيْشِ الْمَانِعِ مِنْ كَوْنِ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِي طَبِيعَةً أَوْ كَالطَّبِيعَةِ )) (١)  
ويذكر سيبويه في ذلك ان ما كان حسناً أو قبيحاً فإنه ما يتبنى فعله  
على فعل يفعل ، ويكون المصدر فعلاً ، وفعالة ، وفعلاً ، وذلك نحو قولك  
قَبِحَ يَقْبِحُ قُبَاحَةً ، وبعضهم يقول قُبُوحَةً ، ووسم يوسم وسامة وقال بعضهم  
وساماً فلم يؤنث كما قال السقام والسقامة ومثل ذلك جمل جملاً ، فبناءه على  
فَعُولَةٍ كما بناه على فعالة . وأما الفعل من هذه المصادر فنحو الحَسَنِ والقُبْحِ  
والفعالة أكثر )) (٢)

(١) ٢٤/١ س ٢٠٢

(٢) الكتاب ٢٨/٤

انظر شرح المفصل لابن يعين في معنى هذه الصيغة ١٥٧/٧ - ١٥٨ .  
والتسهيل لابن مالك ١٩٥ .

## خلاصة الفعل الأول :

١ - استطاع النحاة أن يحدّدوا صيغ الفعل الثلاثي المجرد ، ويكادون يتفقون على أنها لا تتجاوز صيغاً ثلاثة هي : فَعَّلَ ، وَفَعَّلَ ، وَفَعَّلَ .

٢ - ليس لكل صيغة من هذه الصيغ قياس مطرد في نوع معين من الأفعال ، وكل ما استطاع النحاة عمله أن قالوا : إنها تكثرفي نوع معين من الأفعال .

٣ - مضاعف الثلاثي لا يأتي الا على فَعَّلَ أو وَفَعَّلَ ، عدا أفعالٍ محدودة .

٤ - لا تجيء فعلٌ مما عينه أولاً من الياء .

٥ - ليس في الثلاثي فعل ساكن العين ، وما جاء من ذلك فقد حمله النحاة على التفريع .

٦ - يتصل بالتفريع أقيسة :

كل ما كان على فَعَّلَ يجوز تسكين عينه مع فتح الفاء وكسرها ، وإذا كان فَعَّلَ حلقى العين فيجوز اتباع فائه لعينه فيصير : فَعَّلَ ، كل ما كان على فَعَّلَ تسكن عينه مع نقل حركتها إلى الفاء وعدم النقل .

٧ - بين النحاة أن فَعَّلَ ، وَفَعَّلَ تأتي لا زمة ومتعدية ، أما فَعَّلَ فلا تكون الا لا زمة .

٨ - فِعْلُ الْمَغَالِبَةِ مُتَعَدٌّ ، وَبَابُهُ فَعَلَ فَعْلًا ، فَيَحِقُّ لَنَا

إِذَا أُرِدْنَا الْمَغَالِبَةَ أَنْ نَحْوَلَ كُلَّ فِعْلٍ إِلَى هَذَا الْبَابِ

عَدَا مَا اسْتَتَى مِنَ الْمَثَالِ الْوَاوِي كَوَعَدَ ، وَالْأُجُوفَ وَالنَّاقِصَ

الْيَائِسِينَ كَبَاعَ وَرَمَى . وَقَدْ ارْتَضَى ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ بَابَ الْمَغَالِبَةِ

قِيَاسِيٌّ .

# الفصل الثاني

مضارع الثلاثي المجرد وكسر حرف المضارعة  
من فِعْل

وموضوعاته :

- أ - فَعَلَ يَفْعُلُ وَيَفْعَلُ .
- ب - فَعِلَ يَفْعَلُ وَيَفْعِلُ .
- ج - فَعُلَ يَفْعُلُ .
- د - فَعَلَّ يَفْعَلُّ .
- هـ - تداخل الصيغ .

و - كسر حرف المضارعة من فِعْل يَفْعَلُ .

### تمهيد الفصل الثاني

مضارع الثلاثي المجزوء وقضية التداخل ، وقياس كسر حرف المضارعة من فعل

\*

تحدثت في هذا الفصل عن مضارع الصيغ الثلاث التي ذكرتها في الفصل الأول ، وهي ( فَعَلَ وَفَعَلَ وَفَعَلَ ) فذكرت في البحث الأول من هذا الفصل أن صيغة فَعَلَ قياسها الضم والكسر ، وأن الكسر أكثر في أفعال هذه الصيغة لأنه أخف من الضم .

وفي البحث الثاني ذكرت أن قياس صيغة فَعَلَ هو الفتح وأن الكسر قد جاء في أفعال محدودة .

وفي البحث الثالث تحدثت عن صيغة فعل يفعل ، فذكرت أن قياسها الضم لا غيراً لأنها ملازمة لصاحبها لا تتعداه إلى غيره .

وانتقلت بعد ذلك إلى البحث الرابع في صيغة فعل مع حلق العين وارتباطها بالفتح في المضارع تشبهاً مع سهولة الفتحة وارتباطها بحرف بعينها .

واقترض الحديث في البحث الخامس أن أذكر موضوع تداخل اللغات . وقد بداني أن الأولى أن يقال عنه تداخل الصيغ .

وانتهيت في البحث السادس بالحديث عن كسر حرف المضارعة من فعل .

### التمهيد لمضارع الثلاثي:

إن قياس الأفعال في اللغة العربية يخضع لستة أبواب ثابتة ذكرها الصرفيون العرب، وهي **فَعَلَ يَفْعِلُ** ، **وَفَعَلَ يَفْعُلُ** ، و**فَعِلَ يَفْعِلُ** ، و**فَعِلَ يَفْعُلُ** ، و**فَعِلَ يَفْعُلُ** . وقد بين الدكتور ابراهيم أنيس - رحمة الله عليه - أن هذه الأبواب لا تخضع لقاعدة واحدة ، ولذلك فهي لا يمكن أن تنسب للغة نموذجية واحدة كالتي نزل بها القرآن ، لأن روايتها أخذوها من لهجات مختلفة ، لكل منها وضعها الخاص في اشتقاق الماضي من المضارع ، ويستدل على ذلك بما يلحظ في اللهجات الحديثة للغة العربية حيث تخضع كل لهجة لقاعدة واحدة سليمة قليلة الأبواب .

وأيضاً ما تشهد به أخواتها الساميات كالعبرية مثلاً فالماضي منها على صيغة **فَعَلَ** ، وأحياناً على **فَعِلَ** ونادراً ما يأتي على صيغة **فَعُلَ** ، ومضارع **فَعَلَ يَفْعُلُ** بالضم، ومضارع المكسور والمضوم يأتي بالكسر **يَفْعِلُ** ، ولم يشذ عن هذه القاعدة في كل اللغة العبرية إلا عدة أفعال.

وإذا ما لاحظ طمأء الصرّف هذا الغموض في قاعدة اشتقاق المضارع من الماضي ، قالوا : إن الأمر فيه مرجعه إلى السماع لا القياس ، وإن اللغة العربية يجب أن تنوع عن هذا الغموض والاضطراب <sup>(١)</sup> ، لأن الضابط لقواعد الصيغ قد حفظت نصوص القرآن الكريم .

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ١٧٢/٨ - ١٧٣ . وانظر هذا الرأي للدكتور أنيس في كتابه اللهجات العربية ، ١٦٨ . حيث ذكر أن قاعدة اشتقاق المضارع من الماضي في اللغة العربية وشقيقاتها الساميات .

ويضيف الدكتور أنيس في كتابه ( اللهجات العربية ) قوله :  
( ( أنه يجب أن ينظر الى أبواب الثلاثي كما رواها النحاة على أنها تنتمي  
الى أكثر من لهجة واحدة ، وأن الذي روه ع إن هو الا مزيج من لهجات  
عدة ، لأنَّ أساس الفهم في أية لهجة من اللهجات هو الخضوع لقاعدة  
مطرده نادرة الشذوذ ) ) .  
(١)

وقد ذكر الدكتور أنيس أن اكثر أفعال لغتنا العربية في أوزان الثلاثي تلقيها  
مكتوبة ومدونة في المعاجم لمنطوقة ، واعتمادنا في فهم أبوابها يقوم على  
رواية هذه المعاجم .  
(٢)

وكلام الدكتور أنيس حقيقة بالنسبة لا أخذنا قواعد صيغنا المستعملة  
سواء كانت أسماء أو أفعالا أو صفات ، فقد ذكر الدكتور أن الشواهد الأدبية  
التي اعتمد عليها الصرفيون العرب كانت في معظمها مضطربة لعدم تواتر  
الرواية فيها ، وطيه فلا نستطيع الجزم بأبواب الثلاثي كما وضعها طمما  
الصرف ، والكتاب الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في أخذ هذه الصيغ  
هو القرآن الكريم ، الذي أبت إرادة الله سبحانه وتعالى - أن يصل  
إلينا الا مدونا ومنطوقا ، وهذا يمثل في قراءته المشهورة التي تتوارثها  
الأجيال من حفظة القرآن الكريم والتي تتضح فيها قاعدة اشتقاق المضارع  
من الماضي .  
(٣)

والكلام الذي ذكره الدكتور أنيس عن حفظ القرآن الكريم لصيغ  
لغتنا العربية مؤيد بقوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ  
لِحَافِظُونَ ﴾ (٤) فلولا هذه المشاهدة في قراءة القرآن الكريم

(١) ١٦٨

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ١٢٣/٨ .

(٣) م . ن . ١٢٣/٨

(٤) سورة الحجر ١٩ .



لاضطربت طينا قواعد لفتنا العربية ، وحدث فيها من الخلط والالتباس  
بين صيغها الشيء الكثير .

يقول الدكتور انيس : (( وحين يعالج المحدثون أمر اشتقاق صيغة من أخرى  
يبحثونه على أسس ثلاثة معترف بها بين علماء اللغات في العالم )) :

### أولا : قضية المغايرة بين الماضي والمضارع :

وقد اتضحت هذه المغايرة في لفتنا العربية بدليل ان صيغة فعل  
المفتوحة في الماضي يقابلها الكسر أو الضم في المضارع نحو ( يفعل )<sup>(١)</sup> .  
وهذه الظاهرة ذكرها ابن جنى قبل هو<sup>٥</sup> لا<sup>٥</sup> المحدثين في كتابه المنصف  
حيث قال : (( ومضارع ( فعل ) في أكثر الأمر ( يفعل ) ، لمقاربة  
الكسرة الفتح ، واجتماعهما في مواضع كثيرة ، وإيالة كل واحدة إلى  
صاحبها ))<sup>(٢)</sup> . وقال أيضا في الخصائص : (( قد دلت الدلالة على وجوب  
مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع ؛ إذ الغرض في صيغ هذه المثل انما  
هو لإفادة الأزمنة ، فجعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه ، وكما  
ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان .

فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركة فاء الماضي سكون فاء المضارع ،  
وخالفوا بين عنيهما ، فقالوا : ضرب يضرب ، وقتل يقتل ، وطمطم<sup>(٣)</sup>  
يعلم ))<sup>(٤)</sup> .

وهذه المخالفة التي ذكرها ابن جنى موجودة في القوانين الصوتية  
الحديثة التي تجعل كلا من الضمة والكسرة اصواتا ضيقة تقابل الصوت  
المتسع وهو الفتح<sup>(٤)</sup> .

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ١٧٣/٨ .

(٢) المنصف ١٨٧/١ .

(٣) ابن جنى ٣٧٥/١ .

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية ١٧٣/٨ .

## ثانياً : وظيفة الفعل في الكلام :

وظيفة الفعل في الكلام تو<sup>د</sup> شر حركة دُونَ أُخْرَى وتلتزم بها في أفعالِ اللَّهْجَةِ الواحدة ، ولا يعزوه الدكتور انيس إلى طبيعة هذه الحركة ، وإنما هي مصادفة التزمتها اللهجة الواحدة ، وبذلك تختلف اللهجات في ايثار حركة بعينها ، وبذلك ويهتم علماء اللغة بإيثار هذه الحركة دون سبب مجيئها ، وقد بحث علماء الصرف إلا قدمون هذا السبب ووضحوه فيما يسمى بقضية التعدى واللزوم ، حيث جعلوا كل نوع من هذين النوعين ملتزماً حركةً بعينها (١) .

هذا وقد ذكر ابن جنى أن القراءة التي وردت عن الأشهب :  
\* فَاجنح لها \* بضم النون الضم أقيس فيها لأن جنح لازم ، وقد ذكر سيبويه جنح يجنح مثل ركد يركد ، ويقول : (( ويؤك ذلك ضرب من القياس وهو أن جنح غير متعد ، وغير المتعدى الضم أقيس فيه من الكسره فقعده يقعد أقيس من جلس يجلس )) (٢) .

وإذا كان العلماء المحدثون لم يعرفوا قضية التعدى واللزوم فقد عرفوا تقسيماً حديثاً هو الفعل الاختياري والفعل الإجباري ، فالاختياري هو الذي لنا الخيار في حدوثه مثل جلس وأن كان لازماً عند العلماء إلا قدميين ، والإجباري والاختيار لنا في حدوثه مثل كبر ، وضعف ، وينبوا أن كل واحد من هذين النوعين يؤء شر حركة بعينها فبينما يؤء شر أحدهما حركة من الحركات يؤء شر الآخر حركة أخرى ويترتب على هذا اختلافهما في طريقة اشتقاق المضارع من الماضي أو العكس ، ثم بينوا أن الغالب في أفعال اللغات في العالم تعد من الأفعال الاختيارية (٤) .

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ١٧٣/٨ - ١٧٤ .

(٢) الأنفال ٦١ .

(٣) المحتسب ١/٢٨٠ - ٢٨١ .

(٤) إبراهيم انيس ، مجلة مجمع اللغة العربية ١٧٤/٨ .

وما ذكره الدكتور انيس عن لغات العالم ينطبق على لغتنا في أن الأفعال الاختيارية هي الغالبة عليها سواءً كانت لازمة أو متعدية.

### ثالثاً : أثر الحروف المجاورة في إيثار الحركات :

وهذا يتضح في اللغات السامية بصفة عامة ، وهو أثر الحروف المتجاورة في إيثار حركة بعينها مثل إيثار حرف الحلق للفتحة<sup>(١)</sup> . وهذا قد تنبه له علماء العرب الأقدمون منذ عهد الخليل بن أحمد ، ويقول اللبلى : (( فان كان لا مه أو عينه حرفاً من حروف الحلق فان الباب فيه الفتح ))<sup>(٢)</sup> إن هذا النص يوكد أن الفتح أنسب لأحرف الحلق إذا كانت عيناً أو لاماً ، ونجد الذوق اللغوي لدى علماء الصوتيات الأقدمين في تحديدهم أكثر الحروف الحلقية ملازمة للفتحة من الأحرف الأخرى ، يقول اللبلى أيضاً : (( وبعض حروف الحلق أقوى على الفتح من بعضها ، فالهمزة أقوىها على الفتح ، وبعدها الهاء ، وبعدها الحاء والعين ، وبعدهما الخاء والغين ))<sup>(٣)</sup> لأن أحرف الحلق هذه قد تأتى على الأصل فسي بعض الأفعال .

هذه هي العوامل التي تؤثر في اختيار الحركات وإيثار بعضها على بعض في الوقت الحاضر لدى علماء اللغة المحدثين ، وهذه الأسس الثلاثة لها أثر في لغتنا العربية وصيغها يتجلى ذلك من خلال أعظم نص حفظت به اللغة وهو كتاب الله القرآن الكريم .<sup>(٤)</sup>

(١) م ١٧٤/٨

(٢) بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال ٣٣ - ٣٤ .

(٣) م ٣٤ .

(٤) انظر مجلة مجمع اللغة العربية ١٧٤/٨ .

وبعد هذا التمهيد لمضارع الثلاثي المجرد المعترف به وجدت أن الدكتور إبراهيم أنيس - رحمة الله عليه - قد ذكر بابا سابعا ، ودعاه بالباب غير المعترف به ، وهو فعلٌ يفعلٌ فقد ذكر الدكتور أن هذا الباب لم يسمع في أفعال اللغة العربية ، بل أياه الصرفيون ، فلو قدر أن يروى مثل هذا الفعل لفسر على أساس ظاهرة المغايرة بين الماضي والمضارع ، لأن فتحة عين المضارع يمكن أن تقابلها الكسرة أو الضمة في الماضي ، واللهجات العربية الحديثة تشتمل على مثل هذا الباب نحو ( خلص يخلص ) ولعل من اللهجات العربية القديمة ما اشتمل على مثل هذا الباب الذي هو من الناحية الصوتية يناضرباب فِرِح يفرح ، وعلق على هذا الباب موضحاً أنه باب غريب لا يخضع لقانون المغايرة بين الماضي والمضارع ، ونسبة شيوعه قليلة ولا يوجد منه في القرآن الكريم سوى فغليلين ، وفي القاموس المحيط نحو عشرين فعلا ، وما ورد من أفعال هذا الباب صحيحة الرواية يمكن أن تعزى إلى امرين هما :

- أ - أما ان تكون هذه الأفعال في الأصل مفتوحة في الماضي ثم لقصد المبالغة حولت إلى صيغة أخرى هي الضم ، ويستأنس لهذا الرأي بما ذكره النحاة في صيغة فعل حين يراد التعجب تحوّل إلى فعل .
- ب - وأما أن يكون نشأ عن طريق القياس الخاطئ لدى الأجيال الناشئة .<sup>(١)</sup>
- هذا ما أردت أن أوضحه عن المستقبلات الستة لصيغ الأفعال التي ذكرتها ، وبينت العوامل المؤثرة في قضية اشتقاق المضارع من الماضي فيها ، مضافة لها ما دار حول الباب السابع الذي لم يذكره

(١) إبراهيم أنيس ، مجلة المجمع ١٧٦/٨ - ١٧٧ .

الصرفيون وطة عدم اعتباره من افعال العربية ، وهسي عدم وروده  
في القرآن الكريم الا في البحث عن الموضعين ، وقد جرى التعميم  
في لغة العرب على الشيوع والاعم الاغلب ، وهذا أحد العوامل  
التي خرجت هذا الباب من صيغ افعال العربية .

## البحث الأول : فَعَلَ يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ

رأى جمهورُ الصرفيين أن باب فعل المفتوح العين في الماضي الأصل فيه أن يجسّ مضارعه مكسوراً ، أو مضموماً يَفْعَلُ ، وهذا يتم على أساس المغايرة حين تشتق صيغة من أخرى ، وهو الذي تنبه له ابن جنى وأطلق عليه المخالفة بين الماضي والمضارع ، حيث قال : (( وإنما دخلت يَفْعُلُ في باب فعل على يَفْعَلُ من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة . ))<sup>(١)</sup>

يقول الدكتور أنيس : (( وقول ابن جنى هنا حق توّء يده القوانين الصوتية الحديثة التي تجعل الضمة ، والكسرة أصواتاً ضيقة تقابلها ( الفتحة ) التي هي الصوت المتسع )) وقد أطلق الدكتور أنيس القول إطلاقاً في المخالفة حيث قال : (( فاذا أردنا المخالفة بين الماضي ، والمضارع جعلنا للأول الضمة ، أو الكسرة ، وللمضارع الفتحة ، أو العكس ))<sup>(٢)</sup>

ورأى ابن جنى أن الأصل في مضارع ( فعل ) هو ( يَفْعَلُ ) بالكسرة وطل ذلك بأن بين الفتحة والكسرة طلاقة وذلك في قوله : (( ومضارع ( فعل ) في أكثر الأمر ( يَفْعَلُ ) لمقاربة الكسرة الفتحة ، واجتماعهما في مواضع كثيرة ، وإيمالة كل واحدةٍ إلى صاحبتها. ))<sup>(٣)</sup>

وهذا القياس إنما يكون في أفعال ماضية لم يسمع لها مضارع ،

(١) الخصائص ١/٣٧٩ . وذكر هذه المخالفة في المحتسب ٢/١١٩ .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ابواب الثلاثي ٨/١٧٣ .

(٣) المنصف ١/١٨٧ .

ففي هذه الحالة عندما رأى النحاة هذه المخالفة محققة، وضعوا مقاييس تتبع، فقد قال أبو زيد: (( كلاهما قياس، وليس أحدهما أولى به من الآخر، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله، فإن عرف الاستعمال فذاك، وإلا استعملوا معا، وليس على المستعمل شيء، وقال بعضهم: بل القياس الكسر، لأنه أكثر وأيضاً هو أحق من الضم. )) (١)

والذي رآه ابن القوطية في مضارع فعل هو أن يكون على ما أتت به الرواية وتناقضته الألسنة في أفعال قد نطقت، وضرب مثلاً بـ بيضرب، ويدخل، وأن مضارع ضرب اشتهر بالكسر، ودخل اشتهر بالضم، أما إذا تركته أي تعديت المشهور المعروف من الأفعال فانت بالخيار في نطق مضارعه بالضم أو الفتح (٢)، ويعجزو كلامه هذا إلى أبي زيد دون إضافة منه.

(( ان كل فعل انفتحت عين ماضيه جاز كسرهما وضمهما في المضارع قياساً إلا أن يمنع من ذلك، ولما كانت عين ماضيه مضمة لزمّت الضمة عين مضارعه إلا أن يشد شي من الباب فلا حكم للشان فالأصل ما ذكرته لك. فاعرفه إن شاء الله )) (٣)

وقد ذكر سيبويه أمثلة مضارع فعل في حالة ضمها وكسرها دون تعليق منه (٤). هذا وقد ورد مضارع فعل عن العرب في ألفاظ كثيرة بالضم والكسر قال الرضي: (( عرش يعرش، ونفر ينفر، وشم يشم، ونسل ينسل، وعلف يعلف، وفسق يفسق، وحسد يحسد، ويلمز، ويعتل، ويطمئ، ويقتير، وغير ذلك مما يطول ذكره. )) (٥)

(١) شرح الشافية ١١٧/١ - ١١٨.

(٢) الأفعال ٠٢.

(٣) ابن خالويه، الحجة ٠٦٢.

(٤) الكتاب ٠٥/٤.

(٥) شرح الشافية ١١٨/١.

وما يؤيد ذلك ورود أفعال مضارعة في القرآن الكريم بصيغتين

وهي كما يلي :

- ١ - \* ويوم نيطش البطشة الكبرى \* (١) بضم الطاء وكسرها .
- ٢ - \* لنحرقته ثم لننسفنه \* (٢) ، بضم السين وكسرها .
- ٣ - \* لم يطمشهن \* (٣) بضم الميم وكسرها .
- ٤ - \* خذوه فاعتلوه \* (٤) بضم التاء وكسرها .
- ٥ - \* وما يعرشون \* (٥) بضم الراء وكسرها والضم لفة تميم ، والكسر

في الحجاز ( القرطبي ٢/٧ ) .

- ٦ - \* وما يعزب عن ربك \* (٦) بضم الزاي وكسرها .
- ٧ - \* يعكفون على أصنام \* (٧) بضم الكاف وكسرها .
- ٨ - \* لم يسرفوا ولم يقتروا \* (٨) بضم التاء وكسرها فكسر العين للحجاز

ولغة أخرى بالضم وهي أقل اللغات .

- ٩ - \* ولا تلمزوا أنفسكم \* (٩) بضم الميم وكسرها (١٠) .

(١) سورة الدخان : ١٦ .

(٢) سورة طه : ٩٧ .

(٣) سورة الرحمن : ٥٦ ٥٤ ٥٦ .

(٤) سورة الدخان : ٤٧ .

(٥) سورة النحل : ٦٨ .

(٦) سورة يونس : ٦١ .

(٧) سورة الأعراف : ١٣٨ .

(٨) سورة الفرقان : ٦٧ .

(٩) سورة الحجرات : ١١ .

(١٠) د . أحمد علم الدين الجندی ، مجلة البحث العلمي ٦ / ٨٩ - ٩٠ .

دراسة ثلاثة مصطلحات تحت عنوان (( موقف القرآن الكريم وقراءاته

من باب ( فعل يفعل ) )) .



وبعد هذه الأمثلة من القرآن الكريم على تعاقب الكسر والضم في بعض الأفعال من باب مفتوح العين . وجدت أن ابن يعيش يبين أن الأصل في مضارع فعل المتعدى الكسر نحو : يضرب ، ومضارع السلازم منه الضم نحو : سكت يسكت ، وقعد يقعد ، ثم يعلق بقوله : (( هذا مقتضى القياس إلا أنهما قد يتداخلان فيجىء هذا في هذا وربما تعاقبا على الفعل الواحد نحو : عرش يعرش ويعرش وقد قرىء بهما )) (١)

ومما يؤيد قول ابن يعيش - وهو أن القياس في مكسور العين أن يجىء متعدياً - هذه القراءة التي وردت في المحتسب عن الأعرج في قوله تعالى : \* يحشرهم \* (٢) ، بكسر الشين ، وقد ذكر ابن جني أن هذا وإن كان قليلاً في الاستعمال فإنه قوى في القياس ، والسبب أن يفعل في متعدى أقيس من يفعل (٣) .

ويستدل ابن جني على أن يفعل داخل على فعل المتعدى وأنه ليس أصلاً فيه ، بل الأصل فيه الكسر ، وبأن الضم قد لزم باب ما ماضيه فعل . نحو ظرف يظرف ، وكرم يكرم (٤) .

(( ... وذلك أن يفعل إنما بابها الأقيس أن تأتي في مضارع "فعل" كظرف يظرف ، وكرم يكرم ، ثم نُقلت إلى مضارع فعل نحو يقتل ويدخل لتخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي ، إذ كان مبنى الأفعال على اختلاف مثلها من حيث كان ذلك دليلاً على اختلاف أزمنتها فكما خالف الماضي المضارع كان أقيس ... )) (٥) . والدليل على

(١) شرح المفصل ١٥٢/٧ - ١٥٣ .

(٢) سورة الفرقان : ١٧ .

(٣) المحتسب ١١٩/٢ .

(٤) المنصف ١٨٦/١ .

(٥) المحتسب ١١٩/٢ .

أن فعل اللزوم ضم عينه في المضارع أقيس قراءة الأُشهب : \* فاجنح لها \* (١)  
بضم النون ، قال ابن جنى: «ذكر سيبويه جَنَحَ يَجْنَحُ ، وهي في طريق ركذ يركذ  
وقعد يقعد وسفل يسفل في قربها ومعناها ويوء كذ ذلك من القياس وهو أن جنح غير  
متعدٍ ، وغير المتعدى الضم أقيس فيه من الكسر . فقعد يقعد الضم أقيس فيه  
من جلس يجلس .» (٢) ، ووجدت رأيا في هذا الموضوع عن أصحاب المعاجم  
عند الدكتور الجندي الذي وضع فيه حيرة أصحاب المعاجم ، وهو عدم  
شروع أحد الوزنين في مفتوح العين حتى يسأد على اختفاء الوزن الآخر ،  
ثم وضع رأى ابن جنى في قراءة الأُعْمَش في قوله تعالى \* ثم قست  
قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة وإن من الحجارة لما يتفجر  
منه الأنهار وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء وإن منها لما يهبط من  
خشية الله \* (٣) فقد ذكر أن الأُعْمَش قرأها بالضم ، ثم ذكر عن ابن جنى  
بأن مفتوح العين في حالة التعدية يكون مكسورا ، وفي حالة اللزوم مضموما ،  
وأنهما قد يتداخلان ، ويبيِّن أن باب هبط يهبط بضم العين أقوى في  
القياس لأنه غير متعدٍ في غالب الأمر ، من يهبط ، وهناك رأى آخر ،  
في قراءة الكسر أن هبط في هذا الموضع متعدٍ معناه (( لما يهبط  
غيره من طاعة الله )) - عز وجل - وأن المفعول به قد حذف تخفيفا .  
وطيه فقراءة الجماعة بالكسر أقوى في القياس من قراءة الأُعْمَش ، ثم قال  
الأستاذ الجندي : (( لكن الذي يعنينا قوله عن ( هذا الباب ) وأنهما  
يتداخلان ، وكأنه أحس بذوقه اللغوي أن هذا ( الباب ) في حيرة ، وأن  
( أفعاله ) أشبه بالأفعال ( الحائرة ) وابن جنى في مسلكه هنا يريد  
أن يجد حلا أو مخرجا )) (٤) ، ثم أورد الأستاذ الجندي رأيه في هذه

(١) سورة الانفال : ٦١ .

(٢) المحتسب ١ / ٢٨٠ - ٢٨١ ، وانظر المحتسب ٢ / ١١٩ .

(٣) سورة البقرة : ٧٤ .

(٤) د . أحمد علم الدين الجندي ، مجلة البحث العلمي ٦ / ٩٢ .

القضية ، حيث يقول (( وخلاصة ما أراه : أن المتكلم له أن يختار ما يستحسن ماسم  
عن العرب ، فإن لم يرد سماع بضم أو كسر فالناطق مخير في ضم عين المضارع  
أو كسرها ولا حظر على المستعمل في ذلك )) ، هذا وقد استدل  
على ذلك بما قال أبو زيد : (( طففت  
في عليا قيين وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا (الباب) صغيرهم وكبيرهم ، لا أعرف  
ما كان منه بالضم أولى ، وما كان منه بالكسر أولى ، فلم أعرف لذلك قيا سا ،  
وإنما يتكلم كل امرئ على ما يستحسن وما يستخف لا على غير ذلك . ))

وذكر الأستاذ الجندی رأى أبي زيد حيث قال (( اذا تجاوزت المشاهير من الأفعال  
التي يأتي ماضيها فعل فانت في المستقبل بالخيار إن شئت قلت يفعل  
بضم العين وإن شئت قلت يفعل بكسرهما )) (١)  
وعلق بقوله : (( وأرجح أنهم كانوا في طفولة اللغة يستعملون  
أحد الوجهين للفرق بين المعاني المختلفة ، وقد جاء عنهم ما يشير إلى  
هذا )) ينفر بالضم من النفار والاشمزاز ، وينفر بالكسر من نفر الحجاج  
من عرفات )) لأنه يرجح أن شكل الحروف قديما كان له تأثير على المعنى )) (٢)  
ثم يستفهم الدكتور الجندی بعد ذلك فيقول : (( هل صحيح أن علماء المعاجم  
في العربية تركوا لنا الخيار الآن ؟ أم قيدوه بالصدر الأول ؟ والذي يراه ويرجحه  
ويتيقنه هو التقيد بالصدر الأول فحسب لأنهم إذا أوردوا فعلا قيدوه بقولهم  
بالضم أو بالكسر أو بهما ، ثم إن اصحاب المعاجم اختلفوا فيما بينهم ، فالبعض  
يخضعه للسمع وحده ، ونفر منهم يرى أن يستقر أحد الوزنين ويطرح  
الآخر )) .

(١) مجلة البحث العلمي ٩١/٦ - ٩٢ .

(٢) د . أحمد عظم الدين الجندی ، اللهجات العربية في التراث ٥٦٢/٢ .

ورأى الاستاذ الجندي في هذه القضية أن يكون هذا الباب قياسياً ما دام بهذه الكثرة في كتب التراث ، ويرى أن عملية الخيار التي وردت عن أبي زيد لا تكون مقصورة على القدماء وحدهم أو رجال الصدر الأول فحسب وانما تعطى هذا الخيار للوثوق به من علمائنا وادبائنا المحدثين ، ثم يبين أن مما يجدر ذكره أن هذا الباب قد انعكس على لهجاتنا المعاصرة في العالم ففي قرى مصر ولهجات الأرياف في جنوب العراق حيث يقولون يسكت ويأكل ، ويقعد بكسر العين فيها على حين تنطق هذه الأفعال في مدن مصر والعراق بالضم (١) .

وفي نهاية هذه الصيغة التي لم تستقر على حركة بعينها لا بد من ذكر رأى العلماء فيها وهي قولهم : إن قياس مضارع فعل المفتوح عينه إما الضم أو الكسر ، بشرط أن يكون الكسر ملازماً للمتعدى ، والضم ملازماً لل لازم ، وقد تعدى أبو زيد ذلك وقال : (( كلاهما قياس ، وليس أحدهما أولى به من الآخر إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله فإن عُرِف الاستعمال فذاك ، وإلا استعملوا معاً وليس على المستعمل شيء )) ، وقال بعضهم : بل القياس الكسر ؛ لأنه أكثر ، وأيضاً هو أخف من الضم (٢) .

وفي نهاية هذا النقاش بين العلماء في هذا الباب أقول :

إننى مع أبي زيد في رأيه في نطق مضارع فعل ، فإذا تجاوزنا المشاهير من الأفعال التي وردت في كتب اللغة والمعاجم وكانت بالكسر والضم معاً ، أو الكسر وحده إذا كان متعدياً ، أو الضم في حالة كونه لازماً ، لأنها وردت إلينا مدونة كما نطقتها العرب والإفانني بالخيار في نطق الحركة التي تتمشى مع الفعل ، فإذا كان لازماً فغالباً ما يلزمه الضم ، وإذا كان متعدياً التزم فيه الكسر .

(١) مجلة البحث العلمي ٦ / ٩١ - ٩٢

(٢) الرضي ، شرح الشافية ١ / ١١٢ - ١١٨

الاشتراك بين المتعدى واللازم في صيغة المضارع :

ومن الاشتراك بين المتعدى واللازم هذه القراءة التي رواها ابن جني عن الأعشى  
قال (( لَمَّا يَهْبِطُ \* (١) بضم الباء وذكر ابن جني أن باب فعل المتعدى يجي  
على يفعل مكسور العين كضرب يضرب وحبس يحبس ، وباب فعل غير المتعدى أن  
يكون على يفعل مضموم العين كقعد يقعد وخرج يخرج وانهما قد يتداخلان فيجزي هذا  
في هذا كقتل يقتل ، وجلس يجلس ، إلا أن الباب ومجرى القياس على  
ما قدمناه فهبط يهبط على هذا بضم العين أقوى قياساً من ( يهبط ) بالكسر  
فهو كسقط يسقط لأن هبط غير متعدٍ ، لعله في غالب الأمر كسقط ، وقد ذهب  
في هذا الموضع إلى أن هبط متعدٍ قالوا معناه \* لَمَّا يَهْبِطُ \* غيره من  
طاعة الله - عز وجل - ، أي إذا رآه الانسان خضع لطاعة خالقه ، إلا أنه حذف  
هنا المفعول تخفيفاً ولدلالة المكان عليه ، ونسب الفعل إلى الحجر . لأن طاعة  
الله راعيه لخالقه سبحانه مسببه عن النظر إليه ، أي منها ما يهبط الناظر إليه ،  
أي يخضعه ، ويخشعه ، وقد جاء هبطته متعدياً هنا كما ترى قال الشاعر :

ما راعني إلا جناحٌ هابطاً      على البيوت قوطه العلابطاً  
(٢)

وأعمله في القوط ، وعلى هذا نقول هبط الشيء ، وهبطته ، وهلك الشيء وهلكته .

وقد ذكر عزيمة ، هذا الذي ورد في المحتسب وزاد عليه . . . وإذا

كانت كذلك وكانت ( هبط ) هنا قد تكون متعدية فقرأه الجماعة \* لما

يهبط \* بكسر الباء أقوى قياساً من يهبط . (٣)

(١) سورة البقرة : ٧٤ .

(٢) المحتسب ١/٩٢ .

(٣) دراسات لاسلوب القرآن ، القسم الثاني ٢/٨٧ . وانظر المحتسب لابن

جني ١/٣٠ .

مضارع المضعف :

إن الفعل الثلاثي المجرد الذي يأتي مضاعفاً من صيغة فعل إذا كان متعدياً قياس المضارع منه الضم كما قال الفيومي (( يَرُدُّه ، وَيَمُدُّه ، وَيَذُبُّ عَنْ قَوْمِهِ ، وَيَسُدُّ الْخَرْقَ وَذَرَّتِ الشَّمْسُ تَذَرُّ ، لَأَنَّهُ بِمَعْنَى انْأَرَتْ غَيْرِهَا ، وَهَبَّتِ الرِّيحُ تَهَبُّ وَمَدَّ النُّهْرُ إِذَا زَادَ يَمُدُّ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ ارْتَفَعَ فَغَطَّى مَكَانًا مَرْتَفِعًا عَنْهُ ، وَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ بِالْكَسْرِ حَبَّهُ بِحَبِّهِ ، وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ : \* قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ \* (١) على هذه اللفظة )) .

ثم قال (( وشدُّ أفعال بالوجهين : شَدَّهُ يَشُدُّهُ وَيَشُدُّهُ ، بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَهَرَهُ يَهْرَهُ وَيَهْرَهُ : إِذَا كَرِهَهُ ، وَشَطَّ فِي حَكْمِهِ يَشِطُّ وَيَشِطُّ إِذَا جَارَ . . . وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْكِي اللَّفْتَيْنِ فِي اللَّازِمِ أَيْضًا ، . . . وَنَمَّ الْحَدِيثَ يَنْمُهُ وَيَنْمُهُ ، وَبَيْتَهُ يَبْتُهُ وَيَبْتُهُ - وَإِنْ قَطَعَهُ )) (٢) .

وذكر أفعال هذا الباب السيوطي وبين أن أبا عليٍّ الفارسي ذكره في التذكرة ، كما صرح أن الضم في المضاعف هو المعروف إلا الأثلة السالفة التي ذكرتها وعزا ذلك إلى ابن السكيت في إصلاح المنطق عن الفراء : (( أنه ما كان من المضاعف على فعلت متعدياً فإن يفعل منه

(١) سورة آل عمران : ٣١ .

(٢) المصباح المنير الخاتمة ٦٨٥/٢ وانظر المحتسب لابن جنبي ١/١٢٦ .

وفي ٥٠/٢-٥١ الفعل الثلاثي المضعف المتعدى . وانظر

ص ٤٠-٤١ من البحث والمغنى في تصريف الافعال ١٢٦-١٢٨ .

( بالضم ) الا ثلاثة احرف نادرة وهي : شده يشده ويشده ، وعله  
يعله ويعله من العلل وهو الشرب الثاني ، ونم الحديث ينمه وينمه ،  
فان جاء مثل هذا ايضاً لم نسمعه فهو قليل (١) - وما يشهد لمجيء المضاعف  
المتعدى من فعل مضموم العين في المضارع قراءة من قرأ \* أهش \* بضم والشين  
معجمة ويقال هَشَّ الخبز يهش : اذا كان جافاً يتكسر له شاشته . والآخر ان يكون اراد  
أهش بضم الهاء ، أى اكسرها الكلال لها ، فجاء به على فعل يفعل وان كان مضاعفاً  
ومتعدياً ، ومنه هَرَّ الشيء يهره : اذا كرهه ، ومنه قول عنتره :

\* حتى تهرروا العواليك \*

( أى تكروهها ) وهو من قول قيس بن زريح :

نهارى نهار الناس حتى اذا بدا لي الليل هرتنى اليك المضاجع  
اي كرهتني فنسبت بي (٢)

وقراءة أبي رجا وقتادة \* ولا تشطط \* (٤)

بفتح التاء ، وضم الطاء ، قال أبو الفتح يقال : شط يشط ، ويشط  
وأشط وعليه قراءة العامة ( ولا تشطط ) بالكسر (٥)

وأيضاً من ذلك القراءة التي وردت عن ابن عباس ( فصرهن ) مكسورة

الصاد مشددة الراء وهي مفتوحة ، وقراءة عكرمة \* فصرهن اليك \* بفتح الصاد  
وقال : قطعهن ، وقراءة أخرى عن عكرمة بضم الصاد وتشديد الراء ( فصرهن )  
ضم الصاد ولم يقل مفتوحة ، أو مكسورة ، أو مضمومة ، وإنما قال :

(١) المزهر ٢ / ١٠٨ .

(٢) سورة طه : ١٨ .

(٣) المحتسب ٢ / ٥٠ - ٥١ .

(٤) سورة ص : ٢٢٠ .

(٥) المحتسب ٢ / ٢٣١ .

(٦) سورة البقرة : ٢٦٠ .

(( هو يحتمل الثلاثة كمدّ ، ومدّ ، ومدّ ، وقد بين أبو الفتح  
\* فصرهنّ \* بكسر الصاد وتشديد الراء فغريباً . وذلك أن يفعل  
في المضاعف المتعدى شأن قليل وإنما بابه فيه يفعل كصب الماء يصبه )) (١)  
وأخلص من هذا إلى أن قياس ( فعل ) المضاعف المتعدى  
تضم عينه في المضارع ، وأن يفعل بالكسر يأتي نادراً وشاذاً ،  
وأما اللازم فقياسه كسر العين في المضارع .



مضارع المعتل من باب فَعَلَ يَفْعِلُ وَيَفْعَلُ :

الفعل المعتل اذا كانت فاؤه واواً وكان على ( فَعَلَ )

فانه يلزم مضارعه كسر العين ، وتحذف فاء الفعل وذلك نحو  
( وَعَدَ ) ، وَوَزَنَ ، وَوَثَبَ ، فان المضارع منه يكون يَعِدُ ،  
وَيَزِنُ وَيُثِبُ ، لانهم كرهوا وقوع الواو بين ياءٍ وكسرة فحذفوها  
للخفة (١) .

وكذلك يقول ابن خالويه : (( انه ليس في كلام العرب  
فَعَلَ يَفْعَلُ مما فاؤه ه واو ، إلا حرفاً واحداً ذكره سيبويه ،  
وهو وَجَدَ يَجِدُ ، قال جرير :

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعُ الْفَوْءَ اِدْ بِشْرِبَةٍ

تَدَعُ الصَّوَارِي لَا يَجِدُنْ غَلِيلاً

فقال : وَجَدَ يَجِدُ ، وقِيَّاسُهُ أَنْ يَجِيءَ عَلَى يَفْعَلُ مِثْلَ

وَزَنَ يَزِنُ وَوَعَدَ يَعِدُ (٢) .

(١) ابن جنى ، المنصف ١ / ١٨٤ وانظر المنصف ١ / ١٨٦ - ١٨٧ في

تعليل حذف الواو .

(٢) ليس في كلام العرب ٣٩ - ٤٠ . وانظر ما دار حول هذا الشاهد في

كتاب اللهجات العربية في التراث ٢ / ٥٧٨ .

(١) وعلق في المزهري: (( أنه شان وقيل : لغة عامرية في هذا الحرف خاصة )) .

وذكر في موضع آخر من المزهري عن ابن قتيبة في أدب الكاتب قال: (( انهم

قالوا وجد يجد ويجد من الموجدة ، والوجدان جميعا ، وهو حرف شان لا نظيره )) .<sup>(٢)</sup>

وقد ناقش الدكتور أحمد علم الدين الجندي آراء العلماء في هذا الفعل

بقوله (( هل هذا الصنيع في هذا الفعل وحده أم فيه وما يشبهه ؟ ان جميع

كتب العربية لا تمثل الا بهذا الفعل وحده دون اخوته ، ولكن وقع في التسهيل

ضد هذا ففيه ، أن لغة بني عامر ضم العين في مضارع المثال مطلقا بدون التقييد

بلفظ ( وجد ) فيقولون : ولد يلد ، ووعد يعد - ونحوها بالضم في الكل )) ثم يعلق

بقوله : (( وهذا القول الذي في التسهيل يخالف آراء رجال اللغة والنحو مثل

السيرافي الذي يرى أن بني عامر يقولون ذلك في يجد - وهم في غير يجد كغيرهم ))

والذي يرجحه الدكتور الجندي هو أن هذه اللهجة عامة في كل ما فاءه واو من

المثال ، حيث انهم يحذفون الفاء ويضمون العين من كل مثال واوى على ( فعل )

بفتح العين ، ولعل السبب الذي دعا هؤلاء النحاة الى تخصيصهم هذه اللهجة

<sup>(٣)</sup>

عام بكلمة ( يجد ) فقط أن استقرارهم للظاهرة كان ناقصا .

وهذا الذي ذكره الدكتور خلاف نص ابن مالك حيث يقول (( ولا تفتح عين

مضارع فعل دون شذوذ ان لم تكن هي او اللام حلقية ، بل تكسر أو تضم تخييرا ان

لم يشتهر أحد الا مرين او يلتزم لسبب كالتزام الكسر عند غير بني عامر فيما فاءه

(٤)

• واو... ))

والذي يفهم من نص ابن مالك ان بني عامر لا يلتزمون الكسر وهذا لا ينبغي انهم

لا يكسرون والمنفي هو التزام الكسر ، ثم هو يرى أنه لا التفات الى ما وصف به

النحاة ورجال اللغة هذه اللهجة ، لأنها في نظره تمثل بيئة لغوية يجب احترامها

ولا التفات الى رميها بالشذوذ لأن لكل لهجة نظامها الخاص بها ولا ينبغي أن نحكم

فيها قواعد لهجة أخرى . وهذه اللهجة موثقة بقراءة قرآنية ، والقرآن في قراءته حتى

وان كانت شاذة حجة على اللغة ما دامت لم تخالف قياسا معروفا وهي موثقة بالرواية

(٥)

الصحيحة والسند المتمثل قال سيبويه : (( والقراءة لا تخالف لأنها سنة )) .

(١) السيوطي ٠٣٩/٢

(٢) م ن ٠٩٣/٢

(٣) اللهجات العربية في التراث ٠٥٧٩/٢ - ٠٥٨٠ . وانظر سيبويه ٠١٤٨/١

(٤) التسهيل ٠١٩٧

(٥) اللهجات العربية في التراث ٠٥٨٠/٢ ، ٠٥٨١

كذلك فعلوا في معتل الفاء اليائي فلم يقولون *يَسْرَ يَيْسِرُ* ، لأن القياس في مضارع فعل المفتوح العين الكسر ، أو الضم ، وتركوا الضم للثقل في *يا* بعدها *يا* ، حتى انهم خففوا *يا* تياس بقلبها ألفاً نحو *يا س* ، وإن كان بعدها فتحة وهي أخف الحركات (١) .

والحقيقة أن *الياء* لا تحذف في *يفعل* معتل الفاء بالياء كما حذفت الفاء في معتل الفاء بالواو ، وذلك كما يقول ابو عثمان : (( لأن *الياء* أخف من الواو ، وذلك نحو *يعمر الجدى ييَمر* ، و*يسر ييسر* ، و*ينع يينع* )) .

وعلق أبو الفتح على قول أبو عثمان بقوله : (( انما كانت *الياء* أخف من الواو ، لقبها من الألف ، والواو ليست كذلك ، لأنك تحتاج في اخراجها الى تحريك شفتيك )) (٢) . وقد حكى سيبويه على وجه الشذوذ حذف الفاء في نحو *يئس يئس* . يقول سيبويه : (( وزعموا أن بعض العرب يقول *يئس يئس* فاعلم فحذفوا *الياء* من *يفعل* لاستثقال *الياء* ات ههنا مع الكسرات فحذف كما حذف الواو فهذه في القلة كيجد )) وقال قبله : (( وأما ما كان من *الياء* فانه لا يحذف منه وذلك قولك *يئس يئس* ، و*يسر ييسر* ، و*يمن ييمن* ، وذلك أن *الياء* أخف عليهم ، ولأنهم قد يفرون من استثقال الواو مع *الياء* الى *الياء* في غير هذا الموضع ، ولا يفرون من *الياء* الى الواو فيه ، وهي أخف وسترى ذلك ان شاء الله فلما كان أخف عليهم سلموه )) (٣)

وعندما يكون الفعل أجوف أو ناقصاً يائياً ، فانه يلزمه الكسر في نحو *باع* ، و*رمى* ان لو قالوا في *باع* و*رمى* *يبيع* و*يرمى* لوجب قلب *الياء* ين و*اوا* لبيان البنية فكان يلتبس الواو اليائي في الماضي والمضارع (٤) *رمى* يجي مضارعه بالكسر نحو *رمى* زيد عمراً *يرميه* ، ونسب زيد الشيء *ينميه* - اي رفعه - هذا في حالة التعدى ، واللازم منه نحو

(١) الرضي ، شرح الشافية ١/١٢٩ .

(٢) المنصف ، ١/١٩٥ - ١٩٦ .

(٣) م . ن ١/١٩٦ والكتاب ٤/٥٤ .

(٤) شرح الشافية ١/١٢٥ - ١٢٦ .

سرى زيد يسرى وهمت عينه تهمى ، وهذه الألف الأخيرة منقلبة عن ياء  
لأن الأصل منها رمسى ونمى وسرى وهمى بتحريك اللام بالفتح (١) هذا  
في معتل اللام بالياء ، وأما معتل العين بالياء فنحو كال زيد الطعام يكيه  
ونامه يذيمه هذا في المتعدى ، واللازم منه نحو عال يعيل وصار  
يصير وأصله عيل يعيل ، وصير يصير ، وذلك لأن نـه مفتوح العين  
في الماضي ومكسورهما في المضارع فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ،  
وفي المضارع نقلت الكسرة إلى الفاء فسكنت الياء وانكسر ما قبلها (٢) .

وإذا جاء مفروقاً وهو واوي الفاء يائي اللام نحو (وقى) وهو  
اللفيف المفروق ، أو كان مقرونًا واوي العين ولامه ياء نحو (طوى) فمضارعها  
يفعل نحو يفي ويطوي (٣) .

وعندما تكون عين الفعل أولامه واوا :

وهو الأ جوف أو الناقص الواوي فإنه يجنب لزوم الضم حرصاً على بيان  
أن الفعل واوي لا يائي ، فيقال في: قال ، وغزا ، يقول ، ويغزو . وعلل  
الرضي بقوله : (( إذ لو قالوا يقول ، ويغزو ، لوجب قلب واو المضارعين ياءً  
(٤) )) لما مر من ان بيان البنية عندهم أهم من الفرق بين الواوي واليائي فكان ياتيس  
إذن الواوي باليائي في الماضي والمضارع (٥) . قال سيبويه (( وليس في بنات الياء  
فعلت كما أنه ليس في باب رميت فعلت وذلك لأن الياء أخف عليهم من الواو وأكثر  
تحويلاً للواو من الواو لها ، وكرهوا أن ينقلوا الخفيف إلى ما يستثقلونه )) (٦) .

(١) ابو جعفر اللبلى ، بغية الآمال ، ٥٩ - ٦٠ .

(٢) م ٥٨٠ .

(٣) السيوطي المزهر ، ٢ - ٣٩ .

(٤) الرضي ، شرح الشافية ، ١٠٧٩ / ١ ، ٨١ .

(٥) شرح الشافية ، ١ - ١٢٥ .

(٦) سيبويه الكتاب ، ٤ / ٣٤١ .

وفي نهاية حديثي عن صيغة فعل يفعل ويفعل أشير إلى أن الأستاذ  
عضية أورد إحصاء لورود موادها في القرآن الكريم في كتابه دراسات  
لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الثاني ، الجزء الثاني ، من صفحة ثلاثة  
إلى صفحة خمس وثلاثين ، وهذا في صيغة فعل يفعل أما صيغة فعل يفعل فقد  
ورد إحصاءها من صفحة خمس وثلاثين إلى تسع وثمانين .

هذا وقد أورد الدكتور إبراهيم أنيس إحصاء لما ورد من أفعال  
ثلاثية صحيحة وردت في القاموس المحيط حيث بلغت في حدود ثلاثة  
الآف من الأفعال .

ثم يوضح أنه يوءثر ذكر الصحيحة منها لوضوح حركة العين في  
أفعالها ، وذكر أنه جاء في القاموس المحيط ما يقرب من ألف وثمانمائة  
وعشرين من الأفعال لكل منها باب من أبواب الثلاثي ، وأن من بينها نحو اثنين وسبعين  
وثلاثمائة والفا فعل ماضيها مفتوح العين ، وهذه تندرج تحت قائمة  
الأفعال الاختيارية ، وأن المضارع منها يتبع قانون المغايرة فهو إما مكسور ،  
أو مضموم والنسبة تكاد تكون متعادلة ، فمثلاً ( فعل ) يكون مضارعها  
المكسور أربعمائة وثمانية وأربعين والمضموم أربعمائة وثمانية عشر ( ١ ) .

## المبحث الثاني : فِعْلٌ يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ

اختص قياس باب فعل - بالكسر في الماضي - أن تفتح عينه في المضارع ، ولكن وردت بعض الأفعال التي جاءت بالكسر في الماضي والفتح والكسر في المضارع ، واتضح هذا من الأمثلة التي وردت عن العرب .

ويذكر سيبويه فِعْلٌ يَفْعَلُ في نحو قوله : لِحْسِه يَلْحَسُهُ ، وَلِقْمَه يَلْقَمُهُ ، وَشَرِبَه يَشْرِبُهُ ، وَمَلِجَه يَمَلِجُهُ (١) .

ونجد أن ابن يعيش قد صح بأن صيغة فِعْلٌ بكسر العين في فعل جاءت على ضربين متعدية ، ولازمة ، فالمتعدى واللازم مضارعه بالفتح فالمتعدى مثل يَشْرِبُ وَيَلْقَمُ ، واللازم مثل يَسْكُرُ وَيَفْرُقُ ، ثم يذكر أن هناك أربعة أفعال شاذة حيث جاءت بالكسر في الماضي وبالفتح في المضارع ايضاً وهي :

(( حَسِبَ يَحْسِبُ وَيَحْسَبُ ، وَيَيْئِسُ وَيَيْئَسُ ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ وَيَنْعَمُ ، وَيَبْئِسُ وَيَبْئَسُ ، وَبَيَّأَسُ ، والفتح في هذا كله هو الأصل والكسر على التشبيه بظرف يظرف )) (٢) .

وفي موضع آخر من كتاب سيبويه أجد أنه يذكر هذه الأفعال فيقول (( وقد بنوا فِعْلٌ على يَفْعَلُ في أحرف ، كما قالوا : فَعْلٌ يَفْعَلُ فلزموا الضمة ، وكذلك فعلوا بالكسر فشيء به )) (٣) ثم كرر ذكر بعض الأمثلة السابقة مكسورة ، وذكر أنه سمع من العرب من يقول :

(١) سيبويه ، الكتاب ٥٥/٤

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٥٤/٢

وانظر المقتضب للمبرد ١١٠/٢ في صيغة فِعْلٌ وقياسها الفتح في المضارع ،

وانظر المزهر للسيوطي ٩٦/٢ في صيغة فِعْلٌ وقياسها الفتح في المضارع .

(٣) الكتاب ٥٢٨/٤

\* وهل ينعمن من كان في العصر الخالي \*

بالكسر في (ينعمن )

وقال :

واعوج غصنك من لحو ومن قدم لا ينعم الغصن حتى ينعم الورق

وقال الفرزدق :

وكوم تنعم الأضياف عينا وتصيح في مباركها ثقالا

ثم قال : (( والفتح في هذه الأفعال جيد ، وهو أقيس )) (١) .

وذكر الرضي أيضا أن الفتح هو القياس في مكسور العين ، وذكر بعض

الافعال السابقة التي ذكرها ابن يعيش وبين أنه يجوز فيها الكسر والفتح

وأن الفتح أقيس (٢) . وذكر في المصباح أن قياسها الفتح والكسر شاذ (٣) .

وابن خالويه نفى وجود فعل يفعل بكسر العين في الماضي والمضارع ،

من الصحيح إلا في ثلاثة أحرف : نعم ينعم ، ويبس يببس ، وييس يببس ،

ويذكر أنه يجوز فيهن الفتح وسمع (٤) . وقول ابن خالويه هذا

لا يخالف ما ورد عند سيبويه وابن يعيش والرضي وصاحب

المصباح من قياسية الفتح فيهن لأنه الأصل ، وما ذكره ابن خالويه

خارج عن الأصل .

(١) الكتاب ٢٨/٤ - ٢٩ .

(٢) شرح الشافية ١/٣٥ .

(٣) الفيوم ٢/ الخاتمة ٦٨٨ مادة فعل يفعل .

(٤) ليس في كلام العرب ٤٤ - ٤٥ .

(٥) الحج ٢٣ .

٢ - المعتل في باب فَعَلَ يَفْعَلُ :

أنت حروف العلة في هذه الصيغة فاءات وعينات ، ولامات ، فتأتى الواو فاءً للكلمة ، وتحذف في مضارعه . قال ابن يعيش: (( وقد يكثر في المعتل فعل يفعل بكسر العين في الماضي والمضارع على قلته في الصحيح نحو ورث يرث ، وولى يلى ، وورم يرم ، والعلة في ذلك كراهيتهم الجمع بين واو وياء لو قالوا يولى ويورث فحملوا المضارع على بناء تسقط الواو فيه )) ، وقد نبه ابن يعيش على أن فعل يفعل قد يكثر في المعتل (١)

قال المعري :  
بت كالواو بين ياءٍ وكسـرٍ  
لايهابُ الرجالُ ان يسقطوني (٢)

وقد ورد فعلان جاء في مضارعهما الفتح وهما : ورى الزند يرى ،  
ووبق يبق ذكرهما الرضى (٣)

وهناك أفعال معتلة لم تسقط فيها الواو وجاءت بالوجهين حيث

جاءت مفتوحة على القياس ومكسورة على لغة عليل ، وهي يوغر صدره إذا امتلا غيظا ، ووليه يوله ، ويوليه ، وولغ يولغ ، ويولغ ، ووجل يوجل ، ويوجل ،  
ووهل يوهل ، ويوهل ، ذكر هذا في المصباح (٤) وقال في المصباح أيضا :

(( وشد من المعتل أيضا أفعال حذف فاءاتها فجاءت بالكسرة وهي : وبق يبق ، ووفق أمره يفسق ، ووهن يهن أي ضعف في لغة ، ووثق يثق ، وورع يرع ، وورم يرم ، وورث يرث ، وورى الزند يرى في لغة ، وولى يلى ، ووعم يعم بمعنى نعم ، وورى المسح يرس إذا اكتنـز )) ، وقد

(١) شرح المفصل ، ١٥٣/٧ .

(٢) اللبلب ، بقية الامال ٤٧ . وانظر اللزوميات لابن العلاء ح ١ ص ٣٢٦ .

(٣) شرح الشافية ١/١٣٥ .

(٤) الفيوس ٦٨٨/٢ .



(١)

ذكر أن هذا في لغة .  
وأبو عثمان يذكر أن فعل ما فاءه واو يكون على يفعل بالفتح لأنه  
لم يجتمع في ( يفعل ) ياء وكسرة ، فيقول : ( وَّجِلُّ يُوَجِّلُ ، وَّوَجِلُّ يُوَحِّلُ )  
ويعلق عليه ابن جنى بأن هذا هو المطرد في كلا مهم .

أما معتل الفاء بالياء الذي على وزن فعل بالكسر ، فإنه يجيء على  
الاصل يفعل ، وتبقى الياء في نحو قولهم ( يئس ، يئس ، يئس ، وييس ييبس )  
ويعلق أبو عثمان على ذلك بأن ثبات الياء في يفعل مضارع فعل هو  
(٢)  
الأجدر .

وأخلص من هذا النقاش بين العلماء إلى أن القياس في معتل الفاء بالواو  
حذفها إذا كان المضارع على يفعل نحو يرث هذا ما أكدته معظم الشواهد  
التي أيدها القياس ، لأنهم كرهوا اجتماع الياء والواو والكسرة ، أما بقاء الواو  
مع وجود الكسرة في معتل الفاء بالواو فلا يوجد إلا في لغة عقيل كما ذكر  
صاحب المصباح (٣) .

هذا وقد ظلَّ الفراء حذف الواو من يعد ويوزن بأن الفعل متعد ،  
ثم قال : إلا ترى أنهم قالوا : ( وَّجِلُّ يُوَجِّلُ ، وَّوَجِلُّ يُوَحِّلُ ) فأثبتوا  
الواو لما كان ( وَّجِلُّ ، وَّوَجِلُّ ) غير متعديين .

(١) الفيوس ، الخاتمة ٦٨٨/٢ .

(٢) المنصف ٢٠١/١ .

(٣) انظر المصباح ٦٨٨/٢ ، ومحي الدين عبد الحميد في تكملة في تصرف

الافعال ٤٩٣/٢ .

ورد عليه أبو العباس بقوله: (( إِنْ التَّعْدَى ، وَغَيْرَ التَّعْدَى لَا وَجْهَ لَذِكْرِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، إِلَّا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا : ( وَقَعَ يَقَعُ ، وَوَضَعَ فِي السَّبْرِ يَضَعُ ، وَوَقَدَتِ النَّارُ تَقِدُ ، وَوَبِلَ الْمَطْرِبِيلُ ، وَوَأَلَّ مَا كَانَ يَحْذَرُهُ ، - أَيْ نَجَا - يَسْتَلُّ ، ) وَنَحْوَ ذَلِكَ ، فَحَذَفُوا الْوَاوَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ فِعْلٌ مُتَعَدٍّ : وَأَمَّا ( يُوَجِّلُ ، وَيُوَحِّلُ ) فَلَمْ تُثَبِّتْ فِيهِ الْوَاوُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ إِنَّمَا ذَاكَ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَا كَسْرَةَ بَعْدَ الْوَاوِ يَجْسِبُ بِهِ لِاجْتِمَاعِ الْيَاءِ مَعَهَا الْحَذْفُ )) (١) .

مجىء الواو عيناً ولا ما في باب فعل يفعل :

تأتي الواو عيناً ولا ما فيكون الفعل أ جوفاً وناقصاً ، وهي قلب الواو في الأ جوف ألفاً في الماضي لتحريكها وانفتاح ما قبلها نحو ، خـاف ونام ، والأصل خوف ونوم ، وفي المضارع تقلب أيضاً ألفاً لعلها بالنقل والقلب ، فيقال : يخاف ، وينام . (٢) .

وأما الناقص ، فتقلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها ، فتقول : شقق ورضى ، والأصل شقو ، ورضو ، لأنهما من الشقاوة والرضوان تحركت الواو وما قبلها مكسور فقلبت ياءً ، وفي المضارع نقول يشق ويرضى وأصلهما يشقو ويرضو تحركت الواو وما قبلها مفتوح فانقلبت ألفاً فصارت " يشقو ويرضى " هذا في المتعدى ، وفي اللازم قوى يقوى (٣) وفي المزهري (( وما بنته جماهير العرب على فعل مما لاه واو ، كشقق أوياء كغنى ، فطى بنته على فعل (بفتح العين) يقولون شقي يشق ، وفنى يفنى )) (٤) .

(١) ابن جنى ، المنصف ١/١٨٨ .

(٢) م ن ١/٢٤٤ .

(٣) اللبلى ، بغية الامال ٥٥ .

(٤) السيوطى ٢/٣٨-٣٩ . وانظر الرضى في شرح الشافية ١/١٢٧ .

مجيء الياء عينا :

إذا كان الفعل على فعل بالكسر فان مضارعه يجيء على يفعل بالفتح سواء  
اكان متعديا نحو هاب زيد عمرا يهابه ونال زيد الخير يناله ، أو لازما نحو حار  
طرفه يحار ، هذا حكم كل فعل ثلاثي وسط الفعل منه ياء . ولم يصح من هذا  
الباب الا فعل واحد وهو صيد استثنوه من الباب (١) ، وقد ذكر اللبلى أفاظا أخرى  
صحت على فعل من المعتل بالياء لم يذكرها الصرفيون هي : (( وكذلك أيضا وجدت  
الفاظا على وزن فَعَلَ بكسر العين مما عينها ياء غير مهموزة وهي متحركة ، وما قبلها  
مفتوح ولم تقلب الفاء على اصل الباب وهي شِيل البعير عظم ثيله وهي وعاء قضيبه ،  
وَرَيْش البعير كثر وكثر وبتراؤه وعَيْن الرجل عظمت عيناه ، وعني بالمنطق وعَيْط  
طال عنقه ، وغيره لأن من نعمه وعين الشيء إذا حضر وكيس حذق ، وهَيْيل  
سال ، وهَيْيم عطش . وهذه الالفاظ مستدركة عليهم وما استثنوا من هذا الباب  
الأصيد فقط )) (٢)

مجيء الياء لاما :

وتأتى الياء لاما في نحو خشي زيد الاسد يخشاه وهو يهواه هذا في  
المتعدى ، واللازم نحو ردى الكافر يردى وغوى الفصيل يغوى . (٣)

وفي نهاية هذه الصيغة اخلص إلى الاشارة بأن القياس في مضارع فعل  
المكسور العين فتحها وجاءت خمسة أفعال يجوز فتحها وكسرها ولكن الفتح  
أقيس (٤) . وهذا الفتح في مكسور العين مطرد في الاغلب والكسر في لغات  
قليلة . (٥)

ومن الفتح في المضارع هذه القراءة التي يرويها ابن جني عن ابن عباس  
وهي : \* يحلون \* بفتح الياء ، وتخفيف اللام ، من حلل يحل . (٦)  
(٧)

(١) ابو جعفر اللبلى ، بغية الامال ٥٥٩ .

(٢) م . ن ٥٥٢ .

(٣) م . ن ٥٦١ .

(٤) الرضي ، شرح الشافية ١ / ١٣٥ .

(٥) م . ن ١٢٦ / ١ .

(٦) الحج : ٢٣ .

(٧) المحتسب ٢ / ٧٧ .

وفي نهاية حديثي عن صيغة فَعَلَ يَفْعَلُ أشير إلى أن الاستاذ عضيمة  
قد ذكر احصاءً لمواد هذه الصيغة في القرآن الكريم ، في كتابه دراسات لأسلوب  
القرآن الكريم ، القسم الثاني ، الجزء الثاني ، من صفحة تسع وثمانين إلى صفحة  
مئة وتسع عشرة .

وذكر الدكتور أنيس أن هذا الباب قد ورد في القاموس المحيط  
في نحو ثلاثمائة وثمان وتسعين مرة تتضح فيها المغايرة بين الماضي  
والمضارع . (١)

## المبحث الثالث : فَعَلَ يَفْعُلُ

باب - فَعَلَ يَفْعُلُ - بضم العين في الماضي والمضارع لازم غير متعد ، لأنه موضوع للفرائض والهيئة التي يكون عليها الانسان ، دون أن يفعل شيئاً بغيره ، نحو يَكْرُمُ ، ويظُرُقُ وهو يختلف عن بابي ، فَعَلَ ، وَفَعَلَ اللذين يجيئان لازمين ومتعديين (١) . وهذا هو المصطلح عليه بين النحاة فسي هذا الباب ، لكن الرضي قد ذكر أن التعدية تأتي من هذا الباب تضميناً مثل قوله ( رَحِبْتُكَ الدارُ ) ، ثم قال الا زهرى أنه من كلام نصر بن سيار ، وليس بحجة ، وقال الرضي (( أن الأولى فيه أنه عداه لتضمنه معنى وسع أي : وسعتكم الدار ، وعلق على قول ابن الحاجب تقديره : ( أي رَحِبْتُ بك ) بقوله : ( فيه تعسف لا معنى له ) (٢) .

وتأتي من هذا الباب تحويلاً : قال ابن مالك : (( أو تحويل : نحو صنت زيدا ، ولا غير مضموم عين مضارعه ، إلا في قول بعض العرب : كُدَّتْ تَكَادُ ، حَكَاهُ سيبويه ، وليست التي للمقاربة ، وحكى غيره دُمَّتْ تَدَامُ ، وَدُمَّتْ تَمَاتُ ، وَجُدَّتْ تَجَادُ ، وَلَبِبْتُ تَلْبُ ، وَدُمَّتْ تَدَامُ ، ومضارع فعل إنما يأتي يفعل )) ومن التحويل عند بحرق قوله : (( نحو سُدَّتْ : الأصل سودته بفتح العين حول الى سدته بالضم للاعلام بأن العين واو نقلت الضمة الى الفاء عند حذف السين كذا قال الناصر )) قال في الشافية (( وأما باب سدته فالصحيح أن الضم لبيان بثبات الواو لا للنقل ، وكذا باب بعبه وأرعوا في باب خفت بيان البنية ))

(١) ابن يعقوب ، شرح المفصل ١٥٣/٧ وانظر الأفعال لابن القوطية ٢ في صيغة فَعَلَ يَفْعُلُ .

(٢) شرح الشافية ١/٧٥-٧٦ وانظر المقتضب للمبرد ٢/١١٠ في صيغة فَعَلَ يَفْعُلُ ، والمزهر للسيوطي ٢/٣٧ في تعدية صيغة فعل بالتضمين .

(٣) السيوطي المزهر ٢/٣٧ وانظر التسهيل ١٩٥ .

(٤) احمد الرفاعي على شرح العلامة الشيخ بحرق ، حاشية اللامية ١٣ .

(٥) الرضي ، ١/٧٤ .

ويتضح مما سبق أنه لا يوجد تحويل في صيغة (فعل) وإنما حدث نقل حركة العين إلى الفاء لبيان أصل العين وأن أصلها واو . ذكر ابن الحاجب والسعد شذوذا ( رحبتك الدار ) والأصل رحبت بك محذوف الباء اختصارا لكثرة الاستعمال ، وذكر أن شيخ الإسلام قال : (( هو لازم لك لو قلت فـ شرفت شرفت بكذا شرفت كذا لا يكون متعديا فشذوذه جاء من استعماله بصورة المتعدى (١) . وهذه التعدية الضمنية لا تخرج باب فعل عن أصله وتجعله متعديا بأصله ، قال ابن جنى (( فلم يدخل في مضارع فعل كسر ، ولا فتح كما جاء قتل يقتل ، وفضل يفضل ، لأن فعل لا يتعدى . وذلك لقصوره وعدم تعديته فلم يقو قوة فعل وفعل المتعديين فدخلا عليه ، ولم يدخل عليهما )) (٢)

ورأى الدكتور أنيس أن هذا الباب ليس بابا أصليا من أبواب الثلاثي وإن ذكر النحاة أنه يمكن تحويل ( فعل ) إلى ( فعل ) بالضم حين يراد الدلالة على أن معناه صار كالفريزة في صاحبه ، أو للتعجب وبذلك فينسلخ حينئذ عن الحدث . (٣)

والأمثلة التي أوردتها النحاة في هذا الباب تجرى على نفس قاعدته وهي الضم في ماضيه ومضارعه لعلّة الفريزة التي تكون ملازمة لصاحبها ، (( ولم يشذ منه شيء إلا ما حكاه سيبويه من أن بعضهم قال كدت أكاد والقياس أكود )) (٤)

وفي موضع آخر ذكر أنه من تداخل اللغات . (٤)

- 
- (١) شرح العلامة بحرق اليمنى على لامية الأفعال لابن مالك / ١٣ .  
(٢) ابن جنى ، المنصف / ١ / ١٨٩ .  
(٣) إبراهيم ، مجلة مجمع اللغة العربية / ٨ / ١٧٧ .  
(٤) ابن يعيش / ٧ / ١٥٣ ، ١٥٤ وانظر الكتاب لسيبويه / ٤ / ٤٠ .

وذكر في الشافية : (( أن ضم عين مضارع فعل المضموم

العين قياساً لا ينكسر إلا في كلمة واحدة هي ، كدت بالضم تكاد ، ، ويقول : (ك) شان ، والمشهور كدت تكاد ، كخفت تخاف ، فإذا كان كدت بالضم كقلت فهو شان أيضاً لأن فعل يفعل يفتحهما لا يبد أن يكون حلقى العين أو اللام )) (١)

ويذكر ابن جنى تخریج هذا المضارع بقوله : (( وكأنه إنما جاء كدت ، أكاد ) على ( فعل يفعل ) لأحد أمرين : إما أن يكون اجترى عليه بأن أخرج عن بابه لضعفه باعتلال عينه ، وإما أن يكون عوضاً عن اعتلال عينه ، فقوي بضرب من التصرف ليس لنظيره ، ويجوز أن يكون لما أتى الماضي على ( فعل ) وعينه ياء ، فخرج عن الأصول أخرج أيضاً مضارعه عما عليه الجمهور ، أو لثلاث تنقلب الياء في المضارع واوا ، وجعلهم الفتحة والكسرة في عين ماضي المتعدي أحد ما ينه على بعد ما بين الكسرة والفتحة وبين الضمة )) .

ويتساءل ابن جنى لماذا وضعت الضمة في هذا الباب دون الفتحة والكسرة ؟ ويجيب : (( بأن ما يتعدى من الأفعال أكثر مما لا يتعدى ، فجعلت الضمة في عين ما لا يتعدى لقلته ، وخصوا المتعدي بالفتح والكسر لكثرتهم ، وخفة الفتحة والكسرة هرباً من أن يكثر من كلامهم ما يستثقلونه )) (٢)

حرف الحلق لا يغير الضمة في مضموم العين :

لقد وجد الصرفيون أن الضمة تأتي ملازمة لما كان ماضيه ومضارعه على فعل يفعل ، حتى وإن جاء حلقى العين أو اللام ولذلك جاء : (( صبح يصبح ، وقبح يقبح ، وضخم يضحخم ، وكذلك ملو يملو ، وقمو يقمو

(١) الرضى ، شرح الشافية ١/١٣٨ .

(٢) ابن جنى ، المنصف ١/١٨٩ .

ضعف يضعف ؛ قالوا : ملؤا فلم يفتحوها  
لأنهم لم يريدوا أن يخرجوا فعل من هذا الباب وأرادوا  
الابنية الثلاثة في هذا الباب ، وهي فعل ، وفعل ، وفعل فلو  
فتحوا لالتبس فيخرج فعل من البناء وإنما فتحوا يفعل  
من فعل لأنه يختلف ، فإذا قلت فعل ثم قلت يفعل علمت  
أن أصله الكسر أو الضم ، ولا نجد في حيز ملؤ هذا . كأن سائلاً سأل  
فقال : لم لا ينقل فعل إلى فعل من أجل حرف الحلق فيقال مكان ملؤ ملأ  
ومكان قبح قبح ؟ !

فأجيب عنه بجوابين أحدهما :

أ - أن الفعل ذلك لخرج فعل من باب حروف الحلق وأسقطناه فكرهوا  
إخراجه من ذلك لاشتراك هذه الابنية .

ب - والجواب الآخر أننا لو فتحناه لم يعلى لم هل أصله فعل أو  
فعل ؟ لأن مستقبله يجس على يفعل أو يفعل فلو جاء  
على يفعل لكان بابه صنع يصنع ، ويلزم أن يقدر ماضيه على  
فعل ، ولو جاء على يفعل لكان بمنزلة قتل يقتل ، وإنما جاز أن يفتح  
في المستقبل فيقول ذبح يذبح ، وقرأ يقرأ ، لأن فعل ، قد دل على أن المستقبل  
يفعل ، ويفعل كما يوجب القياس وأن المفتوح  
أصله يفعل أو يفعل . قال سيبويه : (( ولا يفتح فعل لأنه بناء لا يتغير .  
وليس كيف فعل من فعل لأنه يجس مختلفاً فصار بمنزلة يقرى ويستبرى  
وإنما كان فعل كذلك لأنه أكثر في الكلام فصار فيه ضربان ألا ترى  
أن ( فعل ) فيما تعدى أكثر من فعل وهي فيما لا يتعدى أكثر  
نحو جلس وقعد )) (١)



عدم مجيء المضعف من مضموم العين :

يذكر الصرفيون أنه لا يأتي المضعف من باب فعل يفعل ، وذلك  
لعلة واضحة وهي ثقل الضمة والتضعيف فحينئذ يصعب النطق بهما  
معاً ، وقد شذت من ذلك أشياء نحو ما حكاه يونس لبيت تلب ، وليبيت  
تلب أكثر منه ، أي مجيء فعل يفعل المضعف أكثر من المضموم (١) ،  
وشررت تشر ، وحببت ، وحففت ، ودمت تدم دامة . (٢)

---

(١) الرضوي ، شرح الشافية ٧٧/١ .

و ذكر مجيء المضعف المضموم في الماضي والمفتوح في المضارع ، المكسور  
في الماضي المفتوح في المضارع في شرح بحرق على لامية الافعال / ١٣ .

(٢) السيوطي ، المزهر ٣٧/٢ .

المعتل من باب فعل يفعل :

أُتت الياء والواو فاءً للفعل ، نحو : يَسْرُ يَيْسِرُ ،  
وَوَسْمٌ يَوْسُمٌ ، وقصد بنوهما على هذا الأثقل لأنه  
لا يجوز أن يكون لفعل المضموم العين مضارع إلا مضموم مثله ،  
حتى وإن كان معتلاً ، فكرهوا أن يخالف معتل الفاء غيره في  
حالة المضارع بسبب العلة ، وأرادوا أيضاً مطابقة الفعل لمعناه ،  
لأن المضموم للغريزة اللازمة ، ولم يحذف فاء الكلمة لأنها وقعت  
( ١ )  
في أول الكلمة وحق التغيير أن يكون في الوسط أو فيما يجاور الآخر .

ويتضح مجيء الواو فاءً للكلمة في حوار أداره ابن جنى مع  
أستاذه الفارسي ، وملخصه أن ابن جنى سأل أبا علي :  
لماذا لم تحذف الواو من مضارع ( يَوْطُوْ ) و ( يَوْضُوْ )  
لوقوعها بين ياء وضمة مثل ما حذف في ( يَعْيدُ ) لوقوعها  
بين ياء وكسرة ، منع أن الضمة أثقل من الكسرة ؟

فكانت إجابتها له بأن باب ( فعل ) مضارعه على ( يفعل )  
ولما كان مضارع ( فعل ) مختلفاً جازحذف واوه ، في نحو ( يعد ) ،  
ولما كان مضارع ( فعل ) لا يأتي إلا مضموماً بقيت فاؤه لكيلا يختلف  
الباب ( ١ ) .

امتناع مجيء الياء عينا ولا ما في باب فعل يفعل :

ذكر سيبويه أنه لا يأتي في باب ( رميت ، فعلت ) وذلك  
لعله ، وهي أن الياء خفيفة والواو ثقيلة ، ثم إن الياء أكثر تحولا للواو من الواو  
لها ، فكره العرب نقل الخفيف إلى ما يستثقلونه ( ٢ ) وقال الرضي : (( ولا  
يجيء من هذا الباب أجوف يائي ، ولا ناقص يائي ، لأن مضارع فعل  
يفعل بالضم لا غير ، فلواتيا منه لا حجت إلى قلب الياء ألفا في الماضي ،  
وفي المضارع واوا نحو يَبوع ، ويرمو ، من البيع والرمى ، فكنت تنتقل  
من الأُخف إلى الأثقل )) ( ٣ ) .

قال الرضي : (( وقد جاءني في هذا الباب من الأجوف اليائي فعل واحد وهو هيوء  
الرجل : أي صارذا هيئة ، ولم تقلب الياء في الماضي ألفا ، إن أنه  
إن لو قلبت لوجب اطلاق المضارع ، ينقل حركتها إلى ما قبلها وقلبها  
واوا ، لأن المضارع يتبع الماضي في الاعلال ، فكنت تقول ، هاء يهوء فيحصل  
الانتقال من الأُخف إلى الأثقل .

وجاء من الناقص اليائي حرف واحد منصرف هو : يهوء الرجل يهوء ،  
بمعنى يهين يهين ، أي : أصبح بهيئا ، وإنما لم تقلب الضمة

( ١ ) المنصف ١ / ٢٠٩ .

( ٢ ) الكتاب ٤ / ٣٤١ .

( ٣ ) الشافية ١ / ٧٦ .

كسرة لا تُجَلُّ الياءُ كما في الترامي ، بل قُلبت الياءُ واوا لا جـل  
الضميمة ، لأن الأبنية في الأفعال لا يخلط بعضها ببعض  
(١)  
لأن الفعلية إنما حصلت بسبب البنية والوزن .

وأختم حديثي عن هذه الصيغة بأن القياس في مضارع فعل هو ضم عين  
مضارعه ، وهو قياس لا ينكسر إلا في كلمة واحدة كما قال أهل العربية : وهي  
( ( كدت بالضم تكاد وهو شان ، والمشهور كدت تكاد ) )  
(٢)

وفي نهاية هذه الصيغة لا بد من الإشارة إلى أن الأستاذ عزيمة  
قد ذكر إحصاءً لمواردها في القرآن الكريم في دراسته لأسلوب القرآن الكريم  
القسم الثاني ، الجزء الثاني ، من صفحة مئة وأربع وأربعين إلى صفحة  
مئة وست وأربعين .

وقد ذكر الدكتور أنيس أن باب فعل يفعل ورد في القاموس المحيط منه  
نحو خمسين فعلاً .  
(٣)

- 
- (١) الرضى ، شرح الشافية ١/٧٦ .  
انظر شرح بحرق اليمنى على اللامية /١٣ في هيوة ، ونهوه على أساس  
أنه لم يذكر إلا هذين الفعلين .  
(٢) شرح الشافية ١/١٣٨ . وانظر ص ٨٧ من هذا البحث .  
(٣) مجلة مجمع اللغة العربية ٨/١٧٦ .

## المبحث الرابع : فَعَلَ يَفْعَلُ

اتفق علماء الصرف على أن باب - فعل يفعل - بفتح العين - في الماضي والمضارع - لا يأتي إلا ما كانت عينه أو لامه حرف حلق ، وقد وضح لهم ذلك من الأمثلة التي جمعوها في هذا الباب ، وعلى هذا يعلق الرضي بقوله (( فقلب على ظنهم أن الفتح ليس شيئاً مطلقاً غير معلن بشئ كالكسر والضم ، إذ لو كان كذلك لجاء مطلقاً بلا حرف حلق أيضاً كما يجس (١) الضم والكسر )) .

والحقيقة أن فتح العين في الماضي والمضارع ليس هو الأصل ، لأن فعل يفعل فرع على ( فعل يفعل أو يفعل ) بالضم أو الكسر قال ابن يعيش : (( وليعن ذلك بالأصل أن هو لضرب من التخفيف بتجانس الأصوات ، وحروف الحلق الستة أولها الهمزة والهاء . وهي من أول مخارج الحلق ما يلي الصدر ، فاقتضاه الهمزة ثم يليه الهاء والحاء والعين من وسط الحلق ، والحاء والغين من الجانب الآخر مما يقرب من الفم )) (٢)

وذكر الدكتور أنيس : (( أن العلماء الأقدمين قد فطنوا لميل الأصوات الحلقية للفتحة ، وقد اتضح هذا في لغات غير العربية كالعبرية ، وذلك أن جميع أصوات الحلق بعد أن تخرج من الحلق تحتاج إلى اتساع في أثناء مجراها في الفم وليس هناك ما يعوق مجراها في الفم ، ولذلك ناسبها من أصوات اللين أكثرها اتساعاً وهي الفتحة ، ولم يشذ عن هذا إلا أفعال قليلة ،

(١) شرح الشافية ١/١١٧ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧/١٥٣ .

مثل نكح ينكح ، ونزع ينزع ، ورجع يرجع ، وبلغ يبلغ ، وقعد يقعد ، وزعم يزعم  
ونفخ ينفخ ، واخيرا قنط ، ويذكر أن من حق الأفعال السبعة  
الفتح والاخير ( قنط يقنط ) الضم او الكسر حتى أنه أثار دهشة الاوائل  
وأولوه على أنه من التداخل ، ويبين أن اللهجة الواحدة يجب ان تخضع  
لقاعدة مطردة في الكثرة الغالبة من صيغها ، وقد يتخللها بعض الصيغ الشاذة ،  
وفي هذه الحالة يجب دراستها والبحث عن مصادرها وسرشدونها ، ثم انه يغلب  
أن يعزى هذا الشذوذ هو الى انحدار الفعل من لهجة أخرى لها قواعد  
أخرى تخضع لها ، ولا يعني هذا استعارة الصيغة ، وإنما استعارة الفعل  
بصيغته ، ولهذا رجح أن الافعال السابقة تنتمي للهجة أخرى غير اللهجة  
التي نزل بها القرآن ، وربما كان عن معاني هذه الافعال قبل استعارتها في لغة  
القرآن يمثل هذه الافعال قلع يقلع ، تزوج يتزوج ، عاد يعود ، وأنها  
قد غلبت عليها ظاهرة المغايرة لظروف لغوية خاصة باستعمالها ما عدا  
(١)  
يقنط (٢) .

والأمثلة على مفتوح العين في الماضي والمضارع اذا كانت لامه حرف حلق كثيرة منها قرأ يقرأ ،  
وجبه يحببه ، وقلع يقلع ونذبح يذبح . (٢) ويسأ به يسأ ، وصنع  
يصنع ، ونطح ينطح ، وسنح يسنح ، ومنح يمنح ، وسلخ يسلخ . (٣)

أما إذا كانت هذه الأحرف عينات نحو سأل يسأل ، وبعث يبعث ،  
وففر يففر ، ونخر ينخر . وكذلك يذهب ونحل ينحل ونهش ينهش . (٤)

(١) في اللهجات العربية / ١٢٠ ، ١٢١ .

(٢) انظر ابن سيدة ، المخصص ٢٠٥ / ١٤ .  
انظر شرح المفصل لابن يعيش ، ١٥٣ / ٧ في صيغة فعل يفعل .  
والمقتضب للمبرد ١١١ / ٢ في صيغة  
فَعَل يَفْعَل .

(٣) ابن سيدة ، المخصص ٢٠٥ / ١٤ .  
وانظر الممتع لابن عصفور ١٢٥ / ١ في صيغة فعل يفعل .

(٤) المبرد ، المقتضب ١١١ / ٢ .

أما إذا كان حرف الحلق في موضع الفاء لم يفتح له شيء ، وذلك  
( ( أن الفاء لا تكون الا ساكنة في ( يفعل ) وإنما تتحرك في المعتل بحركة  
(١) غيرها ، نحو يقول ويبيع )) .

وأيا لان حرف الحلق في المضارع يكون ساكنا والساكن لا يوجب  
فتح ما بعده لضعفه بالسكون ، فلا يلزم الفتح لسكون حرف الحلق  
في المضارع .

أما ما جاء من نحو ، هلك يهلك بالكسر . وقرأة الحسن \* ويهلك  
الحرث والنسل \* بالفتح فمحمد ابن السرى : يذهب أنه من تداخل  
اللفات (٢) أي انه لم يحدث الفتح في المضارع فيما كانت فاءه حرف حلق ،  
وإنما الفتح جاء نتيجة للتداخل .

والعلة في فعلهم هذا أن احرف الحلق الستة مستقلة والضمه والكسرة  
مرتفعتان من الطرف الآخر من الفم ، وبسبب هذا التباعد ضارعا بالفتحة  
الاحرف الحلقية ، لان الفتحة تعد من الالف (٣) ولذلك سماها ابن جنى  
الفا صغيرة ) والالف اقرب الى حرف الحلق لتناسب الاصوات ، ويكون العمل  
من وجه واحد (٣) .

وأجد تعليلا لطيفا في المخصص لا بتعاد هم عن الضموا والكسر فيما كانت حرف الحلق عيناه أولا مه  
حيث يقول : (( ثقل عليهم أن يضموا ، ويكسروا لانهم اذا ضموا فقد تكلفوا  
الضمه من بين الشفتين لان منه مخرج الواو ، وإن كسروا فقد تكلفوا الكسرة

- 
- (١) البرد ، المقتضب ١١٢/٢ .  
(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٥٤/٧ .  
(٣) من ، = = ، ١٥٣/٧ .

من وسط اللسان وإن فتحوا فالفتحة من الحلق ، فثقل الضم والكسر لأن حرف  
الحلق مستعمل والحركة عالية متباعدة منه ، فحركوه بحركة من موضعه ،  
وهي الفتح ، لأن ذلك أخف عليهم وأقل مشقة . ( ١ )

هذا وقد وردت قراءة على هذا الباب حيث قرأ الحسن \* ينحتون \* ( ٢ )  
بفتح الحاء ، وعلق ابن جنبي على هذه القراءة أن الأجود فيها نحت  
ينحت ، بكسر الحاء ، وفتحها لأجل حرف الحلق الذي فيها ، كسحر  
يسحر . ( ٣ )

---

( ١ ) ابن سيدة ٠٢٠٦ / ١٤

( ٢ ) الحجر : ٨٢ \* وكانوا ينحتون من الجبال بيوتا آمنين \* .

( ٣ ) المحتسب ٠٥ / ٢



المعتل من باب فعل يفعل :

دلت الشواهد التي ساقها الصرفيون في باب فَعَلَّ يَفْعَلُ ، أن أحرف العلة تأتي فاءً للكلمة في مثل ، وَهَبَ يَهَبُ ، وَوَضَعَ يَضَعُ ، وَوَقَعَ يَقَعُ ، لأنه معروف عندهم أن الواو لا تحذف إلا في المضارع المكسور العين ، وإنما حدث الفتح في عين مضارع فَعَلَّ من أجل حرف الحلق ولولاها لكانت إما مكسورة أو مضمومة (١) . ومنه وَعَدَ يَعِدُ ، قال بجرق : (( ليس كسر عين واوى الفاء على إطلاقه بل بشرط أن لا يكون لامه ولا عينه حرف حلق ، فإن كانت كذلك فإنها قد تفتح )) ومنه ما فاءه يَأْمُرُ يَأْمُرُ فإنه يجسء مكسوراً ويترك لِقَاتِيهِ ، وهو يَسِرُّ يَسِرُّ إذا ضرب بالقداح ، وَيَعْرِتُ الشاة تَعِيرُ ، وَيَنْعُ الزرع يَنْعُ ، ويدي اليه يَيْدِي ، وهي النعمة ، وهذان النوعان

(١) الرضى ، شرح الشافية ١/١١٧ .

واوى الفاء ، ويأئيهما يسميان بالمثال . هذا ما ذكره العلامة بحرق<sup>(١)</sup> ، وذكر السيوطي نحواً من هذا يقول : (( ان المثال الذى فاءه واو أو ياء مضارعة ، مكسور إلا أن كانت عينه أو لامه حلقيتين فالقياس الفتح في نحو وهب يهب ، ووقع يقع ، ويعرت الشاه تيعر ))<sup>(٢)</sup>

ولا تأتي الواو عينا في فعل يفعل لذلك قال الرضى : (( وما عرفت أجوف واوياً حلقى اللام من ( باب ) فعل يفعل بفتحهما ، بل الضم في عين المضارع لازم ، نحو ناء ينوء ، وناح ينوح ))<sup>(٣)</sup>

وتأتي لام الأجوف اليائي حرف حلق في نحو شاء يشاء ، وشاخ يشيخ فلا يلزم كسر عين مضارعه كما يلزم في الصحيح .

(( وتأتي عين الناقص اليائي حرف حلق نحو سعى يسعى ، وبغى يبغى كذا ان كان عين الناقص الواوى حلقية في نحو شأى يشأى - أى سبق - ورغاً يرغو فانه لا يلزم ضم عين مضارعه كما لز في الصحيح على ما رأيت وذلك لأن مراعاة التناسب في نفس الكلمة بفتح العين للحلقى كما ذكرنا مساوية للاحتراز من التباس الواوى باليائي ))<sup>(٤)</sup>

ولكن في مواجهة الرأى السابق الذى قال به صاحب شرح الشافية ، أجد أن السيوطي يذكر أن الفتح في حلقى العين يأتى اللام محفوظ الافعال الاتية في نحو ينهى كيسعى ، ويطغى ، ويمحى ، وشذ يقلى ويفشى ، يجشى ، ويخشى ، ويعشى ، ويسلى ، ويأبى وأن المختار هو الكسر<sup>(٥)</sup> ، هذا ما ذكره ولم يعلل لماذا كان الفتح شاذاً في حلقى الفاء اليائى اللام وما سبب الشذوذ ؟ !

(١) شرح العلامة بحرق على لامية ابن مالك / ١٢٠ .

(٢) المزهر ٢ / ٣٩٠ .

(٣) شرح الشافية ١ / ١٢٦ .

(٤) م ١ / ١٢٦ .

(٥) المزهر ٢ / ٣٩٠ .

ولا تأتي العين ألفاً من أجوف والعلة كما ذكر الرضي  
( ( أنه يمتنع مجيء العين الفاء في فعل يفعل نحو : قال يقال مثلاً ،  
أو مجيء اللام الفاء في نحو : رمى يرمى ، والسبب أن الألف لا تكون في  
موضع عين يفعل بالفتح ولأنه لا بعد كون العين مفتوحة كما في  
يهاب ويرضى ، فإذا كانت الفتحة ثابتة قبل الألف وهي  
( ١ )  
علة حصول الألف فكيف يكون الألف سبب حصول الفتحة ؟ ! ( ١ ) .

مجيء فعل على الأصل ولامه أو عينه حرف حلق :

وذكرت في أول حديثي عن باب فعل أن مستقبله  
يجيء على يفعل أو يفعل ، ولكن بسبب حرف الحلق  
تفتح العين في المضارع ، ومع هذا جاءت أفعال على  
الأصل فيكون فعل يفعل وفعل يفعل وعينهما أو لامهما  
حرف حلق ، وذلك أن الفعل إذا كان يلزمه وزن لا يتغير ،  
فإننا نراهم لا يهتمون بحرف الحلق ويلزمون القياس السني  
يوجبه الفعل . (١)

ومن ذلك ما ذكره سيبويه برأ يبروء ويقال : برأ الله  
الخلق يبرأهم ، ويبروءهم ، ولم يأت ما لام الفعل منه همزة  
على فعل يفعل غيرهنأ يهنئ ، كما قالت العرب ضرب يضرب .  
ومجيء هذه الأفعال على فعل يفعل ، ويفعل بالضم ،  
والكسر في الهمزة قليل ، وذلك لأن الهمزة من أقصى  
الجروف وأكثرها سفولاً ومثلها الهاء ، لأنه لا يوجد  
في الأحرف الستة أقرب إلى الهمزة منها ، وإنما

(١) انظر المخصص لابن سيدة : ١٤٢/١٤ ، ٢٠٦ .

الألف بينهما . والأثلة عليه زار يزئر ، ونأم ينئم ، ونهق ينهق .  
ثم قالوا نزع ينزع ، ورجع يرجع ، ونضح ينضح ، ونبح ينبح ، ونطح ينطح  
وهو مثل ضرب يضرب .

ومثلوا للضم في جنح يجنح ، وصلح يصلح ، وفرع يفرع ، ومضغ  
يمضغ ، ونفخ ينفخ ، وهذا كله مثل قتل يقتل ، هذا بالنسبة للخاء  
والعين ، الذي يكون مكسور العين ومضوم العين فيه أكثر من غيرها من أحرف  
الحلق لأنهما من أشد الأحرف الستة ارتفاعاً وأقرب إلى حروف اللسان ،  
ومن أجل هذا أخفى من قرأ النون الساكنة قبلهما في مثل قوله  
\* من خوف \* (٢) .

وذكر ابن يعيش ، أن مجيء الأصل في العين أقل منه في الحاء  
لأنها أقرب إلى الهمزة من الحاء . ومجئ الأصل في العين والحاء  
والعين والخاء أفضل من الفتح ، وذلك لأنها أشد ارتفاعاً إلى الضم (٣) .

وقد زاد في المخصص أمثلة في هذا الباب جاءت على الأصل ، ولم  
يذكرها سيبويه أورد بعضها منها كما قال (( كعب ثدي المرأة يكعب ،  
ونهد ينهد ، وسهم لونه يسهم ، وسخن الماء يسخن ، بغمت الطيبة  
تبغم ، وقد صح أبو علي بضمه ، وسبع الثوب يسبع - أي اتسع - وصبع  
الثوب وغيره يصبغه . . . الخ وما وقع فيه الاشتراك مما لم يذكره سيبويه

(١) انظر المخصص لابن سيدة : ١٤ / ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٢) سورة قريش : ٤ .

(٣) انظر شرح المفصل ٧ / ١٥٤ .

نحو شَهَقْ يَشْهَقُ وَتَشْهَقُ ، وَنَهَشَ يَنْهَشُ وَيَنْهَشُ ، وَحَكَ الْفَارْسِي  
عَهَنَتْ عَوَاحِنَ النَّخْلِ وَهِيَ الْجَرَائِدُ - إِذَا يَبَسَتْ - تَعَهِنُ وَتَعَهِنُ ، يَرْفَعُهُ النَّيْ  
إِلَى ابْنِ الْجِرَاحِ ، وَلَمْ يَحْكُمْ رَوْءُ سَاءِ اللَّفْظِ غَيْرَهُ إِلَّا أَحَدَاهُمَا وَقَالُوا : جَنَّحٌ يَجْنَحُ  
وَيَجْنَحُ ، وَلَمْ يَذْكَرْ سَيَبُوهَ إِلَّا الضَّمُّ (١) ، وَذَكَرَ الدُّكْتُورُ أُنَيْسُ أَفْعَالًا  
غَلَبَتْ عَلَيْهَا ظَاهِرَةُ الْمُعَايِرَةِ وَلَمْ تَوْثُرْ فِي حَرَكَةِ عَيْنِ الْمُضَارَعِ تِلْكَ الْحُرُوفُ  
الْحَلْقِيَّةُ عِنْدَمَا تَكُونُ عَيْنَهَا أَوْ لَا مَهَا حَلْقِيَّةٌ وَمِنْهَا نَكَحَ ، وَنَزَعَ ، وَرَجَعَ  
وَبَلَغَ ، وَقَعَدَ ، وَزَعَمَ ، وَنَفَخَ ، وَدَعَا إِلَى دِرَاسَتِهَا وَابْتِحَاحِهَا عَنْ مَصْدَرِهَا ،  
وَأَدَلَّى بِرَأْيِهِ فَذَكَرَ أَنَّهَا رِمَا تَنْتَمِي إِلَى لَهْجَةٍ أُخْرَى غَيْرِ اللَّهْجَةِ الْقَرْشِيَّةِ  
الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ ، أَوْ أَنَّهُ كَانَ يَعْبُرُ عَنْهَا فِي اللَّهْجَةِ الْقَرْشِيَّةِ بِأَفْعَالِ  
أُخْرَى نَحْوِ : تَزَوَّجَ ، وَقَلَعَ ، وَعَادَ . . . الخ (٢)

(١) ابن سيدة ، المخصص ١٤ / ٤٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) انظر مجلة مجمع اللغة العربية ٨ / ١٧٥ .

خروج باب فَعَلَ يُفَعِّلُ عَنْ قَاعِدَتِهِ :

قد يخرج (باب فَعَلَ يُفَعِّلُ) عن قاعدته التي عرف بها فيأتي مفتوحاً في الماضي، والمضارع وعينه ولا مه ليستا حرف حلق، وقد جاء هذا في عشرة أفعال كما قال ابن خالويه (( ليس في كلام العرب : فَعَلَ يُفَعِّلُ مما ليس فيه حَرَفُ الحلق

عينا ولا لا ما الا عشرة أحرف : أ ب ي يَأْبَى ، و ق ل ي يَقْلَى ، و ج ح ي يَجْحَى جمع الماء في الحوض ، و س ل ي يَسْلَى ، و خ ط ا يَخْطَى ، ا ن ا س م ن ، من قولهم لحمه خطا بظا كظا ، و غ ض ض ت غ ض ، و ب ض ض ت ب ض ، و ق ن ط ي ق ن ط ، و غ س الليل يغسى ، ا ن ا ظ ل م ، و ر ك ن ي ر ك ن ، ولم يحكى سيبويه الا حرفاً واحداً ، وهو أ ب ي يَأْبَى ، لانه بلا خلاف ، والبواقي مختلف فيها )) (١) .  
وأضاف السيوطي عشى يعشى وحى يحيى (٢) .

قال الفراء : (( لم يجىء عن العرب حرفا على فعل يفعل مفتوح

العين في الماضي ، والغابر الا وثانيه ، أو ثالثه أحد حروف الحلق غير أ ب ي يَأْبَى فإنه جاء نادراً )) (٣) .

عدم فتح مضموم العين إذا وجد فيه حرف الحلق :

قال سيبويه : (( ولا يفتح فعل لأنه بناء لا يتغير وليس

كيف فعل من فعل لأنه يجىء مختلفاً فصار بمنزلة يُقْرِئُ وَيُسْتَبْرئُ وإنما كان ( فعل ) كذلك لأنه أكثر في الكلام فصار فيه ضربان ألا ترى أن فعل فيما تعدى أكثر من فعل وهما فيما لا يتعدى

(١) . ليس في كلام العرب / ٢٨ - ٢٩ .

(٢) المزهري ٢ / ٩٢ .  
(٣) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة ( أ ب ي ) ٤ .

نحو جلس ، وقعد ، وقد ذكر ابن سيدة أن أبا سعيد ، وأبا علي حلا  
هذا الفصل من كتاب سيبويه ثم ذكرا أن فعل إذا جاء فيه حرف الحلق  
لم يقلب الي فعل لأنه يلزم مستقبله أن يكون على يفعل وما كان مستقبله  
في الأصل على يفعل لزم ماضيه أن يكون على فعل فصار بمنزلة يقرئ  
ويستبرى الذي لا يغيره حرف الحلق)) (١)

وفي نهاية هذه الصيغة لا بد من الإشارة إلى أن القياس في  
فعل هو الكسر أو الضم في المضارع وإنما فتح من أجل حرف  
الحلق (٢)

ثم لا بد من ذكر أن الأستاذ عضيمة أورد احصاء في  
كتابه دراسات لاساليب القرآن الكريم ، القسم الثاني ، الجزء الثاني ،  
من صفحة مئة وتسع عشرة إلى صفحة مئة وثلاث وأربعين .

هذا وقد ذكر الدكتور أنيس أن هذا الباب ورد في القاموس  
المحيط في نحو ست وخمسة مرة شذ منها ثلاثة أفعال لم تكن  
عينها أو لامها حرف حلق. (٣)

(١) المخصص ، ١٤/٢٠٨ . وانظر ص ٨٨ من هذا البحث .

(٢) انظر م ن ١٤/٢٠٧ .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية ٨/١٧٦ .



## المبحث الخامس : تداخل الصيغ

أولاً : فصل في تداخل الصيغ :

لقد تعارف العلماء منذ عهد ابن جنى الى زمننا هذا على تسمية هذا الباب من أبواب العربية بباب تركيب اللغات وتداخل اللغات (١) والذي دعاهم الى ذلك هذه الأفعال التي جاءت بفتح العين في الماضي والمضارع نحو أَيْبَى يَأْبَى ، وَقَلَى يَقْلَى ، وَغَمَا اللَّيْلَ يَغْمَسِي ، وَسَلَا يَسَلَا وَقَالُوا رَكَنَ يَرَكُنُ وَهَلَكَ يَهْلِكُ وَقَرَأَ الْحَسَنُ \* وَيَهْلِكُ الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ \* فكان محمد بن السرى يذهب في ذلك كله الى أنها لغات تداخلت (٢) .

ولقد شاع هذا المصطلح منذ ذلك العهد حتى يومنا هذا وأرى - من

وجهة نظرى - أن التسمية التي يجب أن تطلق على هذا الباب هي :

( باب تداخل الصيغ ) لأن الذي تداخل في هذا الباب هي هذه الصيغ الأربعة المعروفة ، وهي فَعَلَ يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ ، وَفَعِلَ يَفْعَلُ ، وَفَعَلَّ يَفْعَلُ ، وَفَعَّلَ يَفْعَلُ ، وليست لغات لا أقوام معروفين .

وذكر الدكتور أنيس أن علماء الصرف عندما تطرقوا لأبواب الفعل الثلاثي

فانهم يجعلون لعين الفعل الماضي والمضارع منه أحد الحركات الثلاث الفتحه ، أو الضمة ، أو الكسرة وَيُسَاقُونَ مع هذه التسمية العقلية فيذكرون أن للثلاثي تسعة وجوه يقبلون منها ستاً وهي صيغ افعالنا المعروفة لورودها عن العرب ويرفضون الثلاثة الأخرى لعدم ورودها. والأوزان التي رفضها الصرفيون العرب هي :

فَعَلَ يَفْعَلُ ، وَفَعَلَّ يَفْعَلُ ، وَفَعِلَّ يَفْعَلُ (٣) .

(١) انظر الخصائص ١/٣٧٤ ، ٣٧٥ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧/١٥٤ .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية ٨/١٧٢ .

ولقد ذكرت في بحثي بعض الشواهد ، والأدلة التي وردت عن العرب ،  
ما جاء من هذه الصيغ المتداخلة .

ويذكر الدكتور أنيس أنهم إذا جاءهم فعل اشتمل على الصيغ  
السابقة زعموا أنه من تداخل اللغات ومن أشهر من اهتم بذلك ابن جنى الذى  
ذكره في خصائصه وسماه ( تداخل اللغات ) أو ( تركيب اللغات )  
ولقد ذكر الدكتور أنيس هذا عن ابن جنى ثم استفهم بقوله وهو لم يذكر  
كيف تتداخل ، ولا عن الدوافع التي تدفع لذلك ، والأهم أنه لم يذكر لماذا .  
اقتصرت التداخل على أفعال معدودة من العربية ، التي تكاد تتجاوز ثلاثة  
آلاف فعل من الأفعال الصحيحة حسب ورودها في القاموس المحيط ؟ ثم  
إن هذه الاستعارة التي تستعيرها بعض القبائل من بعض تحدث في أثناء النطق  
في الماضي والمضارع دون من الأوزان لأنها لا تستعار وإنما تستعار الكلمات  
هذا كلام الدكتور أنيس وهو كلام غير مسلم به لأن الأفعال التي وصلت  
إلينا وصلت مستعارة بصيغتها . ثم أردف بعد ذلك ، ولعل ابن جنى أراد  
بالتداخل أنه وجد في لهجة من اللهجات بعض الأفعال التي تخرج عن  
طريق الاشتقاق في أفعال هذه اللهجة ويعلم أنه مأخوذ من لفظة  
وظروف معينة ويعتبره من شوان اللهجات التي لا تعد بابا من الأبواب  
وإنما هي ظواهر لها ظروف خاصة ( ١ ) .

والمتداخل هو : ( اشتراك  
أمرين في الدخول في أصل الفعل بأن يكون كل منهما داخلا مشاركا لغيره  
فيه فلولم يكن إلا واحد لم يتحقق التداخل فيه ، فالفعل إذا كان ذا  
وجهين في الماضي وجاء مضارعه على مقتضى كل واحد منهما كفضل ، وقتض

فانهما جاءا من بابي فَعَلَ بفتح العين وكسرهما ، وجاءا مضارع الأول من بابي نصر ، وعلم ، فإذا قيل في الأول بكسر عين المضارع أو بالفتح فيهما ، وقيل في الثاني بكسرهما ، وفتحهما فقد دخل أحد المضارعين على الآخر في ماضيه ، وكان المضارعان متداخلين ، فان لم يأت الا مضارع واحد على مقتضى احدى لفتي الماضي ككُتبت تكاد ، كان ذلك استغناء<sup>(١)</sup> .

وانا انتقلت من تعريف التداخل الى أول أنواع هذا التداخل وهو :

أولاً - التداخل بين علم يعلم ونصر ينصر :

وأول من ذكر هذه الأمثلة سيبويه حيث قال : (( وقد جاء في الكلام فَعِلٌ يَفْعَلُ في حرفين ، بنوه على ذلك )) ثم ذكر الأمثلة ، وهو لا يذكره تحت عنوان تداخل اللغات ، وإنما بين لنا أن العرب قالت : فَعَلَ على يَفْعَلُ ، لأنهم قد قالوا يَفْعَلُ في فَعَلَ ، كما قالوا في فَعَلَ ، فأدخلوا الضمة كما تدخل في فَعَلَ نحو فَضِلَ يَفْضِلُ ، في الصحيح ، ومِتَ تموت ، في المعتل ، والقياس فيهما ، فضل يفضل ، ومِتَ تموت )) وفضِلَ يفضل شاذ من بابيه وهذا قول الخليل<sup>(٢)</sup> .

وقد ذكر نحواً من هذا الاستاذ عضية عن البحر<sup>(٣)</sup> ١ : ٣٩٧ .

وإين القوطية عندما يذكر التداخل يأتي بصيغة " فَعَلَ ، ويذكر أن مستقبله يَفْعَلُ فإنه يبين أن فَضِلَ الشيء عندما وجدوا أن من الأجود لماضيه أن يأتي على فَضِلَ فإنهم اكتفوا بمضارعه عن فَضِلَ ويبين أنه جاء نَعِمَ يَنْعَمُ ، ولا يوجد في السالم غيرهما عنده<sup>(٤)</sup> ،

(١) من حاشية المعنى في تصريف الأفعال لعضية ١٣٨ . عن حاشية اللامية .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٠ .

(٣) دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، القسم الثاني ١٧٠ / ٢ .

(٤) الأفعال ٢ - ٣ .

وابن القوطية لا يشير من قريب أو بعيد لذكر موضوع التداخل .

وأجد ابن جنى يعقد فصلاً في هذه الصيغ المتداخلة ، ويسميه  
( باب في تركيب اللغات ) ، وذكر أن بعض من ضعف نظرهم اعتبروه  
في أصل اللغة وهو من الشذوذ ، ويذكر من ذلك ما جاء على فعل  
يفعل ، نحو نعم ينعم ، ودبت تتدوم منه ، وميت تموت .  
ثم يبين أن أكثره وعامته إنما هو لفاتٌ تداخلت فتركبت على ما قدمه في  
هذا الباب (١) . وقد ذكر ابن خالويه الأمثلة السابقة ، وعدّها بقوله :

(( إنه ليس في كلام العرب فعل يفعل إلا خمسة أحرف )) (٢) ثم

زاد قنط يقنط بالكسر في الماضي والضم في المضارع ، وذكر المحقق في  
الحاشية أن هذا الباب من تداخل اللغات (٣) وقد وجدت عند شارح المفصل

هذا الشاهد الشعري بعد أن ذكر الزمخشري الأمثلة السابقة ، ويبين أن فعل  
يفعل لم يأت إلا في أفعالٍ قليلة لا يعتد بها لقلتها ثم قال : (( قال  
أبو عثمان : أنشدني الأصمعي :

ذكرت ابن عباس بباب ابن عامر      وما مر من يومى ذكرت وما فضل

وذكر أن أبا زيد وأبا الحسن معنا ذلك ، وورد عن غير سيبويه حضر

يحضر (٤) . وقال أبو يوسف : (( زعم بعض النحويين أن ناساً من العرب يقولون حضر

القاضي فلان ثم يقولون يحضرون ، وفي شرح الشافية

أن هذا البعض هو أبو زيد )) (٥) ، فيقول : (( والمشهور حضر بالفتح ))

(١) انظر الخصائص ١/٣٧٤ - ٣٧٥ .

(٢) ليس في كلام العرب / ٩٥ .

(٣) احمد عبد الغفور عطار .

(٤) المفصل ٧/١٥٤ . وانظر هذا الشاهد في المنصف لابن جنى ١/٢٥٦ وروايته :

ذكرت ابن عباس بباب ابن عامر \* وما مر من عيشى ذكرت وما فضل

انظر هذه الأمثلة في المغنى ، تصريف الأفعال لعصية ١٣٢ - ١٣٨ .

(٥) ابن السكيت ، اصلاح المنطق ٢١٢ .

ثم يعلق على المعتل منه وهو دَمَتُ تَدْوَمٌ وَمِتَّ تَمَوَّتٌ - بكسر الدال والميم،  
في الماضي - فيوضح أن المشهور ضمهما كَقَلَّتْ تَقَوَّلٌ ، وهما مركبان إذ جاء  
دَمَتَ تَدَامٌ ، وَمِتَّ تَمَاتٌ ، كَخِفَّتْ تَخَافٌ ، وذكر :

بِنَيْتِي سَيِّدَةَ الْبِنَاتِ عِيشِي وَلَا نَأْمَنُ أَنْ تَمَاتِي

وذكر ما حكاه أبو عبيدة من أمثلة أخرى نَكَلَ يَنْكَلُ ، أَنْكَرَ  
الْأُصْمَعِي والمشهور فيه نَكَلَ يَنْكَلُ ، وَحَكَى : نَجَدَ يَنْجُدُ ،  
أَي عَرَقَ ، وَنَجَدَ بِالْكَسْرِ يَنْجُدُ بِالْفَتْحِ هُوَ الْمَشْهُورُ لِأَنَّهُ  
كَهَذَا يَحْذَرُ (١) .

ثانيا - التداخل بين فعل يفعل ، وفعل يفعل :

ذكر سيبويه أنه قد قال بعض العرب : (( كَدَتْ تَكَادُ  
فقال : فَعَلَتْ تَفْعَلُ ، كما قال : فَعَلَتْ أَفْعَلُ ، وكما ترك  
الكسرة كذلك ترك الضمة وهذا قول الخليل وهو شانٌ من  
بابه كما ان فَضَلَ يَفْضُلُ شانٌ من بابهِ ، فكما شَرَكْتَ يَفْعَلُ  
يَفْعَلُ كذلك شَرَكْتَ يَفْعَلُ يَفْعَلُ )) (٢) .

(١) انظر الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ، ١ / ١٢٦ - ١٢٧ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ٤ / ٤٠ .

انظر ابن يعيش في المفصل في تداخل كدت تكاد ٧ / ١٥٤ .

ثالثاً : التداخل بين فعل يفعل وفعل يفعل :

إذا تداخلت فعل يفعل ، وفعل يفعل ، يتكون فعل ثالث مفتوح في الماضي والمضارع ، وليست عينه أو لامه حرف حلق ، ومن ذلك قلى يقلى ، وسلا يسلى ، وجبى يجبى ، وركن يركن (١) ، وقنط يقنط ، وبما أن الصيغ في العربية تقوم على مخالفة عين المضارع للماضي إلا في اللازم ، وحلق العين واللام فإن الذى اتفقت فيه حركتا عينه منظور في أمره ، ومحكوم عليه بواجبه ، ومن ذلك قليت الرجل وقليته ، فالذى نطق قليته بالفتح ينطق أقلية ، بالكسر ، ومن نطق قليته بالكسر ينطق أقلاه بالفتح ، ومن نطق سلوته ينطق أسلوه ، ومن نطق سليته ، ينطق أسلاه ، وقد اجتمع أصحاب اللغتين فسمع هذا من لغة الآخر ما ضمه إلى لغته، فتركبت هناك لغة ثالثة كأن من ينطق سلاً ، أخذ مضارع سلى ، فأصبحت لغته سلاً يسلى ، بالفتح في الماضي والمضارع دون حرف الحلق (٢) .

ويذكر الاستاذ عزيمة أن الافعال سلاً ، وجباً الخراج ، وغسلاً الليل ، جاءت من بابى

نصر وعلم ، ثم ركبنت لغة الثالثة هي الفتح في الماضي ، والمضارع ، ثم يذكر انه يجوز أن تكون جاءت على لغة طوى التي تقلب كسرة عين الماضي فتحة فنقول في الماضى بقى يبقى ، من باب فَرِحَ يَفْرَحُ نقول بقى يبقى كفتح يفتح (٣) .

ونذكر عزيمة - رحمه الله - بعض القراءات في ركن ، ومنها قوله تعالى

\* ولا تركنوا إلى الذين ظلموا \* (٤)

(١) ذكر ابن جنى في المحتسب ان فيه لغتين ركن يركن ، كعلم يعلم ، وركن يركن وحكى عنهم ركن يركن وهو عند ابي بكر من التداخل

٠ ٣٢٩/١

(٢) انظر ابن جنى ، الخصائص ، ١/٣٧٥ - ٣٧٦ .

(٣) المغنى في تصريف الافعال لعزيمة ١٣٩ .

(٤) سورة هود : ١١٣ .

وذكر عن المحتسب : من ذلك قراءة طلحة وقتادة ، والأشهب  
ورويت عن أبي عمرو : \* ولا تركنوا \* بضم الكاف وذكر أبو الفتح أن فيها الغتين  
رَكنَ يَركُن ، كعَلِمَ يَعَلِم ، وَرَكنَ يَركُن ، مثل قتل يقتل ، وحكى ركن يركن  
فَعَلَ يَفْعَل ، وهو عند أبي بكر من تداخل اللغات . ( ( كَأَنَّ الَّذِي يَقُولُ  
رَكنَ يَفْتَحُ الكاف سَمِعَ مَضارعَ الَّذِي يَقُولُ رَكنَ يَركُن ، وهو يركن فتركت له لغة بين  
اللغتين وهي : رَكن يركن ( ( ١ ) .

وفي البحر عن الجمهور ( تركنوا ) بفتح الكاف والماضي ركن مكسور ،  
وهذه لغة قریش وقد ذكر الأزهري أنها الأفتح وقرأ قتادة ، وطلحة ،  
والأشهب رواية عن أبي عمرو : \* تركنوا \* بضم الكاف وماضيها مفتوح ،  
وهي لغة قيس ، وتميم ، وذكر الكسائي ، وأهل نجد أيضاً ، وشذت ( يركن )  
بالفتح في المضارع ، والماضي ، وجاءت قراءة عن قتادة وابن أبي اسحاق ، وابن  
مصرف : ( تركن ) بضم الكاف ، والماضي مفتوح ( ٢ ) .

وروى عن هارون وابن أبي اسحاق ، وابن محيصن : ( ويهلك )  
بفتح الياء واللام ورفع الكاف \* الحرت والنسل \* رفع فيهما . ( ٣ )

وقد قال ابن مجاهد : انه غلط . وذكر ابن جنى أنه ترك لما عليه اللفظة

وذكر أنه قد جاء له نظير ، نحو ما ورد عند سيبويه من قوله أبي يابى ،

( ١ ) والذي حكاه عضيمة في المحتسب ١ / ٣٢٩ .

( ٢ ) انظر عضيمة ، دراسات لا أسلوب القرآن الكريم ، القسم الثاني ٢ / ١٦٩ .

( ٣ ) سورة البقرة : ٢٠٥ .

وذكر قنط يقنط ،وسلا يسلى ،وجبا الماء يجباه ،وركن يركن ،وغسا  
الليل يفسى ،وذكر أن أبا بكر يذهب فيه إلى أنه من تداخل اللغات ،وأيضاً في  
آخرها الفاء وهي ألف سلا ،وقلا ،وغسا ،وأبى ،فضارعت الهمزة في نحو  
قرأ وهدأ من حلق اللام .

وعلق ابن جنى بأن ابن محيصة ابن إسحاق وابن محيصة ابن إسحاق  
الثقة واللغة فلا وجه لدفع ما قرأ به لا سيما ولله نظير في  
السماع ، ثم يجوز أن يهلك جاء على هلك بمنزلة عطب بالكسر ، ولكن  
استغنى عن ماضيه يهلك (١) .

وفي آية أخرى قرأ ابن محيصة : \* فهل يهلك \* (٢) ذكرها هارون  
وبعض الناس يقول : ( فهل يهلك ) وعلق أبو الفتح (( بأن الكسر واضح  
فيها وهو المعروف أما : ( يهلك ) يفتح اللام والياء فشاذة مرغوب عنها  
تداخل اللغات لأن الفتح في الماضي والمضارع يأتي مع حروف الحلق في  
نحو قرأ يقرأ ، وسأل يسأل ، ولا يجوز حمل هلك يهلك على أبي يابى ،  
بحجة أن أول هلك حرف حلق كأبى ، لأن آخر أبي ألف والألف  
في مخرجها قريبة من الهمزة وإن كانت في أبي منقلبة )) (٣) .

وعلى هذه الصيغة أيضاً وردت قراءة الأشهب : \* ومن يقنط \* يضم  
النون ذكر ابن جنى (( أن فيه لغات ، وهي قنط يقنط ، وقنط يقنط ، وقنط  
يقنط ، وقد حكى أيضاً قنط يقنط ، ومثله فعل يفعل ركن يركن )) (٤) .

- (١) انظر ابن جنى ، المحتسب ١/١٢١ .  
(٢) سورة الاحقاف؛ ٣٥ . ذكر هذه القراءة عن المحتسب عزيمة في دراسات لاسلوب  
القرآن القسم الثاني ١٢٠/٢ وقال انها وردت في البحر ١١٦/٢ ، وفي  
ابن خالويه ١٣ والكشاف ١/٢٠٧ .  
(٣) المحتسب ٢/٢٦٨-٢٦٩ . (٤) الحجر : ٥٦ .  
(٥) ابن جنى ، المحتسب ٢/٥٠ .  
وانظر دراسات لاسلوب القرآن الكريم لعزيمة ، القسم الثاني ١٦٨/٢ ، ١٦٩ ،  
حيث ذكر قراءة الأشهب عن المحتسب .



- وذكر سيبويه ركن يركن بالفتح (١) .
- أ - وقوله تعالى \* وهو الذي ينزل الغيث من بعدما قنطوا \* (٢) .
- ب - وقوله \* ولا تقنطوا من رحمة الله \* (٣) .
- ج - وقوله \* قال ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون \* (٤) .
- د - وقوله \* وإن تصيبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون \* (٥) .
- يقال قنط يقنط ، وقتنط يقنط .

وذكر في إتحاف البشر : اختلف في \* ومن يقنط \* ، و \* يقنطون \* بالروم و \* ولا تقنطوا \* بالزمر فأبو عمرو والكسائي ويعقوب ، وخلف يكسرون النون ، وغيرهم يفتحها مثل علم يعلم ، والأول من باب ضرب يضرب : لفظة أهل الحجاز وأسد ، وهي أكثر ، ولهذا كان إجماعهم على فتح الماضي من قوله تعالى \* من بعدما قنطوا \* وقد ذكر هذا في النشر ٣٠٢/٢ وغيث النفع ١٤٥ والشاطبية ٢٣٤ وفي البحر ٤٥٩/٥ ، ذكر أن زيد بن علي قرأها بضم النون (٦) .

قال الدكتور أنيس (( أمّا الفعل الوحيد الذي أثار دهشة المتأخرين من اللغويين في افعال القرآن فهو ( قنط يقنط ) ، لأنه ورد في القرآن مفتوح العين في الماضي والمضارع ، وليس فيه حرف من حروف الحلق .

ولا شك أن هذا الفعل على هذه الصورة ينتمي للهِجَة أُخْرَى غير الهِجَة القَرْشِيَّة على أن المعاجم قد روت فيه طرقاً أُخْرَى لا شك أن واحدة منها هي التي تنتمي للهِجَة القَرْشِيَّة )) (٧) .

- (١) الكتاب ٩/٤ .
- (٢) سورة الشورى : ٢٨ .
- (٣) سورة الزمر : ٥٣ .
- (٤) سورة الحجر : ٥٦ .
- (٥) سورة الروم : ٣٦ .
- (٦) عضيمة ، دراسات لا سلوب القرآن الكريم ، القسم الثاني ١٦٨/٢ ، ١٦٩ .
- (٧) ابواب الثلاثي ، مجلة مجمع اللغة العربية ١٧٥/٨ .

هذا وقد وجدت من خلال النصوص التي جمعتها أن التداخل قد وقع بين صيغة مكسور العين في الماضي ومفتوحها في المضارع فَعِل يَفْعَلُ ، وبين فَعَلْ يَفْعُلْ ، فينتج لدينا : فَعِل يَفْعَلُ في نحو فَضِلْ يَفْضُلْ .

ويقع بين صيغتي فَعِل يَفْعَلُ ، و فَعِلْ يَفْعُلْ ، في نحو كَدْتُ تَكَادُ ، ولم أجد شاهداً غيره .

وإن التداخل يقع بين صيغة فَعَلْ يَفْعَلُ و فَعِلْ يَفْعَلُ فيتركب لدينا نوع ثالث بالفتح في الماضي ، والمضارع دون وجود حرف حلق في عينه أولاه .

أما صيغة فَعَلْ يَفْعُلْ فلم ترد في لغة العرب ولم أجد لها مثالا أو شاهدا .

ثانيا : مناقشة رأي الدكتور الجندى :

تحدث أستاذي الفاضل الدكتور أحمد طم الدين الجندى في كتابه " اللهجات العربية في التراث " الجزء الثاني صفحة ٥٨٩ - ٥٩٠ ، ٥٩١ تحت عنوان مذهب أبي الفتح في تَرْكِبِ اللغات ، فذكر أن لأبي الفتح رأياً في تداخل اللغات ، وقد رجع الأستاذ إلى مراجع كثيرة وقدم نماذج للتداخل ، على نحو ما سبق ، وقد ذكر تفسير العلماء الذين ذكرهم للتداخل هو أن يرد الفعل من بابين مختلفين . تيممنا لتلفظ قبيلتين ، ثم تعرف كل واحدة لغة الأخرى فتستعمل استعمالها ثم تولد من البابين باباً ثالثاً ، بأن يأخذ الماضي من احدهما ، والمضارع من لغة أخرى . ثم ذكر قول صاحب الخصائص : (( تلاقى أصحاب اللغتين ، فسمع هذا لغة هذا ، وهذا لغة هذا فأخذ كل واحد من صاحبه ما ضمه إلى لغته فتركت هناك لغة ثالثة ))

وعرض تفسير اللغويين مثل شَطِمْهم الأَمر يشملهم ، وأن من العرب من يقول شَمَل بفتح الميم في الماضي ، وضما في المضارع ومنهم من يكسر الميم في الماضي ويفتح المضارع ، ثم إن منهم من يأخذ الماضي من شَمَل بالكسر ، والمضارع بالضم يشمل (١) .

وأستاذي الكريم لا يوافق هؤلاء العلماء فيما ذهبوا إليه من تفسير التداخل ، لسببين أخصهما فيما يلي ، وأناقش أستاذي الكريم فيهما مناقشة طالب العلم الباحث عن الحقيقة العلمية ليس غير .

(١) اللهجات العربية في التراث ، القسم الثاني ٥٨٩/٢

انظر الخصائص لابن جني ٣٧٦/١

ذكر الأستاذ الكريم أن هذا التفسير تبدو عليه الصنعة والتكلف من قبل ابن جنى ، فإنه لم يذكر من قال : **ان فِضْلُ** **يُفْضَلُ** لفةً ثالثة مركبة من بابين أصليين هما **فِضْلُ** **يُفْضَلُ** ، و**حِذْرُ** **يُحْذَرُ** ، كما يقول ذلك ابن جنى ، وتبعه ابن يعيش ( ۱ ) .

وأقول له : أين نذهب من قول الخليل : **ان فِضْلُ** **يُفْضَلُ** شان من بابه . فكيف يتساءل ويقول : " فمن أخبرنا بأن فضل بالكسر **يُفْضَلُ** بالضم ، لفة ثالثة مركبة من **فِضْلُ** **يُفْضَلُ** ، و**حِذْرُ** **يُحْذَرُ** ؟ ! ( ۲ )

والخليل كما هو معروف أستاذ سيبويه وقد سبق ابن جنى وتنبه لوجود هذا الباب في صيغ العربية التي ذكرها تلميذه سيبويه في ( كتابه ) ، فمن هذا النص أجد أن للتداخل أصلاً عند الخليل . وهذا التفسير الذي ورد عند ابن جنى ليس مصطنعاً ولا متكلفاً ، لأنه وجد أن العرب تدخل باباً في آخر نتيجة لكثرة استعمال الصيغ المعروفة فوجد هذا التداخل التلقائي دون تكلف يسبق ذلك .

ثم أورد الدكتور رداً ابن جنى على ابن مجاهد في تخطئه للقراءة التي أوردها أبو بكر بن مجاهد عن هارون عن الحسن وابن أبي إسحاق وابن محيصن \* ويهلك ( ۳ ) \* بأنها ترك لما عليه اللغة فذكر أنه كان يكفي ابن جنى دفاعه عن صحة القراءة التي قرأ بها ابن أبي إسحاق ما وأنه كان له قدم في اللغة ثم إنها جاءت عن طريق الرواية فإذا كان أستاذي الفاضل قد ذكر هذا ، وهذه القراءة قد جاءت عن ابن جنى الذي ذكر أنه قد

( ۱ ) م ۵۹۰ س

( ۲ ) الكتاب ، ۴ / ۴۰ .

( ۳ ) سورة البقرة : ۲۰۵ .

جاءهم نحو من هذا وانه من تداخل اللغات<sup>(١)</sup>، فهذه القراءة قد جاءت من باب التداخل في الصيغ وهذا دليل قوي على وجود هذا الباب في صيغ العربية .

ثم قوله : ان العربي لا يشكل صيغة جديدة يأخذ ماضيها من لهجة ومضارعها من لهجة أخرى واستدل على ذلك بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يحرص على تقليد قومه في لغتهم ويستشهد بانكار النبي على من قال : يا نبي الله فرد عليه النبي بقوله لست بنبي الله ولكني نبي الله وانه أنكر الهمزة في اسمه لأنه ليس من لغته فقط<sup>(٢)</sup> .

فأقول لا أستاذي الكريم إن العربي منذ القدم ، وحتى وقتنا الحاضر ينكر ما يخالف لغته في حالة المحادثة ، والنطق مع آخر يخالفه في لغته ، لكنه لم يستطع أن ينكر تداخل الصيغ مع بعضها نتيجة المعاشية ، والاحتكاك ، ثم إنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر القراءات التي كانت متعددة ومختلفة باختلاف لغات القبائل ، والدليل قصة هشام بن حكيم مع عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - الذي تخاصم مع هشام إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - في قراءة سمعه يقروها وكان قد سمعها هشام من النبي فأنكرها عليه وذهب به ملبيها بردائه إلى النبي . الذي طلب من كل واحد منهما أن يقرأ ، وصحح قراءتهما بقوله : ( أصبت )<sup>(٣)</sup> .

(١) المحتسب ١/١٢١ .

(٢) اللسجات العربية في التراث ، ٢/٥٩٠ - ٥٩١ . وانظر النهاية في غريب الحديث لابن الاثير ٥٠/٤٠ .

(٣) مكي بن أبي طالب في الابانة ٤٧ - ٤٨ وانظر البخاري كتاب فضائل القرآن باب انزل القرآن على سبعة أحرف ٩/٢٢ - ٢٣ .

هذا دليل على صحة القراءات الشاذة وهناك  
دليل آخر ورد في مقدمة المحتسب عن ابن جنبي  
يدل على صحة هذه القراءة لفويغاً قال ابن جنبي :  
( ( غرضنا منه أن نبرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً ،  
وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه ، أخذ  
من سمت العربية مهلة ميدانه ، لثلا يرى مرى أن العدول  
عنه إنما هو غض منه أو تهمة له )) (١) .

فإذا كان اعترافنا بالقراءة على لغات القبائل  
بناءً على رضوى النبي صلى الله عليه وسلم - على ذلك ،  
فان اختلا فهم في صيغة الفعل سواء جاءت من باب  
نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَعَلِمَ يَعْلَمُ ، ومعناه واحد لا وجه لدفعه ،  
فإنه إذا تركبت صيغة أخرى من هذين البابين ، ووردت  
بها القراءة فلا وجه لدفعها .

---

(١) المحتسب (١/٣٢ - ٣٣) .

ثم ذكر الدكتور بعد ذلك رأيه في تفسير تركيب اللغات الذي يذكر فيه أنه يرجع إلى بقايا في جسم اللغة لم يتكامل ، ولم يأخذ تمام دورته ، وجمد عندما من تطور اللغة ويمكن أن تسمى أن هذه البقايا اللهجية التي فسرها اللغويين بالتداخل (( بالتحجرات اللغوية ، التي يبقى عليها لصالح التاريخ )) وهذا القول ينقله الاستاذ الفاضل عن العلايلي في ( مقدمة لدرس لغة العرب ) ويبين انها تشبه ما سماه العلماء بالمنكر والمتروك والممات ، وهي بقايا منقرضة على الرغم من ان الاستعمال تركها ، فانكرت وفنيت ومثلها مثل بقاء حيوان من الفصائل المنقرضة الذي لا زال ينافس الحياة ويفالها . (١)

وللحقيقة أقول : ان ما ذهب اليه الاستاذ العلايلي في قوله عن تفسير نشأة اللغة ، وأنها تكونت من الأصوات ثم بعد ذلك من حرفين فثلاثة أحرف ،

---

(١) اللهجات العربية في التراث ، القسم الثاني ٢ / ٥٩١ .

وربط اللغة بعلم طبقات الأرض<sup>(١)</sup> مخالفا لما عليه لغتنا  
العربية بالذات في صيغها المتداخلة ، فكيف تكون من  
المنكر والمتروك والعمات ، وهي أفعال موجودة أمامنا وانما  
كل الذى حدث فيها أنها استعارت وزن الماضي من صيغة ، والمضارع  
من الأخرى فجاء هذا الوزن الجديد .

---

(١) أخذت هذا الكلام عن محاضرات للدكتور محمد خاطر في علم  
اللغة ألقاها على طالبات قسم اللغة العربية بكلية الشريعة  
المستوى الثالث ، ١٤٠ هـ . وانظر تهذيب المقدمة اللغوية  
للعليلي للدكتور أسعد أحمد علي حيث ذكر قضية  
نشوء اللغة ، تهذيب المقدمة ٢٣ .



## المبحث السادس: كسر حرف المضارعة من فعل يفعل

لقد اقتضى ذكرى لصيغ الفعل الثلاثي المجرد في حالة الماضي والمضارع أن أذكر كسر حرف المضارعة لكونه يتصل اتصالاً وثيقاً بصيغة **فِعْلٌ يَفْعَلُ**، وقد ذكر سيبويه أن ذلك الكسريقع في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز<sup>(١)</sup>، وذكرني المحتسب أن هذه لغة تميم تكسر أول مضارع ما ثاني ماضيه مكسور<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن خالويه أنها لغة بني أسد<sup>(٣)</sup> ومن أمثلة سيبويه أنت تعلم، وأنا أعلم، وهي تعلم، ونحن نعلم ذلك<sup>(٤)</sup> وحدث هذا الكسر أيضاً في المعتلات بالفاء والمين واللام - وفي المضاعف في نحو **إِيَجَلُ**، **وَإِيَخَالُ**، **وَإِيَشْقَى**، **وَإِيَعْضَى**<sup>(٥)</sup>. وتقع الواو فاء للكلمة وتقلب نحو ما ذكره أبو الفتح في المنصف إذا وقعت الواو فاء للكلمة فانما قد تقلب ياء في قول من يكسرون حرف المضارعة، قال متم:

قعيدك ألا تسمعيني ملامةً      ولا تنكثني قرح الفؤاد فييجمعاً  
ويروى فإيجمعاً، ويروى فأوجعاً<sup>(٦)</sup>.

وقد ذكر سيبويه هذه الأمثلة ما عدا المثال فقال: وكذلك كل شيء فيه فعل من بنات الياء والواو التي الياء فيهن لام أو عين والمضاعف وذلك قولك **شَقِيَتْ** فأنت **تَشْقَى**، **وَخَشِيَتْ** فأنا **أَخْشَى**، **وَخَلْنَا**، فنحن **نَخَالُ**،

(١) الكتاب ١١٠/٤.

(٢) ابن جنى ٣٣٠/١.

(٣) ليس في كلام العرب ١٠٣.

(٤) الكتاب ١١٠/٤.

(٥) الرضي، شرح الشافية ١/١٤١ وانظر تعليل كسر حرف المضارعة من نفس الصفحة.

(٦) المنصف ١/٢٠٥-٢٠٦.

وَعَضِضْتَن فَاَنْتَن تَعَضُّضَن ، وَأَنْتَ تَعَضِّضَن )) ، ويعلل سيبويه هذا الكسر بأنه حدث في أوائل حروف المضارعة لأنهم أرادوا أن تكون أوائلها كثنواني فَعِلَّ ، كما لزموا الفتح ما كان ثانيا مفتوحا في فَعَلَّ (١) .

وكذلك كسروا حروف المضارعة مع الياء في فعل واحد وهو ، حَسِبَ قالوا : (( أَحَبَّ ، نَحِبَ ، يَحِبُّ ، تَحِبُّ ، وذلك لأن حَسِبَ ، يَحِبُّ كعَزَّ يَعِزُّ في الشذوذ وقلة الاستعمال والمشهور أَحَبَّ يَحِبُّ وهو أيضا شاذ من حيث إن فَعَلَّ إذا كان مضاعفا متعديا فمضارعه مضموم العين وَيَحِبُّ مكسور العين ، ففيه شذوذان ، والشذوذ يجري على الشذوذ فكسروا أوائل مضارعه ياء كان أو غيره وإن لم يكن ماضيه " فَعِلَّ " )) (٢) .

وقد كسروا غير الياء من حروف المضارعة فيما أوله همزة وصل مكسورة مثل أَنْتَ تَسْتَفْجِرُ وتحرنجم ، وذلك لكي ينبهوا على أن الماضي مكسور الاوَّل وهو همزة لذلك كسروا غير الياء من حروف مضارعاتها فكل ما أول ماضيه همزة وصل مكسوره أو تاء زائدة يجوز ذلك فيه (٣) . والدليل أن الكسر

حصل فيما أول ماضيه همزة وصل مكسورة نحو : تنطلق ، في قوله تعالى  
\* يَوْمَ تَسودُّ وُجوهٌ وَتَبْيَضُّ وُجوهٌ \* (٤) وايضا في \* فَمَسَكُمُ النَّارُ \* (٦)

وقد ورد الكسر في جميع حروف المضارعة إلا الياء ( باستثناء الفعل حَسِبَ الذي ذكره الرضي ) لأن العرب استثقلوا الكسرة مع الياء (٧) في نحو يَعْلَمُ ، وَيَرْكَبُ .

- 
- (١) سيبويه ، الكتاب ، ٤ / ١١٠ .
  - (٢) الرضي ، شرح الشافية ، ١ / ١٤٢ .
  - (٣) ن ١٤٣ / ١ .
  - (٤) سورة آل عمران : ١٠٦ .
  - (٥) ابن جنبي ، المحتسب ١ / ٣٣٠ .
  - (٦) سورة هود : ١١٣ .
  - (٧) الرضي ، شرح الشافية ١ / ١٤١ .

وايضاً حدث الكسر كما قال ابن جنى :

(( في قراءة عيسى الثقفي \* سيفرغ لكم \* بكسر

النون ، وفتح الراء وقرأ ( سيفرغ لكم ) بفتح النون والراء . وهذه قراءة

عن قتادة ويحيى بن عمار الزارع والأعمش بخلاف ، وابن ادريس وقرأ أبو

عمرو والأعرج ( سيفرغ ) ما ينصب الياء والراء ، وقرأ ابو حاتم ( سيفرغ

لكم ) قال أبو الفتح : ( فرغ يفرغ كدفع يدفع وفرغ يفرغ كدبغ

يدبغ وفرغ يفرغ كلثغ يلثغ وأما ( سيفرغ ) بالياء الفاعل فيه اسم

الله تعالى .

( ٢ ) ( وسيفرغ ) واضح .

ومن العرب من يكسر الفاء مثل حرف المضارعة في الفعل اتباعاً لكسرة فاء الفعل

مابعد فيقول يخطف ، وأنا أخطف ، وأنشدوا لأبي النجم :

\* تدافع الشيب ولم تقتل \*

أراد تقتل فاسكن التاء الأولى للادغام ، وحرك القاف لا لتقيا

الساكنين بالكسر ، فصارت تقتل ثم اتبع أول الحرف ثانيه

فصارت تقتل .

على هذا قالوا في ماضيه خطف ، والأصل اختطف ، فأسكن التاء

للادغام فانكسرت الخاء لسكونها ، وسكون التاء ، فحذف همزة الوصل

لتحرك الخاء بعدها متحركة ، وأدغمت التاء في الطاء فصارت ( خطف )

ومنهم من يتبع الطاء كسرة الخاء فيقول خطف وأنشدوا :

( ٣ ) \* لا حطب القوم ، ولا القوم سقى \*

( ١ ) سورة الرحمن : ٣١ .

( ٢ ) ابن جنى ، المحتسب ٣٠٤ / ٢ .

( ٣ ) ٦٠ - ٥٩ / ١ ، وحطب أراد : احتطب على ما مضى .



وذكر الرضى أن جميع العرب إلا أهل الحجاز اتفقوا على جواز  
كسر حرف المضارعة في أبي ياء كان أو غيره ، لأن كسر  
أوله شأن إذ هو حق ما عين ماضيه مكسور ، وأبي مفتوح  
العين ، فجرأهم هذا الشذون على شذون آخره كسر اليا . وأيضاً فإن  
الهمزة الثقيلة يجوز التقائها مع كسر ما قبلها فيصير يبي كيجل وإنما  
ارتكبوا الشذون في جواز كسر أول تـأبـى ونأبـى وآبـى لأن حق ماضيه الكسر  
لما كان المضارع مفتوح العين ، فكأن عين ماضيه مكسوراً ولا يمتنع أن يقال :  
إن أصل ماضيه كان كسر العين لكنه اتفق فيه العرب على لغة طيء في فتحه ،  
ثم جـوز كسر حروف المضارعة دلالة على أصل أبي . (١)

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ١٤١/١ ، ١٤٢ .

## خلاصة الفصل الثاني

### أقيسة في مضارع الثلاثي :

- ١ - استطاع النحاة أن يخرجوا بأقيسة لمضارع الصيغ الثلاثة للفعل الثلاثي ، فمضارع فعل قياسه الغالب <sup>يَفْعَلُ</sup> - بالكسر - للمتعدى ، ويفعل <sup>يَفْعَلُ</sup> - بالضم - لل لازم .  
ومضارع <sup>فَعَلَ</sup> فعل - بالكسر - قياسه الغالب <sup>يَفْعَلُ</sup> - بالفتح .  
ومضارع فعل <sup>فَعَلَ</sup> - بالضم - قياسه <sup>يَفْعَلُ</sup> .
- ٢ - قياس مضارع فعل المضعف اذا كان متعدداً ضم العين في المضارع ، واذا كان لازماً كسرهما في المضارع .  
وقياس مضارع فعل المثال الواوي واليائي كسر العين في المضارع .  
وقياس مضارع فعل الأجويف والناقص اليائيين كسر العين .  
أما اذا كانا واويين فقياسهما ضم العين .
- ٣ - قياس مضارع فعل <sup>فَعَلَ</sup> - بالكسر - فتح عينه .  
وتحذف فاؤه ، إذا كان مثلاً واوياً ، وثبتت إذا كانت ياءً ، مثل فعل .  
وإذا كان أجوف قلبت عينه ألفاً في المضارع ، وإذا كان ناقصاً تقلب لا مه كذلك ألفاً واواً كانت أو ياءً .
- ٤ - قياس مضارع فعل ضم العين في المضارع ، ولا يغير حرف الحلق حركة العين ، وثبتت واو المثال في المضارع ، ولا تكون عينه ولا مه ياءً .
- ٥ - ليس فتح عين مضارع فعل هو الأصل ، كما يتبين من النقطة الأولى ، وإنما الفتح عارض لحرف الحلق ، ولا يكون هذا الباب من الأجويف الواوي ، ويكون من الأجويف اليائي ، ويكون ناقصاً يائياً واوياً .
- ٦ - يكسر حرف المضارعة من مضارع فعل عدا الياء ، ومن مضارع المبدوء بهمزة وصل .

# الفصل الثالث

الثلاثي المزيد ومعانيه

وموضوعاته :

- أ - الثلاثي المزيد .
- ب - المنعدي واللازم من الثلاثي المزيد .
- ج - صوغ المبني للعجوهول من المزيد .
- د - معاني الزيادة .

تمهيد الفصل الثالث

(( الثلاثي المزيد ومعانيه ))

تناولت في هذا الفصل أربعة مباحث تسير كالآتي :

الثلاثي المزيد ، وقسمته إلى ثلاثة مباحث ، هي الملحق بالرباعي عن طريق الموازنة ، وينقسم إلى قسمين ، وموازن للرباعي من غير الإلحاق ، والنوع الثالث وهو غير الموازن ، وأتبع ذلك الحديث عن صيغة أفعل التي للتعجب بصفتها صيغة مقيسة ، ثم أتبع ذلك الحديث عن قياسية هذه الصيغ المزيدة .

وبعد ذلك انتقلت في المبحث الثاني إلى ذكر المتعدى واللازم

من الصيغ المزيدة السابقة .

وتحدثت في المبحث الثالث عن صيغة المبني للمجهول من المزيد .

وفي المبحث الرابع تناولت معاني الأفعال المزيدة .



## المبحث الأول : الثلاثي المزيد

معنى الزيادة :

(( هو إلحاق الكلمة ما ليس منها ، إما لفادةٍ معنًى ، وإما لضربٍ من التوسّع في اللغة )) (١) .

أبنية مزيد الثلاثي :

ذكر الشاطبي أن أبنية الأفعال تبلغ بالزيادة سبعة أحرف لا تتعداها إلى السبعة ، وأكثر تلك الزيادة من خصائص الأسماء لأنها أقوى وأخف ، ولذلك جاز أن تبلغ بالزيادة سبعة أحرف ، أما الأفعال فأضعف منها فلم يبلغ من قوتها أن تساويها في الزيادة ، ثم إن زيادة الأسماء قد تحذف في التحقير والتكسير وخاصة في تحقير الترخيم ، فأصبحت فيها كالمنفصلة منها ، فاحتمل أكثره الزيادة فيها ، بخلاف الأفعال التي ليست كذلك ، فكهوا تطويلها بالزيادة اللازمة ، وتبلغ بالزيادة فيها ستة أحرف سواء كان ثلاثياً أو رباعياً ، فيصبح أربعاً بزيادة الألفاق ، وغير الألفاق (٢) . وقال الشيخ خالد الأزهري : (( ينقسم الفعل إلى مجرد من الزوائد وأقله ثلاثة كضرب وقعد ، وأكثره أربعة كدحرج والي مزيد فيه وأقله أربعة كأكرم ، وغايته ستة كاستخرج ، وبينهما الخماسي كأنطلق )) (٣)

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٥٤/٧ .

(٢) الشاطبي ، مخطوطة المقاصد الشافية ١١٨ .

(٣) شرح التصريح ٤٤٦/٢ .

وأبنية الزيادة خمسة وعشرون بناءً حسب ما ذكر ابن الحاجب (١) ، وذكر الشيخ خالد : (( مزيد الثلاثي أوزانه كثيرة ومشهورها خمسة وعشرون وزناً )) (٢) ويقول الزبيدي : (( جميع أبنية الثلاثي ثلاثون مثالاً غير المزيد منها ثلاثة أمثلة والمزيد الملحق بالرباعي خمسة عشر مثالاً والمزيد غير الملحق اثنا عشر مثالاً )) (٣) وقد فصل ابن يعيش هذه الأبنية المزيدة في كتابه شرح المفصل فذكر أنها تنقسم إلى ثلاثة أضرب :

الضرب الأول : موازن للرباعي على طريق اللاحق لغرض تكثير الكلمة وهذا النوع إما بتكرير حرف من نفس الكلمة لتلحق بغيرها ، وإما بزيادة من غير جنس حروفها ، من حروف الزيادة المجموعة في ( اليوم تنساه ) ويلحق به ثلاثة أبنية .

والضرب الثاني : موازن له لا على سبيل اللاحق وله ثلاثة أبنية .

والضرب الثالث : وهو غير الموازن ، وله سبعة أبنية (٤) .

أ- النوع الأول : موازن للرباعي على طريق اللاحق ، وذلك أن يكون غرض الزيادة هو أن تكثر الكلمة فتلحق بالرباعي لا لكي تفيد معنى ، توسعاً في اللغة .

قال ابن يعيش (( وهذا النوع على ضربين :

١ - ضرب بتكرير حرف من نفس الكلمة لكي تلحق بغيرها وهو مثل

شملل ، وجليب ، امدى لاميه زائدة . لأنه من الجلب ، والشمل ، وكررت

اللام فيه لكي يلحق بدحرج ، وسرهف ، فهذا موازن له في حركاته وسكناته ،

وعدد حروفه ، ولا يحدث الإدغام فيه مثل : شد ، ومد ، لثلا تيطل

(١) الرضي ، شرح الشافية ١/٦٧ .

(٢) شرح التصريح ٢/٤٤٦ .

(٣) الاستدراك ٣٩-٤٠ .

(٤) شرح المفصل ٧/١٥٤-١٥٥ . ذكرهذين الضربين محمد محيي الدين

عبد الحميد في تكملة تصريف الأفعال .

الموازنة ليكون ، ويبطل الغرض من اللاحق ، وهذا القبيل من اللاحق هو مطرد  
ومقيس ، حتى لو اضطر ساجع أو شاعر إلى مثل ضرب وخرج  
(١)  
جاز له استعماله وأن لم يسمعه من العرب لكثرة ما جاء عنهم من ذلك )) . وهذا  
القياس الذي ورد في تكرار لام الكلمة لا يجوز إلا للشاعر أو الساجع وقد ذكر هذا  
الكلام ابن جنى في موضعين من كتابه المنصف : قال ابن جنى : (( وسألت  
أبا علي عن هذا الموضع في وقت القراءة بالشام والعراق جميعاً ، وأنا أثبت  
ما تحصل من قوله فيه فقال : لو اضطر شاعر الآن ، لجاز أن يبني من ضرب  
اسماً وفعلًا وصفةً وما شاء من ذلك ، فيقول : ( ضرب زيداً عمراً ، ومررت  
برجل ضرب ، وضرب أفضل من خرج ) لأنه اللاحق مطرد ، وكذلك  
كل مطرد من اللاحق ، نحو هذا ( رجل ضربي ) ، لأن هذا اللاحق مطرد ،  
وليس لك أن تقول : هذا رجل ( ضيرب ، ولا ضورب ) ، لأن هذا  
(٢)  
لم يطرد في اللاحق )) .

ويلاحظ هنا أن ابن جنى زاد بناءً مقيساً ، وليست الزيادة فيه  
للتكرار ، وهو بناءً فعلى .

(( الضرب الثاني من النوع الأول يكون بزيادة حرف من غير  
جنس حروف الكلمة ، وهذا إما يكون من حروف الزيادة ( اليوم تنساه ) وأمثله  
كثيرة ، قالوا إن جهور على وزن فعول ، وحوقل على وزن فوعل ، والياء  
في شيطان ، وبيطر على وزن فيعل ، والألف في سلقى وقلعى ، على  
وزن فعلى ، والتون في قلنس على وزن فعئل وهذا ملحق ، بدحرج ، وسرهف

(١) شرح المفصل ١٥٥/٧ .

(٢) المنصف ٤٣/١ - ٤٤ وانظر ١٨٢ من المرجع نفسه .

ويكون متعدياً ولازماً فالمتعدى منه نحو صومعته ، وبيطرته ، وللأزم مثل  
حوقل وبيقر ، يقال حوقل الشيخ إذا أدير عن النساء ، وبيقر إذا هاجر  
من موضع إلى موضع ، وهذا القبيل مقصور على السماع لقلته (( (١) .

ومنه كذلك فعيل نحو شريف ورهبياً ، وفتعل نحو سنبل وشنتر ،

فهذه ثمانية أبنية بإضافة النوع الأول إليها أصلها من الثلاثي وقد زيد فيها  
حرف لغرض الإلحاق بالرباعي المجرد (٢) . وما يدل على صحة الإلحاق بالرباعي

اتحاده في المضارع معه وفي المصدر نحو يشمل ، ويجلب ، وحوقل ، وبيطر ،

ومصدره الشملة ، والجلبية ، والحوقلة ، والبيطرة ، مثل مصدر الرباعي ، نحو

الدرجة والزلزلة ، والقلقة . وما جاء على فيعال نحو حيقال

قال الشاعر :

يا قوم قد حوقلت أو دنوت      وشرحيقال الرجال الموت (٣)

ففيعال هنا ملحقة بفعال نحو السرهاف ، وقالوا سلقية سلقاء ، فهو

فعلاء ملحق بفعال كالسرهاف ، والزلزال ، والإلحاق أكثر بالمصدر الأول

لأنه - اعني فعله - اظب في الرباعي وألزم ، ولم يأت منه في بعض الأفعال

فعال فقد قالت العرب دحرجته دحرجة ، ولم يسمع الدحراج ، ولذلك

قال سيبويه : إنك تقول : دحرجته دحرجة واحدة . تجسيء ،

بالواحدة على المصدر الأغلِب الأكثر .

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٥٥/٧ .

(٢) تكملة في تصريف الأفعال للشيخ محي الدين عبد الحميد ٥٩٩/٢ .

(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٥٥/٧ .

فأما ما ذكره الزمخشري من أن تجليب التي على وزن تفعلل ،  
وتجورب على وزن تفوعل ، وتشيطان تفعيل ، وترهوك تفعلول من أنها  
من ملحقات تدحرج ، فقد علق عليه ابن يعيش بقوله : (( إنه كلام فيه  
تسامح لأنه يوهم أن التاء مزيدة فيها للألحاق وليس إلا كذلك لأن حقيقة  
الألحاق في تجليب إنما هي بتكرير الباء ، ألحقت جليب بدحرج ، والتاء  
دخلت لمعنى المطاوعة ، كما كانت كذلك في تدحرج ، لأن الإلحاق  
لا يكون من أول الكلمة ، إنما يكون حشواً أو آخراً ، وكذلك تجورب ، وتشيطان ،  
وترهوك ، والألحاق بالواو والياء لا بالتاء على ما ذكرنا )) (١) .

وكذلك ترهياً تفعيل ، وتقلسى تفعلى (٢) .  
وذكر ابن يعيش أن تمسكن ، وتغافل ، وتكلم الزيادة فيها  
ليست للألحاق ، وإن كان على عدة الأربعة أحرف ، فقولهم :  
فتمسكن شاذ ، ومن قبيل الغلط كذلك تمدرع ، وتمندل ، والصواب  
تسكن ، وتمدرع ، وتمندل (٣) ، ويذكر الرضي أن رأي النحاة في تمدرع ،  
وتمندل ، وتمسكن التي على وزن تفعلل إنه ملحق ، لا بد أن ينظر فيه  
لأنها ، وإن وافقت تدحرج في كل التصاريف إلا أن زيادة الميم فيها  
ليست للألحاق ، بل هي توهم وغلط حيث إنهم ظنوا أن ميم منديل ومسكين  
ومدركة هي فاء الكلمة كقاف في قنديل ودال درهم ، والقياس  
هو تمدرع وتمندل وتسكن . هي في الحقيقة على تفعلل لكن في توهمهم  
على تفعلل . وقد ذكر ابن الحاجب أن تغافل وتكلم ملحق بتدحرج ، وقد

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ / ٤٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) تكملة في تصريف الأفعال للمشيخ محي الدين عبد الحميد في ذيل شرح

ابن عقيل ٢ / ٥٩٩ .

(٣) شرح المفصل ٧ / ١٥٦ .

اعترض عليه الرضي قائلًا (( قد تقدم أن نحو تكلم وتغافل ليس ملحقا وان كان  
في جميع تصاريفه كتحرج )) (١)

وقد تقدم قول الرضي : (( ولما لم يؤد الألف إلى تحريك الألف وسطا  
من الفعل حكم الزمخشري وتقبله المصنف بكون ألف نحو تغافل للإلحاق  
بتدحرج ، وهو وهم ، لأن الألف في مثلها غالبية في افادة معنى كون الفعل بين  
اثنين فصاعدا ، ولو كان للإلحاق لم يدغم نحو تمام وتراد ، كما لم يدغم  
نحو مهرد كما بينا ، ولو كان الألف في تغافل للإلحاق لكان في مصدره  
واسم فاعله ومنعوله أيضا ، فلم يصح إطلاق قولهم : " إن الألف لا تكون  
للإلحاق في الاسم وسطا " )) (٢)

وذكر ابن يعين أنه ورد كون زيادتهما للإلحاق بأن الألف تفيد معنى  
، وكذلك التضعيف ، ومعروف أن زيادة الإلحاق لا تفيد معنى على سبيل  
الاطراد .

وان الألف في تغافل ليست للإلحاق ، لأن الألف لا تكون حشوا  
ملحقة ، لأنها مدة محضة ، فلا تقع موقع غيرها من الحروف ، إنما تكون  
للإلحاق اذا وقعت آخرًا ، لنقص المد فيها ، مع أن حقيقة الإلحاق اذا  
وقع آخرًا إنما هو بالياء ، ولكنها صارت ألفا لوقوعها موقع المتحرك وقبلها  
فتحة مع أن حقيقة الإلحاق اذا وقع آخرًا إنما هو بالياء ، لكنها  
صارت ألفا لوقوعها موقع المتحرك ، وقبلها فتحة أجازت قلبها ألفا ، وكذلك  
تكلم ، فالتضعيف في العين لا يكون الحاقًا ، وإطلاق الزمخشري للإلحاق من  
قبيل السهو . (٣)

(١) شرح الشافية ١/٦٧، ٦٨

(٢) م ن ، ١/٥٧-٥٨

(٣) شرح المفصل ٧/١٥٦

وفي نهاية هذا النقاش الطويل بين العلماء في تجليب ، وتجورب ،  
وتشيطن ، وترهوك رأى ابن يعيش - وأرى معه ذلك - أن المزيد لللاحق  
هو اليا في تشيطن ، والواو في تجورب ، وأن التاء هذه لمعنى المطاوعة ،  
وأضيف الى ذلك تفعيل في نحو ترهياً ، وتفعل في نحو تقلس ، وقد  
قال هذه المقالة ابن عقيل ونصه أوضح ، قال : (( ويلحق بالرباعي المزيد  
فيه بحرف واحد ( وهو ياء " تفعل " ) سبعة أبنية أصلها من الثلاثي  
فزيد فيه حرف لللاحق ثم زيدت عليه التاء )) وهذه الأبنية هي  
تجليب ونحوها ، وقد بينت أن هذه الأبنية قامت على الملحق بالرباعي  
المجرد نحو جلبب ، فجلبب ألق أولاً بدحرج ، ثم زيدت عليه التاء ))

وقد عد الزيدى أبنية هذا النوع بقوله : (( فـجـد جاء من هذا  
الباب افعليل قالوا اهبيخ الرجل اذا تبخر ، وافعول قالوا اعثوجج البعير  
اذا أسرع ، وافونعل قالوا احوصل الطائر اذا اخرج حوصلته )) (٢)  
فهذه ثلاثة أبنية اضافة عليها - فعمل ، وفعل ، وفعل ، وفعل ، وفعل ،  
وفعل وقال (( فهذه كلها تتصرف تصرف تدحرج ، ان هي ملحقة بها وقد  
تلحق التاء أوائلها كما تلحق مدحرج فتأتي على ستة أمثلة وتجري مجرى تدحرج ،  
وقد جاء أيضاً تفعل قالوا تمدرع وتمسكن ، وتلحق النون ثلاثة وتكون الزيادة  
من موضع اللام فتكون على افعلل نحو افعنسس وتجري مجرى استفعل في  
تصرفه . وقد تكون الزيادة أيضاً ياء فتكون على افعلليت مثل اسلنقت واحرنبيت

(١) تكملة في تصريف الافعال للشيخ محي الدين عبد الحميد ٢/٩٩٠٥

(٢) أبو بكر الزيدى ، الاستدراك ٣٩٠

(٣) افعنسس فعل ثلاثي ملحق باحرنجم الرباعي الذي نونه للمطاوعة ،

واللاحق فيه بتكرير لاه ، ولذلك لا تدغم لاه ولا يتعدى . عن شرح

المفصل لابن يعيش ٧/١٥٦٠

الملحق باحرنجت ولا يتعدى الفاعل كما لا يتعدى ما الحق به قال أبو بكر  
: جاء به بعض اللغويين متعدياً وأنشد :

قد جعل النعاس يفرنديني      أدفعه عني و يسرنديني

وهذا محال واحسب البيتين مصنوعين ، فعدتها خمسة عشر مثالا فجميع ابنية  
الثلاثي ثلاثون مثالا غير المزيد منها ثلاثة امثلة والمزيد الملحق بالرباعي  
خمس عشرة مثالا والمزيد غير الملحق اثني عشر مثالا ، وقد جاء فنعل ايضا  
حكى بعض اللغويين سنبيل الزرع واسيل ، وننقع الرجل اذا افتقر وكنشأت  
لحيته وكنشأت عن ابي عبيدة ، وفعيل قالوا طشياً رأيه ورهياً اذا خلط ،  
وافوعل قالوا كوهد الفرخ ارتعد وكذلك اكوال الرجل قصر وهو كوالل (١)

ب - النوع الثاني : وهذا النوع هو الموازن من غير اللاحق ، وهو على ثلاثة  
أبنية : أفعل ، وفعل ، وفاعل نحو : أخرج ، وأكرم ، وجرب ، وكسر  
وقاتل وحارب . وهذه الأبنية ، وإن كانت على وزن دحرج في الحركات ،  
والكسنيات فذلك شيء كان بحكم الاتفاق ، وليست الموازنة فيها مقصودة ،  
والدليل اختلاف مصادرها نحو أكرم اكراما ، وكسرتكسيرا ، وقاتل مقاتلة ،  
وقتالا ، فلما لم تأت مصادرها على الدرجة والزلزلة فلما خالفت مصادرها  
الرباعي عرف أنها ليست لللاحق وإن اتفقت في المضارع ، لأن الاعتبار بالمصادر  
التي هي أصلها .



وأمر آخر يدل على ما ذكرت أن ما زيد لللاحق ليس غرضه الا اتباع لفظ للفظ آخر نحو واو جمهور التي دخلت للاحق بناءً الثلاثي <sup>ب</sup>ببناءً دخرج الرباعي ، فهو شيء يخص اللفظ من غير أن يحدث معنى وهكذا الابنية الثلاثة : <sup>أ</sup>أفعل ، <sup>ب</sup>وفعل ، <sup>ج</sup>وفاعل - فالزيادة في كل واحد منها أفادت معنى لم يكن من قبل <sup>(١)</sup> . وزاد الزبيدي قوله : (( وتلحق التاء فاعل فيكون على تفاعل ... وذلك نحو تعاضم وتراكم ، وتلحق التاء فعل فيكون على تفعل ... نحو تعجلت وتكبرت ... فعدتها خمسة امثلة )) <sup>(٢)</sup> .

وقد دمج صاحب المقاصد الشافية قسمي النوع الأول والنوع الثاني بعضهما مع بعض واكتفى بذكر عدد أحرف الزيادة في قوله (( ويصير الى الأربعة بزيادة واحد لللاحق ولغير اللاحق )) <sup>(٣)</sup> فادخل ضربى النوع الأول والثاني والثالث بعضها ببعض دون تفريق بينها . وانما اهتم بعدد حروف الزيادة فذكر أنه يصير الى أربعة بزيادة حرف واحد ، ويصير الى الخمسة بزيادة حرفين ، ويصير الى الستة بزيادة ثلاثة أحرف .

### ج - النوع الثالث : هو غير الموازن .

ولهذا النوع سبعة أبنية ، وهي : انطلق ، واقتدر ، واستخرج ، واشهب ، واشهب ، واغدون ، واعلوط ، وهذا النوع لزم أوله همزة الوصل ، والسبب هو سكون أولها ، وإنما سکن كراهية أن يتوالى فيها

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٥٦/٧ ، وانظر عضية في المغنى في تصريف

الافعال ٧٩ .

(٢) ابوبكر ، الاستدراك ٣٨ .

(٣) الشاطبي ورقة ١١٨-١١٩ .

أكثر من ثلاث متحركات ، ألا ترى أننا لوحركنا النون من انطلق والطاء واللام والقاف لتتابعت أربعة متحركات ، وهذا غير موجود في كلام العرب (١) . وهذا النوع له أربعة أبنية من المزيد بثلاثة أحرف هي :

- استفعل - والزيادة فيه همزة الوصل والسين والتاء قبل الفاء .
- وافعول - والزيادة بهمزة الوصل قبل الفاء ، وتضعيف العين ، وزيادة واو بين العينين .
- وافعول - بزيادة همزة الوصل قبل الفاء ، وواو مشددة بين العين واللام .
- وافعال - بزيادة همزة الوصل قبل الفاء ، والفاء بعد العين وتضعيف اللام .

وثلاثة أبنية من المزيد بحرفين ، وهي :

- انفعل - بزيادة همزة وصل ونون قبل الفاء .
- وافتعل - بزيادة همزة وصل قبل الفاء وتاء بين الفاء ، والعين .
- وافعل - بزيادة همزة وصل قبل الفاء وتضعيف اللام (٢) .

وقد ذكر الرضوي أن المد قد يحدث في صيغة افتعل فنقول استكان ، قيل : إن أصله استكن ، ولكن الفتح أشبه كما في قول الشاعر :

ينباع من نَفري غضوبِ جَسرةٍ      زيافةٍ مثلِ الغثيقِ المكدمِ

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٥٦/٧ .

في هذه الصيغة أنظر عضية في المغنى

في تصريف الأفعال ٢٩-٨٠ في المزيد بثلاثة أحرف وفي المزيد بحرفين .

(٢) تكلمة التصريف لمحمد محي الدين عبد الحميد ٥٩٨/٢ .

الآن الاشباع في استكان لازم عند القائل ، بخلاف ينباع .  
ثم ذكر أنها قد تكون استفعل من الكون أو من الكين ، وأن السين  
للانتقال كما في استحجر ، أي : انتقل إلى كون آخر ، أي : حالة أخرى  
من العزة إلى الذلة أو صار كالكين وهو لحم داخل الفرج أي في اللين والذلة (١)  
وفي صيغة افتعل أيضاً أورد ابن جنى كلاماً عن الهمة والسين والتاء ،  
وذلك عندما ذكر أن العرب أجازت اتصال هذه الأحراف بالفعل ، ثم ذكر  
أن العرب قالت استخذ فلان أرضاً . وقال إن عنده في ذلك قولين :  
أحدهما : أنه يجوز أن يكون أصله اتخذ ، ووزنه افتعل ، من قوله  
تعالى \* لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا \* ، ثم انهم أبدلوا من التاء الألى التي هي  
فأفتعل سينا ، مثلما حصل في إبدال التاء من السين في ست ، لأن أصلها  
سدس ، فلما كانت كل من التاء والسين مهموستين فإنه يجوز إبدال كل واحدة  
منها من الأخرى .

وثانيهما : أنه يجوز أن يكون أراد استخذ ، أي استفعل فحذفت  
التاء الثانية وهي فاء الفعل (٢) .

وناقش الكوفيون صيغة اسفعل التي زعم سيبويه وأبو زيد أنه لا يوجد  
لها مثال إلا فعل واحد ، واسطاع يسطيع بمعنى أطاع يطيع ، وأن السين  
زائدة عن العرب في السماع ، والكوفيون ينفون زيادة السين وحدها لأنها  
لم توجد في كلام العرب ، وإنما هو اسطاع ، فأسقطت العرب التاء فإذا

(١) شرح الشافية ١/٦٩ - ٧٠ .

(٢) الكهف / ٧٧ .

(٣) ابن جنى ، سر صناعة الأعراب ١/٢٠٩ .

سئلوا ؟ فلم ضمنت أول المضارع ؟ قالوا : إنها لما أسقطت التاء  
أشبهت أفعال يفعل<sup>١</sup> (١) . وما قاله الكوفيون صحيح ، فزيادة السين وحدها  
غير معهود ، بل تلازمها التاء .

وفي نهاية حديثي عن الثلاثي المزيد لا بد من توضيح أن أبنية  
المزيد فيه من الثلاثي على ثلاثة أضرب هي : موازن للرباعي على طريق  
اللاحق وذلك أن يكون الغرض من الزيادة تكثير الكلمة لتلحق بالرباعي  
لا لفادة معنى توسعا في اللغة ، وعدتها خمسة عشرونا .

والثاني موازن له لا على سبيل اللاحق وذلك أن الموازنة لم  
تكن لغرض لفظي ، وإنما الزيادة لمعنى آخر والموازنة حصلت بحكم  
الاتفاق ، وعددها خمسة أوزان .

والنوع الثالث غير موازن ، وعددها سبعة أوزان وقد وجدت أن الزيدى خير من

تحدث عن جميع هذه الأنواع ووفاهما حقها من الشرح والتفصيل في جميع  
أقسامها وقد اتضح لي من ذلك أن عدد الأفعال الثلاثية المزيدة التي ثبتت  
زيادتها هي سبعة وعشرون بناءً موزعة على النحو التالي :

خمسة عشرونا منها تمثل في ضرب النوع الأول الذي ينقسم إلى قسمين :

أ - الملحق بالرباعي للموازنة وله وزن واحد وهو فعلل نحو جلبب

والزيادة فيه بتكرار اللام والموازنة في الحركات والسكنات وعدد

حروفه دون ادغام فيه لأنه لو حدث بطلت الموازنة وهذا النوع

من اللاحق هو المطرد في القياس ، لأنه لو احتاج شاعر أو ساجع

(١) ابن خالويه ، ليس في كلام العرب ١٠٤ - ١٠٥ .

إلى استخدام ضربب وخرج جازله ذلك .

ب - والضرب الثاني من النوع الأول يكون بزيادة حرف من غير جنس حروف

الكلمة وإنما يكون من جملة حروف ( اليوم تنساه ) وامثلته هي :

جهور ، وحوقل ، وشيطان ، وسلقى ، وقلنس ، وشريف ، وسنبل ، فهذه

سبعة أبنية يضاف لها النوع الأول فتصبح ثمانية أنواع يضاف لها

سبعة أبنية أخرى : افعل اهبخ الرجل افوعل ، واعثو جج البعير ،

وافوفعل احونصل الطائر ، وتمفعل نحو تمدرع ، وافعللل

نحو اقنسن ، وفعل طشياً رايه ، وافوعل اكوهيد الفـرخ

ارتعد .

والنوع الثاني وهو الموازن من غير اللاحق وفيه خمسة أبنية هي :

أفعل ، وفعل ، وفاعل نحو أخرج ، وجرب ، وقاتل وتفاعل نحو تعاضم وتفعل

تعجلت . وهذه الأبنية على وزن دحرج في الحركات والسكنات بحكم الاتفاق فقط وليست

الموازنة مقصودة فيها يدل اختلاف مصادرها ومخالفتها مصادر الرباعي فلذلك

عرف أنها ليست لللاحق وإن اتفقت في المضارع لأن الاعتبار

بالمصدر .

و

والنوع الثالث هو غير الموازن وهو سبعة أبنية نحو انطلق ، واقتدر ،

واستخرج ، واشهب ، واشهب ، واغدون ، واغلوط ، فهذه سبعة

وعشرون بناءً ، وهي عدة الأفعال الثلاثية المزيدة .

(( صيغة أفعل في التعجب ))

قبل حديثي عن صيغة أفعل التي للتعجب لا بد من الإشارة إلى أنني  
أفردت أفعل التي للتعجب بالحديث لأنها هي الصيغة التي لا يختلف النحاة  
حول قياسيتها ، قال سيبويه : (( هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر  
مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه ، وذلك نحو قولك ما أحسن عبد الله  
زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب ،  
وهذا مجرد تمثيل ولكنه ولم يتكلم به .... ، ويتاوه أبدا من فعل ، وفعل ، وفعل  
وأفعل ، هذا لا أنهم لم يريدوا أن يتصرف ، فجعلوا له مثلا واحدا يجرى  
(١)  
عليه (٢)

وفهم من هذا أن أفعل التي للتعجب مقيسة من الفعل الثلاثي ومن  
الفعل المزيد بالهمزة في أوله نحو : أعطى ، يجوز أن يقال حسن وما  
أحسن ، وأعطى ، وما أعطى .

وقد ذكر سيبويه في موضع آخر (( أنك لا تقول : ما أحمره ، ولا ما أبيضه ،  
ولا تقول في الأعرج : ما أعرجه ! ولا في الأعمى : ما أعشاه ! إنما تقول :  
ما أشد حرته ! وما أشد عشاه ! وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن  
فيه أفعل به رجلا ، ولا هو أفعل منه ، لأنك تريد أن ترفعه من غاية  
دونه ، كما أنك إذا قلت : ما أفعله ، فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية  
الدنيا ، والمعنى في أفعل به وما أفعله واحد وكذلك أفعل منه )) (٢)

(١) سيبويه ، الكتاب (١/٧٢-٧٣) .

(٢) سيبويه ، الكتاب (٤/٩٧) .

ومن نص سيبويه نعرف أن شروط صوغ أفعل في التفضيل والتعجب  
واحدة ، ولذلك يشبه النحاة : أفعل التي للتعجب بأفعل التي للتفضيل ،  
ولما كان أفعل التي للتفضيل لا تعتل صارت كذلك أفعل في التعجب ، وقد  
عبر المازني عن هذه المشابهة بقوله : (( وفعل التعجب مشبه بالاسماء ،  
نحو : ما أقوله للحق ، وما أبيعه ، وما أصوته لنفسه . . . وهو مشبه بقولهم  
( هذا أقول منه وأبيع منه وأسير منه ، لقرب معناه منه ) وفسر أبو الفتح  
ابن جني هذه المشابهة بقوله : (( إنما أشبه الأسماء لأنه لا يتصرف والأسماء  
كذلك لا تتصرف فلذلك صحح فقيل : ( ما أقومه ) وأنت لا تقول :  
( أقوم زيد عمرا ) في معنى أقامه ، ومن هنا لحقه التحقير ، في نحو  
قولهم : ( ما أميلحه ، وما أحيسنه ) (( (١)

وقد استكمل ابن مالك شروط صوغ أفعل في التعجب - وهي أيضا  
شروط أفعل في التفضيل بقوله : (( ولا بناء هذين الفعلين أفعل وأفعل  
به من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل معناه لكثرة غير مبني للمفعول  
ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلا )) .

(( وقد يبينان من فعل المفعول إن أمن اللبس ، ومن فعل أفعل  
منهم عسر أو جهل ، ومن مزيد فيه ، فإن كان أفعل قياس عليه ، وفاقاً  
(٢)  
لسيبويه )) .

(١) المنصف ١/٣١٥ - ٣١٦ .

(٢) التسهيل ص ١٣١ وانظر المساعد ٣/١٦٠ - ١٦٥ .

(( هل هذه الزيادات مقيسة ))

وبعد أن فرغت من هذه الزيادات يجب أن أذكر حكمها من حيث القياس والسمع - ذكر الرضي أن هذه الأبنية الحادية والعشرين سماعية ، ولا يجوز القياس فيها ، ولا معانيها على أن بعض العلماء كانت لهم آراء في بعض هذه الصيغ وسوف أسوق بعض آرائهم قال الرضي : (( وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً ، فليس لك أن تقول مثلاً في ظرف : أظرف ، وفي نصر : أنصر ولهذا رد على الأُخفش في قياس أظن وأحسب وأخال على أظم . وأرى ، وكذا لا تقول : نصر ولا دخل ، وكذا في غير ذلك من الأبواب ، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين ، وكذا استعماله في المعنى المعين ، فكما أن لفظ أذهب وأدخل يحتاج فيه إلى السماع فكذا معناه الذي هو النقل مثلاً ، فليس لك أن تستعمل أذهب بمعنى أزال الذهب أو عرض للذهب أو نحو ذلك ))<sup>(١)</sup> وكلام الرضي السابق ليس على إطلاقه لأنه يوجد بعض الصيغ التي حدث فيها اختلاف بين العلماء ، هل هي مقيسة أو مسموعة كصيغة ( أفعل ) وصيغة ( فاعل ) وصيغة ( انفعال ) وصيغة ( افتعل ) ؟ ، وأول صيغة اختلاف في القياس عليها هي صيغة ( أفعل ) الفعل الثلاثي الذي تدخل عليه همزة النقل ، فتعديه إلى مفعول إن كان لازماً ، وتعديه إلى اثنين إن كان متعدياً إلى مفعول واحد ، أو إلى ثلاثة إن كان متعدياً إلى اثنين<sup>(٢)</sup> .

(١) شرح الشافية ١/ ٨٤ - ٨٥ .

(٢) محمد الخضر حسين ، القياس في اللغة العربية ٥٦ .



وقد ساق الدكتور محمد البنا آراء العلماء حول قياسية صيغة أفعل فقال :<sup>٥</sup>

(( وفي التعدى بالهمزة مذاهب جمعها أبو حيان ، وهي :

١ - أنه سماعٌ في اللازم والتعدى ، وينسب إلى المبرد ، وقد نسب السهيلي

إلى سيبويه أيضا فقال : (( وليس مذهب سيبويه طرد القياس فـ

جميع الأفعال )) وعقب عليه بقوله : (( هو الصحيح )) والحق مع

السهيلي ، فقد عقد سيبويه لذلك بابا هو : باب افتراق فعلت

وافعلت في الفعل للمعنى ، ذكر فيه أن النقل بالهمزة كثيرٌ غير مطرد ،

وعبارته هي: (( فأكثر ما [ أى الذى ] يكون على فعل إذا أردت

أن غيره أدخله في ذلك يبني الفعل منه على أفعلت )) ونسب

على أفعال لم تتعد بالهمزة ، قال : (( وقالوا : ظرف و ظرفته

ونبل ونبلته ، ولا يستنكر أفعلت فيها ، ولكن هذا أكثر واستغنى به .

٢ - أنه قياس فيها ، ونسب إلى أبي الحسن الأخفش والفراسي ،

٣ - أنه قياس في اللازم إذا لم تدخل عليه الهمزة لمعنى آخر ، سماع

في التعدى ، ونسب إلى سيبويه وأخذ به مجمع اللغة العربية

بمصر .

٤ - أنه مقيس في كل فعلٍ إلا في علم وهو مذهب أبي عمرو .

٥ - مذهب السهيلي :

وقد وضع السهيلي أصلاً للتعدية في اللازم والتعدى ، وأصله في

اللازم هو : (( أن تنظر في كل فعلٍ حصل منه في الفاعل صفة ما ، فهو

الذى يجوز فيه النقل ، لأنك إذا قلت : أفعلته فإنما معناه جعلته على

هذه الصفة ، ولما ينكسر هذا الأصل في غير التعدى )) والمقصود بالفعل

(١) انظر - الخضر حسين في القياس في اللغة العربية ٥٦-٥٧-٥٨ في

هذه المذاهب الأربعة سوى مذهب أبي عمرو حيث اطلق الكلام فيها

دون تخصيص باسماء لعلمائها سوى مذهب الأَخفش .

اللازم نحو قعد وأقعد، وقام وأقام . والمقصود بالفاعل هو ما صار مفعولا  
بعد التعدية فان أمكن أن يكتسب هذا المفعول صفة لم يكن عليها قبل النقل  
جاز . ويؤخذ من نص المؤلف أن الأفعال التي لا تقبل الإيجار نحو قبح  
وحسن ونبل وسهل - وما كان على شاكلتها لا تتعدى بالهمزة . وقد علق  
المؤلف بقوله : (( وقد تتبعتها في كتب اللغة فلم أجدها معداة بالهمزة ،  
ولا يسوغ فيها ذلك وإن كان سيبويه لم يستنكر أفعال فيها فإنه لم يحدثنا  
بسماع في هذه الأفعال )) ثم يعقب بقوله : (( وأصل السهيلي لهذا نافع  
ينبغي أن يقيد به قرار مجمع اللغة العربية )) .

وعندما يتكلم عن المتعدى بالهمزة فقد  
اشترط أن يحصل للفاعل منه صفة في نفسه غير خارجة  
عنه ، وألا يظهر أثر الفعل في المفعول فنحو ضرب وقتل لا تنقل عنده ، لأن  
الصفة التي من القتل والضرب واضحة ، والأثر ظاهر بالمفعول . وقد مشل  
السهيلي لأفعال المتعدى بطعم زيد الخبز ، وأطعمته ، وبلغ ، وشم وسمع .  
إلا أن كلام السهيلي في المتعدى يحتاج إلى مراجعة .  
ثانياً - صيغة (( فعل )) :

هذه الصيغة مختلف في إجرائها مجرى المقيس عليه وهذا الوزن سمع  
في الفعل اللازم ليتعدى إلى واحد نحو حسن وقبح - وفي الفعل المتعدى  
إلى واحد ليتعدى إلى اثنين نحو ( ملك وبلغ ) ولم يستعمل التضعيف  
في المتعدى إلى اثنين لكي يتعدى إلى ثلاثة . وقد ذكر الخضر حسين أن  
الاختلاف وقع بين علماء العربية في هذه الصيغة فبعضهم رأى أن تضعيف

( ١ ) د . محمد ابراهيم البنا ، أبو القاسم السهيلي ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ .

الفعل ورد بكثرة تقتضي فتح باب القياس فيه دون السماع . وتدبر بعضهم كلام العرب فوجدوهم يعدون أفعالا بهمزة النقل نحو أضحكه وأضجره ، ويعدون أخرى بالتضعيف نحو شرفه وقده ، ويجمعون في أخرى بين الهمزة والتضعيف نحو ذكره وأذكره ، وأضافه وضيفه . فقالوا : يوء خذ في كل فعل بما ورد عن العرب ، وقد بين علماء اللغة في كل فعل الوجه الوارد في الاستعمال من تعديته بهمزة النقل ، أو بالتضعيف ، أو بالوجهين كليهما فيجب اتباع ما سمع من العرب (١) .

ثالثاً : صيغة ( انفعل ) :

وقد بين بعض العلماء أنه ينحى به نحو ما يقاس عليه نظراً لكثرة وروده في الفصح . وقد وجد لهذه الصيغة باباً هو مجيئه مطاوعاً لما كان على ( فعل ) من الأفعال التي يتصور فيها العلاج والتأثير نحو فتحت فافتح ، وليس من باب الأفعال الرباعية نحو أخرجته فانخرج ، ولا الأفعال الثلاثية التي لا علاج فيها نحو فقدته . لأنه بمنزلة قولك لم أجده ، وليس في عدم وجودك للشئ ، أو حصوله بين يديك أو تفرد صورته في ذهنك ، علاج منك حتى يصح لك أن تأتي له بالمطواع الذي بمعنى قبوله للفعل . فالذي يقصر ( انفعل ) على مطاوعة ( فعل ) الذي يكون فيه علاج وتأثير . ذهب إلى أن هذا هو باب المقيس وقد أصاب في الاجتهاد . أما ما ورد من قولهم أطلقته فانطلق ، فموقوف به على السماع . ويذكر أن بعض فلاسفة العرب حملوه على أن العرب نطقوا بالفعل الثلاثي ثم استفنواعنه بالفعل الرباعي ، فانطلق جاء مطاوعاً للفعل الثلاثي المقدر ولم يقصد أن يكون مطاوعاً لأطلق (٢) .

(١) القياس في اللغة العربية ٥٨ .

(٢) ٥٩ - ٦٠ .

رابعاً : صيغة ( افتعل ) :

هذه الصيغة من الأفعال المزيدة وهذا الوزن يأتي مرادفاً لفعليه الثلاثي اللازم نحو رقى وارتقى و أو مرادفاً للمتعدى نحو جلسه واختلسه . وقد بين الخضر حسين أنه لا يوجد خلاف في هذا النوع ، وأنه سماعي ، فليس لك أن تجسء إلى فعل ثلاثي لا زم أو متعدٍ وتصوغ منه فعلاً في وزن افتعل موافقاً له في اللزوم أو التعدية .

وقد يأتي افتعل مطاوعاً لفعل ثلاثي متعدٍ نحو جمع القوم فاجتمعوا . أو مطاوعاً لفعل رباعي نحو أنهضته فأنهض ، وهذا ما يحتمل أن يكون مقيساً لكن علماء العربية يقفون به عند حد السماع (١) .

---

(١) م . ج . ص ٦٠ - ٦١ .

## البحث الثاني : المنعدي واللازم من الثلاثي المزيد

( أتى مزيد الثلاثي متعدياً ولازماً مثل الفعل الثلاثي المجرد ، فصيغة فعلل لا تكون إلا متعدية نحو ( جلببه ) و ( شمله ) ، ومن صيغ الثلاثي المزيد التي تأتي متعدية ولازمة ما ورد في قول ابن عصفور : ( فيعمل وفوعل وفعول : تكون متعدية وغير متعدية ، فالمتعدي منها ( يبطر الدابة ) و ( صومع الثريد ) و ( زدهور المتاع ) و ( قلسو الرجل ) . وغير المتعدي ( بيقر ) و ( حوقل ) ، و ( هرول ) و ( عنظى ) ( ١ ) و ( عنظى ) و ( خندي ) . ( ٢ )

فعملل : يكون متعدياً نحو ( قلنس ) .  
تفعلل وتفيعل وتفعلى وتفعئل وتفوعل وتتمفعل وتفعول : أكثر ما تجيء غير متعدية لأنها مطاوعة للفعل الذي دخلت عليه التاء في الغالب نحو ( دحرجته فتدحرج ) و ( مدرعته فتدروع ) وكذلك باقيها فكان الغالب عليها - لذلك - عدم التعدى حتى تكون ك ( انفعل ) .

تفعلت : ولا يكون متعدياً نحو ( تعفرت ) ( ٤ )  
تفاعل : تكون متعدية وغير متعدية . فالمتعدي نحو ( تقاضيته ) وغير المتعدية : ( تفاعل ) وإنما يجوز أن نقول : ( تفاعله ) وتعديه

( ١ ) عنظى : فحش .  
( ٢ ) عنظى : صار بديكاً .  
( ٣ ) عنظى : أى صار خليعاً .  
( ٤ ) المستع / ١ ، ١٨٠ ، ١٨١ . وانظر المنصف لابن جنى ٧١ / ١ حيث ذكر

أن انفعل لا يكون متعدياً البتة وانظر المنصف لابن جنى ٨٤ / ١  
أن فوعلت ، وفيعلت حيث ذكر أنها تأتي متعدية ولازمة . وذكر في صفحة ٩٢ أن صيغة تفاعل تكون متعدية ولازمة .

إلى مفعول إذا لم يكن المفعول فاعلاً نحو ( تقاضيت الدين ) ( ١ )

وقال الزمخشري : ( ( و تفاعل لما يكون من إثنين فصاعداً نحو تضاربا وتضاربوا ولا يخلو من أن يكون من فاعل المتعدى إلى مفعول أو المتعدى إلى مفعولين فإن كان من المتعدى إلى مفعول كضاربا لم يتعد ، وإن كان من المتعدى إلى مفعولين نحو نازعت الحديث وجاذبته الثوب وناسيته البغضاء .. تعدى إلى واحد كقولك تنازعا الحديث وشوتجانينا الثوب وتناسينا البغضاء ) ( ٢ )

وتفعل تكون متعدية وغير متعدية نحو ( تلقفته ) ( ٣ )

قال تعالى \* تلقفا ما يأفكون \* ( ٤ )

( ( وغير المتعدى نحو تحوب وتأثم ) ( ٥ )

ومن مزيد الثلاثي : ( ( وافعللل وافعللى : وقال ابن عصفور : أما ( افعللل ) فلا

يكون أبداً متعدياً نحو ( اقعنسس ) ، و ( احرنجم ) ( ٦ )

وأما ( افعلليت ) فزعم أبو الفتح أنه يكون متعدياً وغير متعدٍ ،

فغير المتعدى نحو ( احرنبي الديك ) والمتعدى نحو ( اغرندي ) ( ٧ )

و ( اسرندي ) قال الراجز :

قد جعل النعاس يغرنديني أدفعه عني ويسرنديني

وزعم سيبويه أنه لا يتعدى ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، إذ لم يسمع

متعدياً إلا في هذا الرجز ، وغالب الظن فيه أنه مصنوع . قال ( أبو بكر ) الزبيدي

أحسب البيتين مصنوعين ( ٨ )

أفعل يكون متعدياً وغير متعدٍ فالتعدى ك ( أكرم ) وغير المتعدى ك

( أخطأ ) ( ٩ )

( ١ ) ابن عصفور ، المتع ١ / ١٨١ - ١٨٢ .

( ٢ ) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧ / ١٥٨ - ١٥٩ .

( ٣ ) ابن عصفور ، المتع ١ / ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ . انظر المنصف لابن

جنى ١ / ٩١ - ٩٢ حيث ذكر أن صيغة تفعل متعدية ولازمة .

( ٤ ) الآية ١١٧ من سورة الاعراف .

( ٥ ) ابن عصفور ، المتع ١ / ١٨٣ - ١٨٥ - ١٨٦ . وانظر ابن جنى في المنصف ١ / ٨٦ في افعللل حيث ذكر عدم تعديته . وانظر قول الزبيدي في الاستدراك ٣٩ .

ومن النوادر في صيغة ( أفعل ) أن يكون الذي يالهزمة لا زماً  
والثلاثي هو المتعدى قال في اللسان ((كبه لوجهه فانكب : أي صرعه ،  
واكب هو على وجهه ، وهذا من النوادر يقال : أفعلت أنا ، وفعلت غيري ،  
يقال : كب الله عدو المسلمين ، ولا يقال : أكب)) (١) .

(( وفاعل تكون متعدية نحو ( ضاربت ) و ( شامت ) وقد  
تكون غير متعدية نحو ( سافر ) .  
وفعل : يكون متعدياً وغير متعدٍ فالمتعدى نحو ( كسرت ) و  
( قطعت ) وغير المتعدى سبح )) .

(( وصيغة انفعال لا تكون متعدية أبداً وإنما تجيء في كلام العرب

للمطاوعة .

والمطاوعة لها وجهان إما أن تريد من الشيء أمراً فتبلغه بأن يفعل  
ما تريده ، إن كان ما يصح منه الفعل نحو : أطلقتته فانطلق . وإما بأن يصير إلى مثل  
حال الفاعل الذي يصح منه الفعل وإن كان لا يصح الفعل منه نحو : (( قطعت الحبل فانقطع وكسرت  
الحب فانكسروا يكاد يكون فعل منه ( أي من انفعال ) إلا متعدياً ، حتى تمكن  
المطاوعة والانفعال ، ألا ترى أن قطعتته وكسرتته متعديان ، قال أبو علي :  
قطعت الحبل فانقطع . وقد جاء فعل منه غير متعدٍ (٢) ، أنشد أبو علي عن  
أبي الحسن طوي بن سليمان الأخفش :

وكم منزل لولاي طحت كما هوى  
بأجرامه من قلة النيق منهوي

(١) حاشية شرح الشافية للرضي ١/ ٨٨ - ٨٩ . وانظر لسان العرب لابن منظور ٦٩٥

مادة كيب .

(٢) ابن عصفور ، الممتع في التصريف ١/ ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ .

وإنما هو مطاوع هوى إذا سقط، وهوى غير متعد كاترى، وقد جاء في هذه القصيدة (منخو) قال أبو علي: إنما بنى من هوى، وغوى منفلا فقط لضرورة الشعر، وعليه قالوا: (شويت اللحم فانشوى) وقد قالوا (اشتوى) وليس في كثرة انشوى (١).

فانفعل لازم وأصله لا يكاد يكون إلا متعديا وأتى بالبيت من أجل هوى.

(( وافتعل تكون متعدية، وغير متعدية. فالتعدية نحو (اكتسب) وغير التعدية نحو افتقر )) (٢).

وحكم افتعل إلا تبني إلا ما كان (فعل) منه متعديا  
نحو: اقتطع من قطع، وكذلك احتويت من حوى وقد جاء  
من اللازم في الشعر قال الراجز:

حتى إذا اشتال سهيل في السحر  
كشعلة القابس ترمي بالشـرر

فهذا من (شال يشول) وهو غير متعد بدلالة قول الراجز:

\* يشول بالمحجن كالمحروق \*

ولو كان متعديا لقال: (يشول المحجن) (٣).

(١) ابن جنى، المنصف ١/٧٢، ٧٣.

(٢) ابن عصفور، المتع ١/١٩٢.

(٣) م ١٠، ١٩٣/١٠، وانظر المنصف لابن جنى ١/٧٥، ٧٦.



قال : أنشد أبو عبيدة :

بدا منك غش طالما قد كتته      كما اكتتمت داء ابنها أم مدوى

يقول ابن جنى فمدو : مفتعل ، وأصله من الدو والأصل مدتو (( (١) .

واستفعل : تكون متعدية نحو ( استحسنت الشيء ) وغير متعدية نحو ( استقدم واستأخر ) .

وافعال : ولا يكون متعديا لأنه موضوع للألوان ، نحو قولك :  
( اشهاب ، واسواد ) .

وأفعل : هو مقصور من افعال لطول الكلمة ، نحو : احمره واسود ،

ولا يجوز ان يتعدى لأن أصله الذى قصر منه لا يتعدى (٢) . وقد ذكر السيوطي

اختيار ابن عصفور له ، بقوله : (( وتلي عينه ألفا نحو احمار واحوال ( وثيل ) وعليه  
الخليل ( هو الأصل ) وافعل المقصور منه واختاره ابن عصفور بدليل أنه ليس

شيء من افعل إلا ويقال فيه افعال )) (٣) ذكر ابن جنى في المنصف قول

سيبويه : (( ولا يكون متعديا ، ليس في الكلام افعالته )) (٤) .

وافعول : يكون متعديا وغير متعديا فالمتعدى ( اعلوط المهر ) (٥)

وغير المتعدى نحو ( اجلوز ) (٦) وقد

ذكر السيوطي في الهمع قوله : (( وافعول وافعول وافعيل )) أبنية نوادر ،  
وذكر المثالين السابقين واطاف واعتوجج البعير - أى أسرع - وأهبيخ الرجل

(١) ابن جنى ، المنصف ١/٧٦ .

(٢) ابن عصفور ، المتع ١/١٩٤ - ١٩٥ . وانظر عدم تعدية صيغة افعل في

المرجع نفسه ٨١ وانظر ابن جنى في المنصف ١/٧٧ حيث ذكر أن استفعل  
يجوز متعديا ولا زما . وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٦١ حيث ذكر  
ان استفعل يجوز متعديا ولا زما .

(٣) همع الهوامع ٢/١٦٢ .

(٤) المنصف ١/٧٨ .

(٥) أى تعلق بعنقه وركبه . (٦) المتع ١/١٩٦ . اجلوز : أى طال .

(١)  
أى تكبير ))

وافعول : يكون متعدياً نحو ( احلوليت الشيء ) قال الشاعر:

فلما أتى عامان بعد انفصاله  
عن الضرع واحلولى دمانا يرودها

وروى ابن مقسم العطاي عن ثعلب :

فلو كنت تعطى حين تسأل سامحت

لك النفس واحلولاك كل خليل

وغير المتعدى نحو ( اغدون النبت ) . ومعناه طبال

المبالغة .

افعلل : لا يكون متعدياً ابداً نحو ( اطمان ) و ( اقشعر )

وفي نهاية حديثي عن التعدى واللزوم في الأفعال المزيدة لا بد من

الإشارة إلى أنني اعتمدت في نقل قضية التعدى واللزوم على ابن عصفور في كتابه المتع في التصريف لأنه خير من فهم مقالة الأوائل ، فقد أثار كثيراً

من ابن جنى وغيره ، وهو خير من اعتنى بقضية التعدى واللزوم في الأفعال الثلاثة المزيدة ، بهذا التفرد بين علماء الصرف على حين انشغل جلهم

بالحديث عن معاني هذه الزيادات فأغلقت قضية التعدى واللزوم كما ذكرها ابن عصفور .

(١) همع الهوامع ١٦٢/٢ . وانظر المنصف لابن جنى ٨٢/١ حيث ذكر

أن ( افعولت ) متعدٍ ولازم .

(٢) ابن عصفور ، المتع ١/١٩٦-١٩٧ .

انظر ابن جنى في المنصف ٨١/١ ، حيث ذكر أن ( افعول )

يجوزٌ متعدياً وغير متعدٍ .

## البحث الثالث: صَوْنُ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ مِنَ الْمَزِيدِ

تأتي صيغة المبنى للمجهول من الفعل المزيد بحسب الحرف الذي يبدأ به الفعل، فإن كان تاء زائدة نحو: (تعلم وتقول) ضم الثاني مع الأول، وإن كان مبدوءاً بهمزة وصل ضم الثالث مع الأول نحو: انطلق، واستخرج المعدن هذا في حالة الماضي (١).

أما في حالة المضارع فإنه كما قال ابن جنى: (( فإذا صرت الي بناء الفعل للمفعول وهو الذي يسمى (باب ما لم يسم فاعله) ، انفتح ما قبل الطرف في جميع المضارع، لأن ما قبل الطرف لا يكون في الماضي إلا مكسوراً، ففتح في المضارع؛ لأن هذا لا يختلف في جميع الأفعال التي لم يسم فاعلوها، وذلك قولك: أكرم يكرم، وانطلق به ينطلق، وتغوفل عنه يتغافل )) (٢).

وباب انفعال وافتعل معتل العين فإنه يعامل في البناء للمجهول معاملة الثلاثي الأجوف المعمل العين فيجي فيه اللغات الثلاث نحو: اختير زيد وانقيد له، اختوروا وانقود كما يجي الأشمام (٣).

(١) الحملوى، شذا العرف في فن الصرف ٥١-٥٢.

(٢) ابن جنى، المنصف ١/٩٥.

(٣) عبد الخالق عضية، المغني في تصريف الافعال ١٨٦.



وهو قليل بالنسبة الى الاول (١) .

معاني أفعال :

إنَّ المعنى الذي غَبَطَ على صيغة أفعال هو تعدية الثلاثي ، وهي  
ان يجعل ما كان فاعلاً للآزم مفعولاً لمعنى الجعل ، فاعلاً لأصل الحدث على  
ما كان ، فمثلاً معنى : ( أذهب زيداً ) جعلت زيدا ذاهباً ، فزيد  
هذا مفعول لمعنى الجعل الذي حصل من الهمزة ، وهو فاعل للذهاب كما  
في ذهب زيد ، هذا ان كان الفعل الثلاثي غير متعدٍ صار بالهمزة متعدياً  
إلى واحدٍ هو مفعولٌ لمعنى الهمزة أى - : الجعل والتصيير - كأذهبته ،  
وإن كان متعدياً إلى واحد صار بالهمزة متعدياً إلى اثنين ، الا ول مفعول  
الجعل ، والثاني لأصل الفعل ، وهو الذهاب ، مثل : أحفرت زيدا النهر ،  
فالأول مجعول ، والثاني محفور ، والمجعول مقدم على مرتبة مفعول أصل  
الفعل ، لأن فيه معنى الفاعلية . هذا في حالة الفعل المتعدى إلى واحد  
فقط ، أما في حالة المتعدى إلى اثنين فيصبح بالهمزة متعدياً إلى ثلاثة  
أولها للجعل ، والثاني والثالث لأصل الفعل ، وهما فعلاً أعظم وأرى فحسب (٢)  
والتعدية داخله تحت معنى الجعل وسأزيد الحديث فيما بعد .

قال ابن عصفور ((وصيغة أفعال هذه أتت متعدية مثل (أكرم) ولازمة مثل

(أخطأ) )) .

==== إلى الساكن قبلها ثم تقلب ألفاً )) وذلك لأن هذه الأفعال المزيدة  
عن (( افتعل واستفعل )) إنما تقبل باعتلال أفعالها الثلاثية  
البيسطة لا زيادة فيها فلما كان استنوق واستتيس ونحوهما دون فعل  
بسيط لا زيادة فيه صحت الياء والواو لسكون ما قبلهما عن شرح الشافية

(١) شرح الشافية ٨٥/١ - ٨٦/١ .

(٢) الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ٨٦/١ ، ٨٧ .

ولا فعل هذه أربعة عشر معنى ، وهي :

نفي الغريزة ، وللجعل ، وللتعريض ، ومعنى صار صاحب كذا ،  
(١) والاستحقاق ، والسلب ، والتسمية ، والدعاء ، والوجود ، والوصول ، والهجوم ، والضيء .

الأول : نفي الغريزة : نحو : أسرع ، وأبطأ في سرح ، ويطو ،

فالهزة فيهما ليست للنقل بل الثلاثي والمزيد فيه غير متعديين ، والفرق  
أن سرح ويطو أبلغ ، لأنهما كأنهما غريزة كصغر وكبر . (٢)

الثاني : هو الجعل وهو على ثلاثة أوجه هي :

- أ- أن تجعله يفعل كقولك ( أخرجته ) أي جعلته خارجاً .
- ب- أن تجعله على صفةٍ مثل ( أطردته ) أي جعلته طريداً .
- وأن تجعله صاحب شيءٍ نحو ( أقبرته ) أي جعلت له قبراً . (٣)

ويلحظ من الحديث عن التعدية أنها داخله تحت الوجه الأول من

أوجه الجعل .

الثالث : التعريض : أي أفادت الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولاً  
للتثلاثي معرضاً لأن يكون مفعولاً لأصل الحدث ، سواء صار مفعولاً له أولاً ،  
نحو أقتلت : أي عرضته لأن يكون مقتولاً قتل . وأبعت الفرس :  
أي عرضته للبيع . (٤)

- 
- (١) ابن عصفور ، المتع في التصريف ١/١٨٦ .
  - (٢) الرضى ، شرح شافية لابن الحاجب ١/٨٧ .
  - (٣) ابن عصفور ، المتع في التصريف ١/١٨٦ .
  - (٤) الرضى ، شرح الشافية ١/٨٨ وانظر شرح المفصل لابن يعيـش  
في ١٥٩/٧ معنى التعريض .

والرابع : الصيرورة ذاكذا وهو على ضربين :

أ - الأول أما أن يكون صاحب ما اشتق منه نحو : ألم زيد ، أى صار ذاكلم ، وأعسر ، أى صار ذاكعسر . وإلى هذا المعنى رجع ابن الحاجب والرضي معاني أخرى مذكورة لأفعل ، على نحو ما يتبين في المعنى الخامس .

ب - والثاني ، أما أن يكون صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه نحو أجرب الرجل ، أى : صار ذاكبل ذات جرب ، وأخيث : أى صار ذاكأصحاب خيثاً . (١)

الخامس : الاستحقاق كقولك (( اقطع النخل )) و (( أحصد الزرع )) أى استحقا ان يفعل لهما ذلك ومن ذلك أحمده : وجدته مستحقا للحمد و (( ألم الرجل )) استحق أن يلام . (٢)

وقد عده ابن الحاجب من معاني الصيرورة فقال (( ومنه أحمصد الزرع )) (٣) . قال رضي : (( إنما قال " منه " ، لأن أهل التصريف جعلوا مثله قسما آخر ، وذلك أنهم قالوا : يجي " أفعل بمعنى حان وقت يستحق فيه فاعل أفعل أن يوقع عليه أصل الفعل ، كأحمصد : أى حان أى يحمصد . فقال المصنف ( يعني ابن الحاجب ) : هو في الحقيقة بمعنى صار ذاكذا ، أى صار الزرع ذاكحصاد . وذلك بحينونة حصاده ، ونحوه أجد النخل واقطع ويجوز أن يكون ألم مثله أى حان أن يلام )) (٤)

(١) رضي ، شرح شافية ابن الحاجب ١/٨٨٠ .

(٢) المتع ١/١٨٨ وانظر شذا العرف للحمولي ٤١ .

(٣) شرح الشافية ١/٨٣ .

(٤) م٠ ن٠ ، ١/٨٩ ، ٩٠ .

والى هذا النوع أيضا - وهو صيرورته ذا كذا يرجع الرضي دخول  
الفاعل في الوقت الذى اشتق منه المشتق منه أفعل ، نحو أصبح وأمسى ،  
وأفجر ، أى دخل في الصباح ، والمساء ، والفجر . ومنه أيضا دخول الفاعل  
في وقت ما اشتق منه نحو أشملنا ، وأجنبنا وأصبينا وأدبرنا ، أى : دخلنا  
في أوقات هذه الرياح . (١)

والسادس : الإزالة والسلب : أى يجيء للسلب عن مفعول أفعل  
ما اشتق منه ، نحو أشكيتهُ ، أى : أزلت شكواه (٢) . ومنه (( أقذيت  
عين فلان )) أى أزلت القذى عن عينه (( (٣)  
وقال : (( ومنه : أعجمت الكتاب )) أى : أزلت عنه استعجابه .  
كما كان أخفيها ، أى : أزيل خفاءها )) (٤)

قال الفارسي أنشد أبو زيد :

تمد بالأعناق أوتلويها      وتشتكي لوأننا نشكيها

وقال : (( أى : لوأننا نزول لها عما تشكوه )) ثم قال : (( ومثله قوله  
عزاسه \* إن الساعة آتية أكاد أخفيها \* (٥) تأويله عند أهل النظر ،  
أكاد أظهرها وتلخيص حال هذه اللفظة ، أى : أكاد أزيل عنها خفاءها  
، لأن خفاء كل شيء غطاؤه )) (٦)

(١) الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ١/٩٠ .

(٢) م٠ ن ، ١/٩١ . وانظر شرح المفصل لابن يعيش في معنى افعل التي

للسلب والتي تأتي بمعنى فعل ٧/١٥٩ .

(٣) الحمولي ، شذا العرف ٤١ .

(٤) ابن جنبي ، سر صناعة الاعراب ١/٤٣ .

(٥) سورة طه : ١٥ .

(٦) ابن جنبي ، سر صناعة الاعراب ١/٤٢ ، ٤٣ .



والسابع : التسمية ، كقولك : أكفرت وأخطأت ، أى سميت كافرًا  
ومخطئًا . (١)

والثامن : الدعاء ، تأتي أفعال للدعاء نحو : أسقيته أى دعوت له  
بالسقى ، قال ذو الرمة :

وقفت على ربيع لمية ناقتي      فما زلت أبكي عنده وأخاطبه  
وأسقيه حتى كاد ما أبشه      تكلمني أحجاره وملا عيبه

يقول الرضي : (( والاكثر في باب الدعاء فعل ، مثل : جدعه ، وعقره ، أى  
قال : جدعه الله وعقره وافعل داخل عليه في هذا المعنى )) (٢)

التاسع : الوجود .

ان للوجود معنيين ، أحدهما ذكره ابن عصفور في الوجود ( كأبصره ) ،  
أى دله على وجود البصر . (٣)

وأما المعنى الآخر فهو ما ذكره الرضي من وجوه مفعول أفعل على  
صفة ، وهو كونه فاعلاً لأصل الفعل مثل ( أكرمت فاربط ) ، أى وجدت  
فرساً كريماً وأسمنت ، أى : وجدت سميناً وابخلته أى وجدتته بخيلاً . أو كونه  
مفعولاً لأصل الفعل نحو أحمده ، أى : وجدتته محموداً .

وأفحمت الرجل أى أسكته ، قال عمرو بن معد يكرب لمجاشع بن مسعود  
السلمي - وقد سأله فأعطاه - (( لك دركم يا بني سليم ، سألتناكم فما أبخلناكم ،

(١) ابن عصفور ، المتع ١/١٨٧ .

(٢) الرضي ، شرح الشافية ١/٩١ - ٩٢ .

(٣) ابن عصفور ، المتع ١/١٨٨ .

وقاتلناكم فما أجبناكم ، وهاجبناكم ، فما أفحمناكم - أي : ما وجدناكم بخلاء  
وجبناء ومفحمين . وكان أفعال منه فنقول في نفس " أفعال " كقولك  
في التعجب ما أعطاك للدنانير )) ( ١ ) .

العاشر : تأتي أفعال للوصول :

مثل قوله أغفلت و أي : وصلت غفلي اليه ( ٢ ) .

قال الرضي (( ومنه الوصول الى العدد الذي هو أصل كأعشر وأتسع وآلف ، أي

وصل الى العشرة ، والتسعة ، والآلف ، وجميعه بمعنى صار ذا كذا )) ( ٣ ) .

(( تأتي أفعال مطاوع فعل نحو : فطرته فأفطر ، وبشرته

فأبشر ، وهو قليل )) ( ٤ ) .

الحادي عشر : تأتي أفعال للهجوم نحو ( أطلعت عليهم )

أي : هجمت عليهم ، وأما ( طلعت عليهم ) فمعناها بدوت ( ٥ ) .

وقد ذكر ابن خالويه أنه لا يوجد في كلام العرب أفعال الرجل

بمعنى أن فعل غيره إلا قولهم : أمات زيد ، يعني : مات ولده ،

وأجرب الرجل : جربت إبله ، وأمريت الناقة ، أي : مريتها أنا ، وأقوى

الرجل قويت إبله ، وأطلب الماء أحوج الى الطلب لبعده ، وما طلب ،

( ١ ) الرضي ، شرح الشافية ١ / ٩٠ - ٩١ .

( ٢ ) ابن عصفور ، المتع ١ / ١٨٨ .

( ٣ ) الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ١ / ٩٠ .

( ٤ ) م ، ١ / ٩٢ .

( ٥ ) ابن عصفور ، المتع ١ / ١٨٦ .

قال ذو الرمة :

أضله راعيا كلبية صدرا      عن مطلب و طلى الأ عناق تضطرب  
لأن كلام العرب على نحو أن يقال فعل الشيء وأفعله ، نحو جلس زيد ،  
وأجلسه غيره . (١)

هذا وأغلب أمثلة ابن خالويه ترجع الى المعنى الثاني ، وهو معنسى

الصيرورة .

الثاني عشر : الضيا ، كقولك (( أشرفت الشمس : أضاءت فأما  
شرفت وطلعت )) (٢)

الثالث عشر : معنى فعل ، نحو : قلت البيع + وأقلتته ، ولا بد  
للزيادة من معنى وان لم يكن إلا التأكيد . (٣)

الرابع عشر : الاعانة : اطلبت فلانا وأرعيه أى أعنته على الجلب  
والرعي وقال عضيمة : (( وقد يجي \* أفعل لغير هذه المعاني المذكورة ما  
ليس له ضابط نحو ابصره إذا رآه ، وأوعزت إليه : أى تقدمت )) (٤)

وفي نهاية هذه الصيغة لا بد أن نذكر أنه من أراد احصاء المعاني  
هذه في القرآن الكريم أن يرجع الى القسم الثاني من دراسات أسلوب القرآن  
الكريم لعضيمة القسم الثاني ، الجزء الأول من صفحة تسع وثلاثين إلى صفحة  
تسع وأربعين ومئتين .

- 
- (١) انظر ليس في كلام العرب ١٥٦ .
  - (٢) ابن عصفور ، المتع ١/١٨٢ .
  - (٣) الرضي ، شرح الشافية ١/٩٢ .
  - (٤) عضيمة ، المغنى ٨٦ .

ثانياً - معاني صيغة فعل بالتضعيف :

تأتي فعل متعدية ولازمة ، فالمتعدية مثل ( كسرتَه ) و ( قطعتَه ) ، واللازمة منها مثل ( سيح ) و ( أهلك ) ، وتأتي فعل لشمانية معانٍ عند ابن عصفور . (١)

المعنى الأول : أن تأتي فعل للتكثير :

نحو : ذبحت الغنم ، وظقت الأبواب ، وقد ذكر الرضي أن هذا المعنى هو الأظرب في فعل (٢) . وقد عبر ابن جنى عن هذا المعنى بالتكرار وفسره بأتك تجد أن هذا فعل وقع منك شيئاً بعد شيءٍ على تطاول الزمان نحو ( قطعت ) وقد تأتي ولا يرادُ بها هذا نحو ( صبحت المنزل ، ومسيته ، وكلمت زيدا ) (٣) .

المعنى الثاني من معاني فعل النقل أو التعدية :

وهي أن تصير الفاعل مفعولاً نحو ( فرحته ) والتعدية في هذا المعنى كما هي في باب أفعل - ( وهي ) بمعنى جعل الشيء ذاك أصله ليعم نحو نحو القدر : أي جعلها ذات فحاً (٤) ، وشسع النمل ؛ وهذا لا يتعدى إلى ثلاثة مثل أفعل إلا إذا كان محمولا على أفعل كحدث وخبر في أفعال القلوب .

ومن ذلك ( فسقته ) فقد ذكر ابن الحاجب ذلك لأن أهل الصرف جعلوه قسماً برأسه ، بحيث يجيء لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به ، نحو فسقته ، أي : نسبته إلى الفسق ، وقد بين ابن الحاجب

(١) المتع ١/١٨٨ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ١/٩٢ .

(٣) المنصف ١/٩١ .

(٤) الفحا : أبقار القدر كالقفل والكمون ونحوها .

بأن معناه يرجع إلى التعدية ، أي جعلته فاسقاً بأن نسبته إلى الفسق (١) .

وسياتي هذا في المعنى السادس .

المعنى الثالث الدعاء للشيء أو عليه : وهي للدعاء على المفعول بأصل الفعل نحو ، ( جدعته ) و ( عقرته ) أي دعوت عليه بالجدع والعقر ، أو الدعاء له نحو سقيته ، أي قلت له سقاك الله . (٢)

وهذا يقابل المعنى الثامن في أفعال .

المعنى الرابع : تأتي للإزالة مثل قولك ( قذبت عينه ) أي أزلت عنها القذى (٣) وقدرت البعير أي أزلت قراده ، وجلدته أي أزلت جلده بالسليخ (٤) .

وهذا أحد معاني أفعال ، وهو المعنى السادس .

المعنى الخامس : الجعل على صفة ، وهي مثل قولك ( فطرتك ) فأفطر (٥) وورق . أي صار ذا ورق ، وقبح الجرح : أي صار ذا قبح . وهي بمعنى صار ذا قبح (٦) .

المعنى السادس : التسمية : وهي كأن يقول الانسان ( خطأته ) (٧) ، أي : سميته مخطئاً وفاسقاً وزنيته نسبته إلى الفعل . (٨)

(١) الرضي ، شرح الشافية ٩٣/١ - ٩٤ .

(٢) ابن عصفور ، المتع ١٨٩/١ . وشرح الشافية ٩٤/١ .

(٣) م ن ١٨٩/١ .

(٤) الرضي ، الشافية ٩٤/١ . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٧ في صيغة فعل .

(٥) ابن عصفور ، المتع ١٨٩/١ .

(٦) الرضي ، شرح الشافية ٩٥/١ .

(٧) ابن عصفور ، المتع ١٨٩/١ .

(٨) ٩٥/١ وانظر ابن يعيش في شرح الملوكي ٧٣ .

المعنى السابع : التصيير :

وروض المكان أى : صار روضا ، وعجزت المرأة ، وشيبت ، وعونت ،  
أى صارت عجوزا وشيبا وعوانا ، وهي بمعنى صيرورة فاعلة أصله المشتق منه . ( ١ )

المعنى الثامن : القيام على الشئ . مثل قولك ( مرضته ) أى

قمت عليه .

المعنى التاسع : الرضى يراد به رمية بالفعل المشتق منه

مثل قول من قال ( شجعته ) ، و ( جبينته ) أى رميته بالشجاعة والجبن ،  
والصحيح دعوته بالشجاعة ورميته بالجبن . ( ٢ )

والمعنى العاشر : أنها تأتي بمعنى الشئ الى الموضوع المشتق منه

نحو كوف ، أى مشى الى الكوفة ، وفوز ، وغور ، أى مشى الى المفازة والغور .  
وهو يأتي لمعان غير ما ذكرنا غير مضبوطة نحو جرب وكلم . ( ٣ )

ويشترك الرضى مع ابن عصفور في هذه المعاني الى المعنى السادس ،

فقط ، وهو لم يذكر المعنيين اللذين ذكرهما ابن عصفور .

وقد زاد الرضى أن فعل تأتي بمعنى فعل ، أى بمعنى الفعل الثلاثي

- نحو قوله (( زيلته : أى زلته ، أزيله زيلا : أى فرقته وهذا اجوف يائي ،  
وليس من الزوال فهو مثل : قلته وأقلته )) .

ذكر الرضى أن فعل بمعنى عمل شئ في الوقت المشتق هو منه وهذا

هو المعنى الثامن لدى الرضى . نحو هجر ، أى : سار في الهاجرة ، وصبح  
أى : أتى صباحا ، ومسى ، وغلس ، أى فعل في الوقتين شيئا . ( ٤ )

( ١ ) انظر الرضى ، الشافية ١٩٥ .

( ٢ ) ابن عصفور، المتع ١/١٨٩ .

( ٣ ) الرضى ، شرح الشافية ١/٩٦ .

( ٤ ) م . ن ، ١/٩٤ - ٩٥ .

المعنى الحادى عشر : صيرورة شيء شبه شيء كقوس زيد وحجر الطين أى صار يشبه القوس في الانحناء والحجر في الجمود ومثل اختصار حكاية الشيء هلل - سبح لبي أمن . قال لا إله إلا الله وسبحان الله . ولبيك اللهم وآمين . ومثل قبول الشيء كشفعت زيدا قبلت شفاعته . ( ١ )

هذا ومن أراد احصاء لورود هذه المعاني بمثل الضوابط المذكورة في القرآن الكريم فليرجع إلى كتاب عزيمة : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، القسم الثاني ، الجزء الأول ، من صفحة مئتين وخمسين إلى صفحة ثلاث وعشرين وأربعمئة .

---

( ١ ) الحمولي ، شذا العرف ٤٣ ، ٤٤ .

ثالثاً - معاني فاعل :

أكثر ما تأتي فاعل من إثنين هذا ما ذكره ابن جنى ومثل بقولهم :  
( ضاربت زيدا ) ثم قال وقد يكون من الواحد نحو: (( طارقت النمل ،  
وعاقبت الأمير اللص )) (١)

ولم يرتض السهيلي هذا الذي ذهب إليه ابن جنى وأكثر النحاة ،  
يقول : (( ولا بد في هذا الباب من فعلين لفاعلين إما متفقين في اللفظ ،  
وإما متفقين في المعنى ، ووطن أكثر أهل اللغة أنها قد تكون من واحد ، نحو:  
عاقبت العبد ، وطارقت النمل ، وسافرت ، وعافاه الله ، فنقول : أما عاقبت العبد ،  
فهي معاملة بينك وبينه ، عاملك بالذنب وعاملته بالمعقوبة ، فأخذ لفظها  
من المعقوبة ووزنها في المعاملة [في الأصل : المعاونة] وقال : مثل ذلك  
في ( طارقت ) ، ويقول عن سافر : (( وأما سافر الرجل فمن سرفت إذا كشفت  
عن وجهك ، فقد سفر لقوم وسفروا له ، فهذه موافقة في اللفظ والمعنى )) (٢)

وتأتي فاعل لعدة معان منها :

أولاً : تأتي لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة  
صريحاً ، فيجس العكس ضمناً . وهذه عبارة ابن الحاجب ففي ضارب زيد  
عمرأ أسند أصل ضارب وهو الضرب إلى زيد دون عمر ، وهو أحد الشئيين ،  
ويريد بقوله ويجس العكس ضمناً ما فسره به الرضي بقوله : (( أى يكون المنسوب  
( وهو عمرو ) مشاركاً - بكسر الراء - والمرفوع مشاركاً ضمناً ، لأن من شاركته

(١) المنصف ١/٩٢ .

(٢) أبو القاسم السهيلي ٣٤٣ - ٣٤٤ عن كتاب الروض الأنف للسهيلي

٦٩/٢ . د . محمد إبراهيم البنا .



فقد شاركه ؛ فيكون الثاني فاعلاً والاول مفعولاً من حيث الضمن والمعنى . (١)

ثانياً : فاعل للتكثير مثل فعل نحو ( ضاعفت الشيء ) أي : كثرت أضعافه

كضعفته و ( ناعمه الله ) كنعمه ، أي : كثرت نعمته بفتح النون . (٢)

ثالثاً : تأتي فاعل بمعنى فعل ، أي بمعنى الثلاثي : كقول القائل :

سافرت ، بمعنى سفرت ، أي : خرجت إلى السفر .

يقول الرضي : (( ولا بد في ( سافرت ) من المبالغة )) .

ومثله : ( تناولت الشيء ) ، أي : نلته ، إياه ، بضم نونه -

وقد قرئ \* إن الله يدافع \* و \* يدافع \* . (٣)

رابعاً : أن فاعل تأتي بمعنى جعل الشيء ذا أصله .

كأفعل وفعل نحو ( راعنا سمك ) أي : اجعله ذا رعاية

لنا كأرعينا ، و ( صاعر خده ) أي : جعله ذا صعر ، و ( عافاك الله ) أي : جعلك  
ذا عافية . وعاقبت فلانا أي جعلته ذا عقوبة . (٤)

خامساً : (( أن يجيء لواحد لا يراد به المفاعلة ، نحو عافاه الله ، وطارقت

النحل ، وعاقبت اللص ، وسافر زيد )) . (٥)

سادساً : الموالاة : فيكون بمعنى أفعل المتعدى كواليت الصوم وتابعته

بمعنى اوليت وأتبعته بعضه بعضاً . (٦)

وفي نهاية هذه الصيغة أود أن أشير إلى أن الاستاذ عضية أورد احصاء المعاني

هذه الصيغة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الثاني ، الجزء الأول ،  
من صفحة ست وعشرين وأربعمائة ، إلى صفحة خمس وسبعين وأربعمائة .

(١) الرضي ، شرح الشافية ١/٩٦ - ٩٨ .

وانظر سر صناعة الاعراب لابن جنى ١/٢٥٦ في معنى فاعل .

وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٥٩ في صيغة فاعل .

(٢) الرضي ، شرح الشافية ١/٩٩ .

(٣) الآية ٣٨ من سورة الحج ، وقرأ يدفع - بلا ألف - ابن كثير وأبو عمرو

انظر الاقناع لابن الهادش ٧٠٦ .

(٤) م . الثاني ١/٩٩ .

(٥) ابن يعيش ، شرح تصنيف الملوكي ، ٧٣ ، وانظر شذا العرف ٤٣ .

(٦) الحمولي ، شذا العرف ٤٣ .

رابعاً - معاني تفاعل :

تفاعل من حيث عملها تأتي لازمة ، ومتعدية . فالمتعدية نحو ( تقاضيته الدين ) و ( تجاذبنا الحديث ) . واللازمة وغير المتعدية نحو ( تفاعل ) . ( ١ )

ويجوز أن تقول ( تفاعله ) وتعديه إلى مفعول إن لم يكن هذا المفعول فاعلاً نحو تقاضيته الدين ( ٢ ) . هذا وتأتي تفاعل لعدة معان :

أولاً - المشاركة بين أمرين فصاعداً في أصله نحو ( تضارب زيد وعمرو ) فالتضارب مشترك بين زيد وعمرو . ( ٣ )

ثانياً - الإيهام : وهو أن يظهر الانسان من نفسه الغفلة التي هي أصل تفاعل ، فتفاعلت المقصود منها إيهام الأمر على من تخالطه وترى نفسك في حال ليس فيها ( ٤ ) وقد يعبرون عنه بالتظاهر بالفعل دون حقيقته . نحو ( تعاميت ) و ( تناعت ) ، أي : أظهرت ذلك ، وإن لم أكن في الحقيقة موصوفاً بذلك ، قال الشاعر :

\* إذا تخازرت وما بي من خزر \*

أي : أظهرت ذلك ، وقوله ( وما بي من خزر ) يدل على ذلك ( ٦ ) .

ثالثاً - تأتي للروم : نحو ( تقاربت من الشيء ) و ( تراءيت لزيد ) أي رمت القرب ، ورمت أن يراني . ( ٧ )

- 
- ( ١ ) ابن جنى ، المنصف / ١ - ٩٢ .
  - ( ٢ ) ابن عصفور ، المتع في التصريف / ١ - ١٨٢ .
  - ( ٣ ) الرضى ، شرح الشافية / ١ - ١٠٠ .
  - ( ٤ ) م ، ن ، ١٠٢ / ١ .
  - ( ٥ ) الحمولي ، شذا العرف ٤٦ .
  - ( ٦ ) ابن عصفور ، المتع / ١ - ١٨٢ - ١٨٣ . وتخازر : ضيق عينيه ليهدد النظر والخزر ضيق العين وصفرها خلقه .
  - ( ٧ ) م ، ن ، ١٠٢ / ١ - ١٨٢ .

رابعاً - تأتي بمعنى فعل للمبالغة نحو : ( توانيت ) (١) وهذا قول ابن الحاجب في الشافية ، وتقاضيته ، وتجاوز الغاية (٢) .

خامساً - تأتي تفاعل مطاوع فاعل : لا يقصد بالمطاوع هنا اللازم كما ظن ، وإنما المطاوعة في اصطلاحهم هي : (( التأشير وقبول أثر الفعل سواء كان التأثير متعدياً نحو : علمته الفقه فتعلمه ، أي قبل التعليم ، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر ، وهو متعدي كما ترى ، أو كان لا زمًا نحو كسرتة فانكسراى تأثر بالكسر )) (٣) .

يقال : إن ( تنازع زيد وعمرو الحديث ) مطاوع : ( تنازع زيد عمرو الحديث ) لا تُهما بمعنى واحد . كما ذكرنا (( ليس أحدهما تأثيراً والآخر تأثيراً )) .  
وتكون تفاعل مطاوع فاعل : إذا كان فاعل لجعل الشيء ذاك أصله ، نحو : باعدته أي بعدته : فتباعد : أي بعد . وقيل لمثله مطاوع لا نه عندما قبل الأثر فكأنه طاوعه ولم يعتنع عليه ، والمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً نحو ( باعدت زيدا فتباعد ) المطاوع هو زيد وسمى فعله المسند إليه مطاوعاً من باب المجاز (٤) .

سادساً - تأتي للاتفاق في أصل الفعل : كقول علي - رضي الله عنه - ( تعالياً أهله بصفة ذاته ) والمراد من هذه العبارة أن أهل الله تعالى قد اتفقوا في العي والمجزع عن إدراك كه ذاته وصفاته (٤) .

سابعاً - (( حصول الشيء تدريجاً كتزايد النيل وتواردت الأبل أي حصلت الزيادة شيئاً فشيئاً )) (٥) .

- (١) الرضي ، شرح الشافية ١/٩٠٩ .
- (٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧/١٥٩ .
- (٣) الرضي ، شرح الشافية ١/١٠٣ .
- (٤) الرضي ، شرح الشافية وتعليق المحققين ١/١٠٣-١٠٤ .
- (٥) الحمولي ، شذا العرف ٤٧ .

خامسا - معاني تفعل :

تأتي تفعل متعدية لازمة فالمتعدية نحو : ( تلقفته ) ، قال تعالى  
\* تلقف ما يأفكون \* (١) وقال تعالى \* كالذي يتخبطه الشيطان من المس \*  
واللازمة نحو : ( تحوب وتأثم ) ولها ثانية معان . (٢) (٣)

الأول : المطاوعة :

تأتي تفعل لمطاوعة فعل الذي يكون للتكثير ، أو للنسبة أو للتعدية  
مثال مطاوعتها التي تتكثير كسرته فتكسر ، وتأتي تفعل لمطاوعة فعل نحو :  
تشجع ، وتحلم ، وتمراً . (٤) (٥)

وتفعل هي التي تأتي لمطاوعة فعل وهي عند ابن جني نظير انفعل  
نحو : قطعته فانقطع . (٦)

والأغلب في مطاوعة فعل هذا الذي للتكثير هو الثلاثي الذي هو  
أصل فعل نحو علمته فعلم ، وفرحته ففرح .

ومثال مطاوعتها لفعل التي للنسبة قولهم : قيسته ، ونزرته ، وتمته :  
أى نسبه الى قيس ونزار ، وتيم فتقيس ، وتنزر ، وتتم (٧)  
ومثال مطاوعتها لفعل التي للتعدية : علمته فتعلم .

(١) سورة الاعراف : ١١٢ وسورة الشعراء : ٤٥ .

(٢) سورة البقرة : ٢٢٥ .

(٣) ابن عصفور ، المتع ، ١٨٣/١ . انظر ص ١٥٠ من هذا البحث .

(٤) الرضي ، شرح شافية ابن الحاجب ١/١٠٤ .

(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧/١٥٨ .

(٦) المنصف ١/٩١ .

(٧) الرضي ، شرح الشافية ١/١٠٤ ، ١٠٥ .

الأتخان :

وتأتسي تفعل مطاوع فعل ، الذي هو لجعل الشيء ذا أصله ،  
إذا كان هذا الأصل اسماً وليس مصدرًا فتفيد معنى الأتخان نحو ( تردى  
الثوب ) فهو مطاوع ( رديته الثوب ) ، أي جعلته ذا رداء ، وكذا ( توسد  
الحجر ) ، أي : أصبح ذا وسادة ، وهي الحجر ، وقد تبين من الثوب والحجر  
أصل الفعل ، لأن الثوب بيان الرداء ، والحجر بيان الوسادة ( ١ ) وتأتسي  
تفعل مطاوع فعل ، الذي في معناه جعل الشيء نفس أصله حقيقة نحو  
( تزيب العنب ) و ( تلجلج الوحش ) أو تقديرًا نحو ( تكلكل ) ، أي :  
صار إكليلًا أي محيطًا .

والأظب في تفعل هو إتيانها في معنى صيرورة الشيء ذا أصله نحو  
تأهل ، وتألم ، وتأكل ، وتأسف ، أي : صار ذا أهل ، وآلم وأكل ، أي :  
صار مأكولًا وذا أسف ، وهو يكون مطاوع فعل الذي هو لجعل الشيء ذا  
أصله ، إما حقيقة نحو : أصلته فتأصل أو تقديرًا نحو تأهل ، إذا لم يستعمل  
أهل بمعنى جعل ( ذا أهل ) ( ٢ ) .

الثاني : التجنب ، نحو ( تأثم وتخرج ) . قال الرضي :

(( وتفعل في هذا المعنى تأتي مطاوع فعل الذي للسلب في التقدير ، وإن  
كان لم يثبت استعماله كأنه قيل : أثمته ، وجرحته بمعنى جنبته عن الحرج ،  
والأثم وأزلتهما عنه كقردته فتأثم . وتخرج : أي تجنب الأثم والحرج )) ( ٣ ) . ومثله  
تحويت ، أي تركبت الحوب ، وهي تأتي في أكثر الأثر للاثبات ( ٤ ) .

( ١ ) الرضي ، شرح الشافية ١ / ١٠٤ ،

( ٢ ) م ن ١ / ١٠٧ .

( ٣ ) م ن ١ / ١٠٥ .

( ٤ ) ابن جنبي ، سر صناعة الاعراب ١ / ٤٤ .

الثالث : أخذ جزء بعد جزء (١) نحو : جرعتك الماء

فتجرعته وجسيته المرق فتحساه أي أخذ منه الشيء بعد

الشيء ، وقد رد الرضي هذا المعنى إلى معنى المطاوعة ، فقال :

(( وتعمل الذي للعمل المتكرر في مهلة مطاوع فعل الذي للتكثير نحو جرعتك

الماء فتجرعته : أي كثرت لك جرعة الماء . . . ، فتطلب ذلك التكثير وفوقته

اللبن فتفوقه ، أي كثرت له فيقه ، وهو جنس الفيقة : أي قدر اللبن المتجمع بين الحلبتين .))

قال الرضي : ( ومنه تفهم ) أي من العمل المتكرر وإن كان

من الأعمال الباطنة المتكررة في مهلة . والظاهر أن تفهم للتكلف في الفهم

كالتسمع والتبصر .

الرابع : إنها تأتي للطلب تفعل يكون بمعنى : استفعل

في معنيين مختصين باستفعل أحدهما الطلب نحو تنجزته ، أي استنجزته أي طلبت

نجاهه ، أي حضوره والوفاء به ، والمعنى الآخر أن يعتقد في الشيء أنه على صفة

أصله ، نحو : استعظمته أي اعتقدت فيه أنه عظيم واستكبر وتكبر : أي اعتقد

في نفسه أنها كبيرة . (٢)

الخامس : التكلف .

وذلك أن الرجل إذا أراد أن يدخل نفسه ضمن طائفة الشجعان

والحلماء قيل : ( تشجع ) و ( تحلم ) أي نسب نفسه للشجاعة والحلم ،

وهو قد انتسب إليهما وتكلفهما . ولذلك يقال في هذا المعنى إنها للتكلف . (٣)

قال حاتم :

تحلم عن الأذنين واستيق ودهم ولن تستطيع الحلم حتى تحلما

وقد ذكر سيبويه أنه ليس مثل تجاهل لأنه يطلب أن يصير حلما . (٤)

(١) ابن عصفور ، المتع ١/١٨٤ .

(٢) انظر الرضي ، شرح الشافية ١/١٠٥ - ١٠٦ .

(٣) م ١٠٥/٠٠ .

(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧/١٥٨ .

المعنى السادس : الختل : وتأتي <sup>بـ</sup>تعمل للختل كقوله : (تغفلته) <sup>سـ</sup>أي : أراد أن يخته يبيح له عن أمر يعوقه ثم و (تملقه) ونحو ذلك لأنه إنما يديره عن شيء يخته .

المعنى السابع : التوقع : كقولك (تخوفه) لأن مع التخوف توقع <sup>سـ</sup>الخوف ، وأما (خافه) فلا توقع معه .

المعنى الثامن : التكثير كقولك : <sup>سـ</sup>تعطينا (١) . وزاد ابن يعيش :

المعنى التاسع : <sup>سـ</sup>تفعل بمعنى فعل : <sup>سـ</sup>تظلمني حقي . . أي ظلمني . (٢)

وفي نهاية حديثي عن صيغة تفعل لا بد من الإشارة إلى أن الاستاذ  
عضيمة ذكر احصاء المعاني صيغة تفعل في دراساته لا أسلوب القرآن الكريم  
القسم الثاني ، في الجزء الأول ، من صفحة خمسمائة وتسع وثلاثين إلى صفحة  
خمسمائة وثلاث وتسعين .

---

(١) ابن عصفور ، المتع ١/١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٢) شرح الطوكي ٥٧٧ .

سادسا - معاني افتعل :

ذكر ابن يعيش أن افتعل بمنزلة انفعل في العدة والحركات والسكنات ،

ولها سبعة معان :

الأول : تأتي للمطاوعة بمعنى انفعل . قال سيبويه : (( الباب في المطاوعة

انفعل ، وافتعل قليل )) (٢) وقال سيبويه : (( هذا باب ما طاع الذي فعله على فعل

وهو يكون على انفعل وافتعل . وذلك قولك كسرته فانكسر ، وحطمته فانحطم ، وحسرته

فانحسر ، وشويته فانشوى ، وبعضهم يقول : فاشتوى ، وغمته فاغتم ، وانغم عريضة ،

وصرفته فانقطع )) (٣)

مثال ذلك : ( شَوَيْتُهُ فاشْتَوَى ) و

( غَمَمْتُهُ فَاغْتَم ) ، و ( اَنْشَوَى ) و ( اَنْغَم ) . والحكم

فيها إلا تبني إلا ما كان ( فعل ) مِنْهُ مُتَعَدِيًا ، وقد يجيء من غير

المتعدى وذلك قليل منها قال الراجز :

حتى إذا اشتال سهيل في السحجر

كشمة القايس ، تربي بالشرر

فهذا من (( شال يشول )) ، وهو لازم ، والدليل ما قاله الراجز :

يشول بالمحجن ، كالمحروق

ولو كان متعدياً لقال : ( يشول المحجن ) (٤)

وقد ذكر الرضي - وهو يتحدث عن أن استعمال افتعل قليل فني

المطاوعة - أنه لما لم يوضع للمطاوعة مثل انفعل جاز أن يأتي لها في غير

العلاج نحو غمته فاغتم ، ولا تقول فانغم . (٥)

(١) شرح المفصل ١٦٠/٧ .

(٢) الرضي ، شرح الشافية ١٠٨/١ .

(٣) الكتاب ، ٦٥/٤ .

(٤) ابن عصفور ، المتع ١٩٢/١ - ١٩٣ وانظر شرح المفصل لابن يعيش

١٦٠/٧ .

(٥) كذا قال الرضي : لا يقال : إنغم ، وقد سبق في نص ابن عصفور أنه

وارد ، وتعقب محققو شرح الشافية للرضي بورود انغم في كلام العرب .



(( وهي تغني عن انفعال في إتيان المطاوعة ما فاءه لام ، أورا ، أو واو ، أونون ، أوميم ، نحو : لا مت الجرح ، أي اصلته ، فالتأم ، ولا تقول إنلام ، ومثله رميت به فارتس ، ولا تقول : انرمى ، ووصلته فاتصل ، لا انوصل . ونفيته فانتفى لا انفى ، وقد جاء امتحى وامحى ، وذلك لأن هذه الحروف ما تدغم النون الساكنة فيها ، والنون في انفعال علامة المطاوعة ، لذلك كره طمسها ، أما تاء في افتعل نحو ادكر واطلب فلعلهم تختص بمعنى من المعاني مثل كنون انفعال ، صارت كأنها ليست بعلامة لأن حق العلامة الاختصاص )) .

الثاني : أنها تأتي للا تخاذ ، أي ان افتعل تأتي لاتخاذك الشيء أصله ، وينبغي ألا يكون ذلك الأصل مصدرا ، مثل : اشتويت اللحم أي اتخذته شواء ، واطبخ الشيء أي جعلته طبيخا ، وقد ذكر الرضي أن الظاهر هو اتخاذك الشيء أصله لنفسك .

المثالث : أنها تأتي بمعنى تفاعل : مثل ( اعتوروا ) أي تناوبوا ، واجتوروا ، أي : تجاوزوا ، ولا جل هذا لم تعلق ، لكونه بمعنى ما لا يعمل .

الرابع : تأتي للتصرف ، أي : الاجتهاد والاضطراب في تحصيل أصل الفعل فعندما ننظر لمعنى : كسب نجد أن معناها أصاب أما اكتسب فمعناها اجتهد في تحصيل الإصابة ، بأن زاول أسبابها ، ولهذا فقد قال تعالى ﴿ لها ما كسبت ﴾ (٢) أي اجتهدت في الخير أولا فهو لا يضيع ، ﴿ وعليها ما اكتسبت ﴾ ، أي : لا تؤخذ إلا بما اجتهدت في تحصيله وبالغت فيه من المعاصي ، وغير سيبويه لم يفرق بين كسب واكتسب . (٣)

(١) الرضى ، شرح الشافية ١/١٠٨ - ١٠٩ .

(٢) سورة البقرة ٢٨٦ .

(٣) م . س ١/١١٠ .

الخامس : تأتي للخطفة نحو ( انتزع ) و ( استلب ) ، أى أخذه بسرعة ، وكذلك ( قلع واقتلع ، وجذب واجتذب ) .

السادس : تكون بمعنى ( تفعل ) نحو ( ادخل ) و ( ادلج ) أى :  
تريد تدخل وتدلج . ( ١ )

السابع : يأتي افتعل بمعنى " فعل " لا يراد به زيادة معنى ، ولا يستعمل الا بزيادة نحو قولهم : افتقر في معنى : فقر ، ولذلك قالوا : فقير . فجا اسم الفاعل منه فقر ، وان لم يستعمل . . . الخ . ( ٢ )

وفي نهاية معاني هذه الصيغة لا بد من الاشارة الى أن الاستاذ  
عضيمة قد ذكرها في كتابه دراسات لاساليب القرآن الكريم ، القسم الثاني ، الجزء  
الأول ، من صفحة اربعمائة وسبع وثمانين حتى صفحة خمسمائة وثمان وثلاثين .

( ١ ) ابن عصفور ، المتع ١ / ١٩٤ .

( ٢ ) ابن يعيش ، شرح التصريف الملوكي ٨١ .



الثالث : يأتي بمعنى فعل : كقولك : قروا ستقر ، ولا بد في استقر من المبالغة (١)  
، ومروا ستمر . (٢)

الرابع : تأتي استفعل للأعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله ، ومن ذلك قول الرضي :  
(استكرمته : أي اعتقدت فيه الكرم ، واستسمنته : أي عدته ذاسمناً) (٣) وقد  
عبر عنه في شرح التصريف الملوكي بقوله (( الإصابة كقولك : استجدته أي : أصبته  
جيدا واستكرمته أي أصبته كريما واستسمنته : أي أصبته سمينا )) (٤)

الخامس : تأتي للاتخاذ . تأتي استفعل للاتخاذ كما في افعلل نـمـو :  
(استلام الرجل) (٥) اذا لبس اللأمة ، وهي أداة من أدوات الحرب .

السادس : اختصار حكاية الشيء كاسترجع قال : إنا لله وإنا إليه راجعون \* (٦)  
السابع : القوة : كاستهتر واستكبر أي قوى هترة وكبره (٧)

الثامن : بمعنى افعل : أجب واستجاب واستخلف لا هله بمعنى أخلف . (٨)

وفي نهاية حديثي عند صيغة استفعل أشير إلى أن الأستان عضية  
قد ذكر احصاء لمعاني هذه الصيغة في كتابه دراسات لاسلوب القرآن الكريم ،  
القسم الثاني ، الجزء الأول ، من صفحة ستمائة وثمان وعشرين إلى ستمائة  
وثمان وخمسين .

(١) الرضي ، شرح الشافية ١/ ١١٠ .

(٢) ابن جنى ، المنصف ١/ ٧٧ .

(٣) شرح الشافية ١/ ١١١ .

(٤) ابن يعيش ٨٣/ .

(٥) الرضي ، شرح الشافية ١/ ١١١ . اذا لبس اللأمة ، وهي أداة من أدوات

الحرب وانظر شرح المفصل لابن يعيش في صيغة استفعل ٧/ ١٦١ .

(٦) و(٧) الحمولي ، شذا العرف ٤٧ .

(٨) سيبويه ، الكتاب ٤/ ٧٠ .

ثامنا - معنى افعال و افعال :

أفعال : أكثر ما صيغ للألوان في نحو قولنا ( اشهب ) ،  
و ( اسواد ) ، و ( أبيض ) ، و ( ادھام ) وذكروا ( املاس )  
و ( اضرب ) وليس من اللون (١) .  
وافعل مقصور من ( افعال ) لطول الكلمة وهي تتحد معها في  
المعنى (٢) . وقد ذكر سيبويه أنه لا يوجد شيء يقال فيه افعال إلا ويقال  
فيه افعل (٣) . إلا أن إحدى اللفتين قد تكثر في شيء وتقل في الأخرى  
فطرح الألف في ( احمر ) و ( أصفر ) و ( أبيض ) أكثر من  
إثباتها ، وإثباتها في ( اشهب ) و ( ادھام ) أكثر ، وقالوا : ( أرقد  
في العدو ) و ( ارعوى ) و ( افتوى ) وكله ( افعل ) ولم يسمع منهم  
في شيء من ذلك ( افعال ) لطول الكلمة إلا أنه يجوز بالقياس (٤) .

هذا وقد أجاز ابن جنى أن يأتي افعل من الفعل المتعدي  
قال ابن جنى : (( وقراءة العامة يريد أن ينقض أشبه أولا منها بأخر ،  
لأن الإرادة في اللفظ له والانقضاء أيضا كذلك ، وأما ينقض فيحتمل أمرين :  
أحدهما أن يكون ينفع من القضة ، وهي الحصى الصفار ، وقال أبو زيد :  
يقال طعام قضى : إذا كانت فيه القضة .

- (١) ابن عصفور ، المتع ١/١٩٥-١٩٦ وانظر المحتسب ٢/٢٥ .  
(٢) ابن جنى ، المنصف ١/٨٠ .  
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٧/١٦١ وانظر سيبويه في الكتاب ٤/٢٥ ، ٢٦ ، ٣٣ ،  
(٤) انظر ابن عصفور ، المتع ١/١٩٥-١٩٦ . أرقد : أى أسرع . ٧٦ ، ٢٨٤ .  
(٥) سورة الكهف : ٧٧ .

والآخر أن يكون يفعل من نقضت الشيء كقراءة النبي صلى الله عليه وسلم \* يريد أن ينقض \* ويكون يفعل هنا من غير الألوان والعيوب كيزور ويرعوي ، وقد مضى ذلك (١) . قال ابن يعيش :

(( وافعال في الوزن والحركات والسكنات بوزن ( استفعل ) إذا لم يدغم ، لأن أصل إفعال : افعال ، ثم أدغم ، وقد يأتي افعال في غير الألوان قالوا : اقطار النبت إذا ولي وأخذ يجف ، وابهار الليل إذا اظلم )) (٢) .

وقد ذكر الرضى أن افعال أغلب ما تكون في اللون ، والعيوب الحسنى اللازم ، وافعال في اللون ، والعيوب الحسنى العارضة وقد يكون العكس (٣) .

يقول ابن جنبي : (( وكلما جاءت أفعال إلا في الألوان نحو : اسواد وابياض واحمار ، واصفار ، او العيوب الظاهرة نحو : احول واحوال واعور واعوار ، واصيد واصياد ، وقد جاءت افعال وافعل وهي مقصورة من افعال في غير الألوان قالوا : ارعوى وهو افعل ، وافتوى أى : خدم وساس . . . وقالوا : اضراب الشيء : أى امس وقالوا : اشعث رأسه أى تفرق شعره في أحرف غير هذه )) (٤) .

وفي نهاية هذه الصيغة أشير الى أن الاستاذ عضيمة قد ذكرها في كتابه دراسات لأساليب القرآن الكريم ، القسم الثاني ، الجزء الأول من صفحة خمسمائة وخمسة وتسعين الى خمسمائة وثمان وتسعين .

(١) المحتسب ٣٢/٢ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٦١/٧ . وانظر كتاب سيبويه ٧٦/٤ .

(٣) الرضى ، شرح الشافية ١١٢/١ .

(٤) المحتسب ٢٥/٢ .

تاسعاً : معاني افعوعل :

افعوعل يأتي لا زم نحو اهلولى ، واعرورى .

قال الشاعر :

فلما أتى عامان بعد انفصاله  
عن الضرع واهلولى دماثا يرودها

وقال الآخر :

واعرورت العلط العرضي تركضه  
أم الفوارس بالديدا والربعه

وروى ثعلب :

فلو كنت تعطى حين تسأل سامحت  
لك النفس واهلولاك كل خليل

وغير المتعدى نحو : ( اغدودن النبت ) إذا طال ، و ( اغرورقت  
عيناه بالدمع ) ( ١ ) يقول ابن يعيش في معناها إنهم قالوا : ( خشن  
المكان ) : إذا حزن ، فإذا أرادوا المبالغة والتوكيد قالوا : اخشوشن ،  
وقالوا : أعشبت الأرض ، فإذا أرادوا العموم والكثرة قالوا : اعشوشبت لما فيه  
من تكرار العين وزيادة الواو ، فمعنى خشن وأعشبت دون معنى اخشوشن ،  
واعشوشب ، وقوة اللفظ مؤذنه بقوة المعنى إذ اللفاظ قوالب المعاني ( ٢ ) .

( ١ ) ابن جنى ، المنصف ٨١ / ١ ، ٨٢ .

( ٢ ) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٦٢ / ٧ . وانظر شرح الملوكي ٨٥ - ٨٦ .

ويقارن ابن جنى بين افعوطت وبين افعال وافعل بقوله :

(( وهذه الواو في ( افعوطت ) زائدة في موضع الالف المزيدة من  
( افعللت ) ، الا أن التكرير في ( افعللت ) من موضع اللام ، وفي  
افعوطت في موضع العين ، وحجرت الواو بين العينين ، فلم يلزم ادغام ،  
واجتمعت اللامان في و ( افعللت ) وافعللت فلزم لذلك الادغام ( ١ )  
( وربما بنى الفعل على الزيادة . فلم يفارقه ، نحو : اعروريت الفلوا اذا ركبتة عريا )) ( ٢ )  
وفي نهاية هذه الصيغة اشير الى أن الاستاذ عزيمة قد ذكر عدد المعاني  
هذه الصيغة في كتابه دراسات لا سلوب القرآن الكريم ، القسم الثاني ، الجزء  
الأول ، من صفحة ستمائة وثمان وخمسين ، الى صفحة ستمائة وتسع وخمسين .

( ١ ) ابن جنى ، المنصف ١ / ٨٢ .

( ٢ ) ابن يعيش ، شرح تصريف الملوكي ٨٦ .



عاشرا : معاني صيغة انفعال :

انفعال جاء ت في كلام العرب للمطاوعة (١) وهي كما يقول الرضي :  
( ( باب انفعال لا يكون الا لازما وهو في الاغلب مطاوع فعل بشرط أن يكون فعل  
طلاجا أي من الأفعال الظاهرة . . . ) ) (٢)

( ( فأما ما يطاوع بأن يفعل وهو فعلا بنفسه فنحو قولك : " اطلقته  
فانطلق ، وصرفته فاتصرف " ، ألا ترى أنه هو الذي فعل الانطلاق ، والأانصراف ،  
بنفسه عند ارادتك إياهما منه ، أو بعطك إياه عليهما . فأما ما تبلغ منه مرادك بأن  
يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل فنحو قولك " قطعت الحبل  
فانقطع ، وكسرت الحب فانكسر " ، ألا ترى ان الحب والحبل لا يصح منهما الفعل  
لأنه لا قدرة لهما ، وإنما أردت ذلك منهما فبلغته بما أحدثته أنت فيهما ، لا أنهما  
توليا الفعل ، لأن الفعل لا يصح من مثلهما ، إلا أنهما قد صارا إلى مثل حال  
الفاعل الذي يصح منه الفعل ، وذلك أن الفعل صار حادثا فيهما كما كان حادثا  
في الفاعلين على الحقيقة ، فأما قول الشاعر :

\* ولا يدي في حميت السمن تندخل \*

فهو من أدخلته ، ونظيره أطلقته فانطلق ، وهو من باب انقطع الحبل لأن اليد  
لا تكون فاعلة ، وإنما هي آلة يفعل بها ، كما  
يقال سمعت بأذني ، وإنما الفاعل هو الجملة لا العضو وحده . . . ) (٣)

- (١) معنى المطاوعة سبق ذكره في صيغة افتعل ص ١٧٦ من هذا البحث .  
(٢) الرضي ، شرح الشافية ١/ ١٠٨ .  
(٣) ابن جنبي ، المنصف ١/ ٧١ - ٧٢ .

وقد اعتبره ابن يعيش شاذاً لا أنهم طاعوا به أفعل<sup>١٥</sup> (١) . ويقول الرضسي :  
وليس مطاوعة انفعل لفعل مطردة في كل ما هو علاج فلا يقال :  
طرده فانطرد ، بل طرده فذهب ، وقد يجيء مطاوعاً لا فعل نحو :  
أزعجه فانزعج ، وهو قليل ، وأما انسفق ، فيجوز أن يكون مطاوع سفتت الباب ،  
أى : رده ، لأن سفتت وأسفتت معناهما واحد (٢) .

ومما سبق يتبين أن مطاوعة انفعل لفعل ليست مطردة ، وأن وقوعها  
مطاوعة لا فعل قليل وقد أشرت إلى ذلك وأنا أتحدث عن قياسية انفعل .  
وفي نهاية حديثي عن معاني انفعل أشير إلى أن الاستاذ عضيمة قد  
ذكر احصاءً لعدد ورود معانيها في القرآن الكريم في القسم الثاني من الجزء  
الأول ، من صفحة اربعمائة وست وسبعين إلى صفحة اربعمائة وأربع وثمانين .

---

(١) انظر شرح الفصل ١٥٩/٧ . وانظر شرح الملوكي لابن يعيش ٨٠ .  
(٢) الرض ، شح الشافية ١٠٨/١ . وانظر المتع لابن عصفور في صيغة  
انفعل ١٨٩/١ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ .

حادي عشر : معنى افعول :  
هـ سا

معنى افعول المبالغة كافعول لأنه على وزنه ، إلا أن المكرر هناك  
العين ، وهنا الواو الزائدة . (١)

قال الشاعر :

ألا حيدا حيدا حيدا      حبيب تحملت منه الأذى  
ويا حيدا برد أنيابيه      إذا أظلم الليل واجلسونا (٢)

وافعول بناء مرتجل ليس منقولاً من فعل ثلاثي . (٣)

- 
- (١) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٦٢/٧ .  
(٢) ابن جني ، المنصف ٨٢/١ .  
(٣) انظر الرضى ، شرح الشافية ١١٢/١ .

(( خلاصة الفصل الثالث ))

١ - استطاع العلماء أن يحصروا أبنية المزيد الثلاثي في سبعة وعشرين بناءً ، وهذه الأبنية هي الملحق بدحرج نحو شملل - وزيادة أحرف ( اليوم تنسأه ) نحو : جهور ، وحوقل ، وشيطان ، وقلسى ، وقلنس ، وهذا ملحق بدحرج ، وشريف ، وسنبل - فهذه سبعة يلحق بها النوع الأول ويضاف لها سبعة أبنية هي اهيبخ الرجل ، واعثوجج البعير - واحونصل الطائر ، وتمدرع ، واقعسس ، واسلنقى ، و دنقع الرجل ، وطشياً رايه ، واكوهد الفرخ ارتعد .

والنوع الثاني هو الموازن من غير اللاحق وهو على خمسة أبنية ، أخرج ، وجرب ، وقاتل . وهذه الأبنية على وزن دحرج في الحركات والكسنت والموازنة هنا بحكم الاتفاق وليست مقصودة . وكذلك تعاضم ، وتعجلت .

والنوع الثالث هو سبعة أبنية وهو غير الموازن وأبنيته هي انطلق ، اقتدر ، استخرج ، اشهاب ، واشهب ، واغدودن ، واعلوط .

٢ - ذكر العلماء أن هذه الصيغ لا قياس فيها وإنما يحتكم

فيها إلى السماع سوى شملل الملحق بدحرج ويساغ للشاعر والناثر أربع صيغ وقع فيها الخلاف ، وهي أفعل ، وفعل ، وانفعل ، وافتعل .

٣ - ذكر العلماء تعدية هذه الصيغ وسبب لزومها ، وبالأخص

ابن عصفور الذي أولى هذا الجانب اهتماماً كبيراً .

٤ - تحدث العلماء عن صيغة العيني للمجهول من المزيد وأنها

بحسب الحرف الذي يبدأ به الفعل ، فإن كان ت زائدة نحو ( تعلم ) ضم الثاني مع الأول ، وإن كان يبدوء ابهزمة وصل ضم الثالث مع الأول وفي حالة المضارع فإنه يفتح ما قبل الآخر مع ضم الأول .

٥ - تحدث العلماء عن معاني هذه الصيغ وقد ذكر العلماء أن معاني هذه الأفعال سماعية كصيفها ، ومعنى هذا أنه ليس من حَقْنَا أن نقيس على ما سمع من هذه المعاني ، بل يكتفى بما وردت فيه مستعملة ، فإذا قالت العرب مثلاً : فسَقْتُه ، بمعنى نسبته إلى الفسق ، فليس من حَقْنَا أن نقول : علمته بمعنى نسبته إلى العلم ، لأن ذلك إنما استعمل مع الفعل فسَقَ فحسب ، فتستعمل فسق في هذا المعنى كما استعملت العرب ، ويجوز القياس على بعضها بالشروط التي اشترط لذلك .

# الفصل الرابع

الرباعي المجرد ومزیده وملحقاته  
وموضوعاته

أ - صيغ الرباعي.

ب - مزید الرباعي.

ج - الملحقات بمزید الرباعي.

(( تمهيد الفصل الرابع ))

(( الرباعي المجرد ومزيده وملحقاته ))

---

تناولت في هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسة هي :

- ١ : صيغ الفعل الرباعي المجرد ، وليس له إلا صيغة واحدة هي  
فعلل .
- ٢ - في المبحث الثاني تحدثت عن مزيد الرباعي وأن له بناءً ين .
- ٣ - وتحدثت في المبحث الأخير عن الملحق بالرباعي المزيد ، وبينت أن الملحق بالمزيد فيه حرف واحد ستة أوزان ، والملحق بما زيد فيه حرفان بناءً ان فقط .

## البحث الأول : صيغ الرباعي

أقصى ما ينتهي إليه الفعل المجرد من الزوائد أربعة أحرف أصول ،  
والعلة في عدم تجاوز الأفعال لأربعة أحرف وعدم بلوغها الخمسة مثل  
الأسماء هو أن الأسماء أمكن (١) من الأفعال ، وتستغنى عن الأفعال ، أما  
الأفعال فإن حاجتها إلى الإسناد ماسة لذلك <sup>سور</sup> حطوا الأفعال درجة عنها .  
هذا التعليل قاله المازني ، وقد ذكر ابن جني تعليلا آخر نسبه إلى سيبويه  
وهو أن الأفعال لم تكن كلها أصولا لأن الزوائد فيها للمعاني ، مثل حروف  
المضارعة وتاء المطاوعة في تدحرج ، وألف الوصل والنون في احرنجم ، فكرهوا  
أن يلزمها ذلك على طولها .

وقال ابن جني عقب هذا : (( فإن قلت : إنهم قالوا في  
الأسماء : عندليب وعضرفوط وقبعثري ، فألحقوها الزوائد وهي خماسية ،  
فإن الأفعال أقعد في الزوائد من الأسماء لأنها تنقلها من حال إلى حال )) ، قال (٢)  
الشاطبي : (( إن الزيادة في الأفعال أكثر ما تبلغ ستة أحرف لا تتعداها إلى  
السبعة مثل الأسماء التي هي أقوى ، وأخف ، ويمكن أن تبلغ بها الزيادة سبعة  
أحرف ، أما الأفعال فأضعف منها ، لذلك لم تساوها في الزيادة ، ثم إن  
زوائد الأسماء تحذف كثيرا في التصغير ، والتكسير ، فهي كالمنفصلة منها ،  
فاحتمل أكثره الزيادة بخلاف الأفعال التي ليست مثلها ، فكرهوا تطويلها  
بالزيادة اللازمة )) (٣) .

(١) أي : أكثر استعمالا .

(٢) المنصف ١٠ / ٢٨ - ٢٩ .

(٣) المقاصد الشافية خلاصة الكافية ، ١١٧ / ١١٨ .



صيغ الفعل الرباعي المجرد . ذكر سيبويه أنه اذا كان مجردا فإنه يكون على مثال فعلل قال : ويكون يفعل منه على مثال يفعلل ويفعل على مثال يفعلل . . . وذلك نحو دحرج يدحرج (١) .

والشاطبي يعتبر صيغ الفعل الرباعي بناءً بين وذلك عندما يقول : والثاني فعلل نحو دحرج ، وسرهف ، وقلقل ، وزلزل ، ولا أرى هذا الا توهم منه . وقد ذكر ابن جني ان فعلل يجيء متعديا مثل جليبتة جليبتة ، وصعرتة صعرتة .

قال الراجز :

\* سودا كحب الفلفل المصعرت \* (٣)

قال ابن جني : (( وأما الافعال فعلى ضربين ايضا فعل مبني للفاعل ، وفعل مبني للمفعول ، فالمبني للفاعل لا يكون الا على مثال فعلل ، وهو على ضربين : متعد وغير متعد ، فالمتعدى نحو " دحرج وضرفج " وغير المتعدى نحو " خندف وهملج " والمبني للمفعول لا يكون الا فعلل نحو " قلقل وزلزل " )) (٤)

هذا وقد بين ابن يعيش في شرح المفصل (٥) والرضي في شرح شافية

ابن الحاجب (٦) أنه ليس للرباعي المجرد سوء بناء واحد هو فعلل ، وأنه يجيء متعديا ولازما ، في نحو دريخت الحمامة اذا خضعت لذكرها ، وبرهم أي أدام النظر ، وأسكن طرفه . (٧)

(١) سيبويه، الكتاب ٢٩٩/٤ .

(٢) المقاصد الشافية ١١٨ .

(٣) المنصف ٢٨/١ .

(٤) م ٢٨/١ .

(٥) ١١٣/١ (٦) ١٦٢/٧ .

(٧) ابن يعيش ، شرح المفصل ١٦٢/٧ ، وشرح الملوكي ٨٩ .

وهذا يتبين أن المادة المجردة إذا زادت حروفها قلت صيغها ،  
فقد كان معنا في الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية ، وهنا لا نجد إلا بناءً واحد .

والذي يتبين لي أن الصيغة الثانية التي ذكرها صاحب المقاصد الشافية  
وهي فَعَّلَ نحو دَحْرَجَ ، القصد منها هو بناء صيغة المبني للمجهول من  
الرباعي المجرد فَعَّلَ ، وأن هذا الباب لا يشتمل إلا على صيغة واحدة  
هي فَعَّلَ ولم يقصد صاحب المقاصد الشافية بهذا البناء أنه بناء آخر في  
صيغة الرباعي وإنما قصد التعريف بصيغة الماضي الرباعي حين يَبْنِي  
للمجهول .

الملحق بالرباعي المجرد والأفعال التي نحتتها العرب :

تعريف اللاحق : هو أن تَزِيدَ في البناء زيادة لتلحقه بآخر أكثر  
منه ، فيتصرف تصرفه .

وأوزان الملحق بالرباعي ثمانية هي :

- ١ - فَعَّلَ نحو : جَلَبَبَهُ .
  - ٢ - فَوَعَلَ نحو : جَوْرِبَهُ .
  - ٣ - فَعُولَ نحو : رَهْوَكُ فِي مَشِيَّتِهِ .
  - ٤ - فِيْعَلَ نحو : بِيْطُرُ .
  - ٥ - فَعِيْلَ نحو : شَرِيْفُ الزَّرْعِ .
  - ٦ - فَعَلَى نحو : سَلَقَى إِذَا اسْتَلَقَى عَلَى ظَهْرِهِ .
  - ٧ - فَعَنَلَ نحو : قَلَنْسَهُ إِذَا الْبَسَهُ الْقَلَنْسَوَهُ .
  - ٨ - فَنَعَلَ نحو : سَبَنَلُ وَشَنَنْتَرُ .
- وقد ذكرت هذه الأوزان وأنا أتحدث عن مزيد الثلاثي ويحسن ذكرها  
هنا وقد ذكرت من قبل المقيس منها وغير المقيس .

وهناك أفعال نحتتها العرب تحفظ ولا يقاس عليها منها بسمل ،

إِذَا قَالَ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَحَوْلَ ، إِذَا قَالَ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وَطَلَبِ ،  
إِذَا قَالَ : أَطَالَ اللَّهُ بِقَاءَكَ ، وَدَمَعَزَ ، إِذَا قَالَ : أَرَامَ اللَّهُ عِرْكَ ، وَجَعْفَلَ ،  
إِذَا قَالَ : جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ (١) .

---

(١) أحمد الحلاوي ، شذا العرف / ٣٧ .

## البحث الثاني : مزيد الرباعي

الرباعي اذا كان مزيدا بحرف واحد فله بناء واحد هو تفعّلل  
نحو تدحرج وهو مطاوع فعلل المتعدى . (١)

أما اذا كان مزيدا بحرفين فله بناءان ، البناء الأول : افعنل  
نحو : احرنجم وقد جعل سيبويه النون فيه تفيد المطاوعة  
كما في انفعل الذي هو مزيد الثلاثي نحو " انطلق " . أما البناء الثاني  
فهو افعّلل نحو " اقشعر " . (٢)

وذكر الزمخشري في المفصل أن للرباعي المزيد بناءين هما  
افعنل نحو احرنجم ، وافعّلل نحو اقشعر ، ويبين ابن يعيش أن افعنل  
المراد به المطاوعة وهو كافعّلل في الثلاثي ، وأن افعّلل هو مثل أحمر  
وأصفر في الثلاثي ولذلك لا يتعدى . (٣)

وذكر الشيخ خالد في شرح التصريح أن بناء افعّلل مختلف فيه ،  
وأنه بناء مقتضب ، وأنه يلحق باحرنجم ، وأن هناك مزيدا رابعا هو  
افعّلل نحو اجرمز . (٤)

وبين ابن جنى أن فعلل أصله افعّلل والدليل يذكره ابن جنى  
في قوله أن اطمان ، أصله اطمان ، وأدغوا ذلك كراهية اجتماع مثلين  
متحركين ، وذلك أنه إذا سكن الآخر منهما عاد البناء إلى أصله ، ألا ترى  
أنك تقول : ( اطمانت ) فتبين النون الأولى لما سكنت النون الآخرة  
فجرى ذلك مجرى ( شدد وضن ) ، ثم تسكن اللام وتظهر العين فنقول :  
( شددت وضنت ) . (٥)

- (١) انظر شرح الشافية للرضي ١/١١٣ .
- (٢) سيبويه ، الكتاب ٤/٣٠٠ .
- (٣) شرح المفصل ٧/١٦٢ .
- (٤) شرح التصريح ٢/٤٤٦ . واجرمز ؛ انقبض وانجم بعضه إلى بعض .
- (٥) ابن جنى ، المنصف ١/٩٠ .

واذا نظرنا الى هذه الصيغ من حيث التعدي والالزوم نجد أن صيغة  
افعلل ومثالها احرنجم - بناء مطاوعة - بمنزلة اتفعل في الثلاثي ،  
لازمة لا تتعدى ، لأن المطاوع لا يفعل بغيره شيئاً .

## البحث الثالث : الملحقات بعز يد الرباعي

هذا والملحق يتفعلل سبعة أوزان هي :

- ١ - تفعلل نحو : تجلبب ، وتفعلول ، نحو ترهوك .
- ٢ - وتفعيل نحو : تشيطن ، تفوعل ، نحو تجورب .
- ٣ - <sup>تفعلل</sup>تفعل نحو : ترهياً وتفعلى تقلسى وتجحبى . تجحبى
- ٤ - وتمفعل نحو : تمسكن .

وقد بينت في الفصل الثالث أن زيادة الميم فيها ليست لللاحق ،

بل هي توهم وغلط لانهم اعتقدوا أن ميم تمسكن هي فاء الكلمة مثل

القاف في قنديل ولكن القياس هو تدرع وتفعلى نحو تسلقى .

أما الملحق بما زيد فيه حرفان فوزنان فقط هما : افعللل نحو:

اقعنسن ، وافعلسى نحو : اسلنقى وافتعلى استلقى واجتعبى . (١)

(١) تكملة في تصريف الافعال لمحي الدين عبد الحميد في نيل شرح ابن

(( خلاصة الفصل الرابع ))

- ١ - للرباعي المجرد صيغة واحدة ، وهي فعلل .
- ٢ - وللمزيد فيه ثلاث صيغ ، صيغة للمزيد بحرف واحد ، وهي تفعلل ، وصيغتان للمزيد بحرفين وهما : افعللل ، وافعللل .
- ٣ - وللملحق بالرباعي ثمان صيغ وللملحق بتفعلل : ستة أوزان ، وللملحق بالمزيد فيه حرفان وزنان .
- ٤ - المقيس في هذا الفصل هو الملحق بالرباعي المجرد كما يرى أبو علي الفارسي وابن جنبي . أما الفعل الرباعي المجرد فبابه السماع ، وكذلك المزيد منه .

السلامة



### الخاتمة

لقد كان موضوع البحث هو : صيغ الأفعال بين القياس والسمع .  
وقد تناولت قضاياها بعد التمهيد في أربعة فصول :

تناولت في التمهيد تحديد المراد بالصيغة والفعل والقياس ، والسمع  
فجمعت ما قيل حول ذلك ، وان أهم ما في التمهيد أنني ميزت بين  
القياس الصرفي والقياس اللغوي فبينت أن المعتد به هو القياس اللغوي .  
وكذلك تناولت في التمهيد ما يؤثر في الصيغة من بعض الأصوات  
، كحروف العلة والحلق .

أما الفصل الأول وهو الذي تحدثت فيه عن صيغ الفعل الثلاثي  
المجرد فقد ذكرت فيه أن القسمة العقلية اقتضت اثنتي عشرة صيغة  
نتيجة من ضرب حالات الفاء الثلاثة ، وهي الفتح والكسر والضم ففي  
حالات العين الأربعة وهي الحركات الثلاث السابقة مضافاً إليهما  
السكون ، وذكرت أن الصيغ المستعملة فعلا هي (( فَعَلَ و فَعِلَ و فَعَلَّ )) ،  
أما صيغة الساكن فوزن نشأ من التخفيف ، ولذلك أفردت له المبحث  
الثاني من الفصل الأول ، وفصلت القول فيه . وبينت في المبحث الأول  
من الفصل الأول أيضاً أن صيغة الثلاثي المضعف تأتي غالباً من صيغة  
فَعَلَ و فَعِلَ ، وقلما جاءت من مضموم العين لثقل الضمة والتضعيف .  
واشتمل المبحث الأول أيضاً على بعض الأفعال التي جاءت  
بالصيغ الثلاث ، ولم تلتزم صيغة بعينها ، وقد توصلت إلى نتيجة  
في هذا المبحث وهي أن العلماء استطاعوا أن يحصروا أبنية الفعل  
الثلاثي في (( فَعَلَ و فَعِلَ و فَعَلَّ )) وذكروا أن العرب صاغت  
الأفعال الثلاثية ولم يتركوا نصاً يشيرون فيه إلى أن فَعَلَ أو فَعِلَ  
أو فَعَلَّ مقيس على سبيل الاطراد ، وإنما كان معظم علماء الصرف

يذكرون أن فَعَلَ في العمل المرئي وغير المرئي ، وَفَعَلَ في العليل  
والأحزان ، وَفَعَلَ في الغريزة الملازمة لصاحبها .

وتناولت في البحث الثاني : عدم وجود فعل ساكن العين  
وأن هذا السكون إذا ورد فهو مرتبط إما بالشذوذ أو الضرورة ، كما في  
تخفيف المفتوح إلى الساكن من أجل الضرورة - كما في قول الشاعر :-

وما كلُّ مُبْتَناعٍ ولو سَلَفَ صَفَقَهُ      براجِيعٌ ما قَدَّ فاتَهُ بِرِدادِ

فإن الشاهد سلف المفتوح ، وسكن من أجل الضرورة وإما بسبب  
الخفة وهو ما وضحه ابن جنى في تخريجه للشاهد السابق ، هو تخفيف  
المكسور إلى المفتوح ، وهو ما يحتمله القياس وهذا أحسن من أن تحمل  
الكلمة على الشذوذ ما وجدت لها ضرباً من القياس . ثم إن التسكين  
الذي للتخفيف داخل في باب أكبر منه ، وهو باب التفرع ، وهذا يكون  
في مكسور العين ، ومضموم العين ، وصيغة المبني للمجهول .

وقد انقسم التفرع في مكسور العين إلى ثلاثة أقسام :

أ - اتباع العين للفاء في الكسر ، وهو مختص بالحلقى العين نحو  
شَهِدَ وغيره .

ب - سكون العين ، وبقاء الفاء مفتوحة نحو شَهِدَ في الحلقى وفي  
غيره علم ، وهذا التسكين حدث كراهية الانتقال من الأَخْفِ  
إلى الأثقل منه وهو الكسر .

ج - كسر الفاء ، وسكون العين ، وقد سُمِعَ في الحلقى نحو شَهِدَ  
وقد حدث التفرع في مضموم العين في :

١ - سكون عينه فقط ، نحو قوله تعالى ﴿ وَضَاعَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ

بِمَا رَحِبَتْ ﴾ فقد قرئت بسكون الحاء (( رحبت )) ، وهي

لغة تميم .

٢ - سكون عين فَعَلْ مع نقل حركتها الى الفاء نحو (( فَعَلَّ ))

وهي لغة بعض بني قيس .

وبعد مضموم العين يأتي التفریع في المبني للمجهول فَعِلْ نحو

عَصَرَ بسكون العين في نحو قول الشاعر :

\* لو عَصَرَ منه المسك والبان انعَصَرَ \*

أما مفتوح العين فلا تفریع فيه قال سيبويه : (( وأما ماتوالت

فيه الفتحان فإنهم لا يسكون منه ، لأن الفتح أخف عليهم من الضم

والكسر كما أن الألف أخف من الواو والياء )) .

وفي البحث الثالث تناولت صيغة المبني للمجهول ، وبينت خلاف

علماء الصرف في هذا البناء ، هل هو أصل برأسه أو متفرع من صيغة

مكسور العين ومفتوحها ، لأنهما فعلان متعديان قبل نقلهما إلى

صيغة المبني للمجهول ؟ وانتهيت إلى نتيجة مهمة وهي أن هذه

الصيغة متفرعة من صيغة المكسور أو المفتوح على أساس أنه متعد قبل

النقل إلى المبني للمجهول ، ورفضت الرأي الثاني الذي قال أصحابه إنه

أصل برأسه ، على أساس وجود أفعال وجدت أصلاً مبنية للمجهول ، وأن

وجودها لا يحتم أصلها كل مبني للمجهول . أما ما ذكره سيبويه

وهو يعد الأفعال في قوله (( حَمِدَ )) وابن مالك في قوله :

وافتح وضم واكسر الثاني من فعل ثلاثي وزد نحو ضمن

إنما أرادا التعريف بصيغة الماضي حين يبنى للمجهول .

وفي البحث الرابع ذكرت أن صيغة فَعَلْ تأتي متعدية فسي

العمل المرعي كقتل وغير المرعي كمدح . ولازمة في المرعي نحو

قعد ، وغير المرعي كنطق الإنسان . وقد غلب الضم في عين المضاعف

المتعدى نحو رده يردّه . والكسر في اللازم نحو ضج يضح . وصيغة

مكسور العين تأتي متعدية ولازمة وأكثر ما تجيء لازمة فقد قال الرضي : (( وفعل لازمة أكثر من متعدية )) وهي مختصة بالأعراض نحو حزن ، ويطر ، والمتعدى منه نحو شربه .

أما صيغة مضموم العين فهي صيغة ملازمة لصاحبها لا تتعداه إلى غيره نحو حسن ، وقد ذكرت أن هناك بعض الأفعال تستعمل لازمة ومتعدية نحو جاء زيد وجئته .

وفي البحث الخامس جعلت خاتمة حديثي في هذا الفصل لذكر معاني هذه الصيغ التي هي موضوع بحثي ، وبدأت بصيغة مفتوح العين فذكرت أنها تأتي لعمان لا تنحصر لخفة اللفظ والبناء ، ومن أجل هذا هو يقع على العمل المرثي مثل ضرب وقتل ، وغير المرثي مثل شكر ومدح . وفي هذه الصيغة انتهيت إلى نتيجة في صيغة المغالبة التي اختصت بهذه الصيغة المفتوحة في الماضي والمضمومة في المستقبل لأن فعل المغالبة لا يقع إلا من اثنين ، وأنها اختصت بباب فعل يفعل ، لأنه أحق الأبنية ، وأيضاً لأن المغالبة موضوعة للفح والظفر ، والكسر يكون غالباً في الأرواء والأحزان ، ولم يبن على فعل المضموم لأنه لا زم لا تأتي منه فعلته ، وفعل المغالبة يكون متعدياً ، ثم إنه قد تأتي المغالبة من غير هذا الباب ، ولكن إذا أريدت المغالبة نفسها نقلت هذه الأفعال ، وهي غب ، وخصم ، وكرم إلى بابها . وقد تأتي من المثال الواوي كوعد ، والأجوف والناقص اليائين فإنها لا تنقل عن فعل يفعل بل تنقل إليه . إلا ما استثناه الكسائي مما كانت عينه اولامه حرف حلق فإنه يأتي مفتوحاً نحو شاعرتة فشعرتة أشعره ، فقد نفاه الرضي ، وذكر أن الحق ما ذهب إليه غيره ، لأن ما فيه حرف الحلق لا يلزم طريقة واحدة ، بل كثير منه يأتي على الأصل

بِرَأْيِهِمْ ، وَهَذَا يَهْنِي ، ثم ذكر أن أبا زيد حكى (( شاعرتُه  
فشعرتُه أشعره )) وأن هذا النص لدى الرضي هو في عدم لزوم الفتح  
في مثله .

وفي الفصل الثاني قدمت له بتمهيدٍ ذكرت فيه أن قياس الأفعال  
يخضع لستة أبواب ثابتة ذكرها الصرفيون هي فَعَلَ يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ ،  
وَفَعَلَ يَفْعَلُ وَيَفْعِلُ ، وَفَعَلَ يَفْعَلُ ، وَفَعَلَ يَفْعُلُ . وأن هذه  
الأبواب لا يمكن أن تخضع لقاعدة واحدة ، فهي لا يمكن أن تنسب للغة  
نحوزجية واحدة كالتي نزل بها القرآن الكريم ، لأن روايتها أخذوها من  
لهجات مختلفة ، وأن قضية الاشتقاق فيها تخضع لثلاث مراحل معترف  
بها بين علماء اللغات في العالم هي :

أ - قضية المغايرة بين الماضي والمضارع . كحالة الفتح التي يقابلها  
الضم والكسر .

ب - ووظيفة الفعل في الكلام وهو أن تلتزم بحركة دون أخرى في  
أفعال اللهجة الواحدة ، والاهتمام بإيثار هذه الحركة دون  
سبب مجيئها وهذا ما عُرِف لدى الأقدمين بقضية التعدى  
واللزوم .

ج - أثر الحروف المجاورة في إيثار الحركات . ويتضح هذا في إيثار  
حروف الحلق لحركة بعينها . ثم بعد ذلك انتقلت إلى  
مباحثه التي قسمت إلى ستة أقسام تقوم على ترتيب منطقي  
هو :

أولاً : صيغة فَعَلَ يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ ، وذكرت آراء العلماء في  
مضارع صيغة فَعَلَ ، وبينت أن الضم قياس اللازم من مضارع فَعَلَ ، والكسر  
قياس في التعدى ، بل إن بعض العلماء توسع في ذلك وجعل كلاهما

قياساً ، وهو أبو زيد . وهذا في المشاهير من الأفعال ، وقد ملئت إلى رأى أبي زيد هذا ، فإذا تجاوزنا المشاهير من الأفعال فنحن بالخيار في نطق الحركة مع الأفعال التي تصادفنا ولم تضبط بعد بالضم أو الكسر ، ويجب أن ينظر إلى أي الحركتين تتمشى معه ، فإذا كانت بالضم تضبط به اللازم والكسر تضبط به المتعمد . وعند حديثي عن المعتل في هذه الصيغة ذكرت أنه يمتنع مجيء الياء عيناً ولا ما في صيغة فعل يفعل ، وأن الواو أكثر تحولاً للياء من تحول الياء إليها ، لأنهم كرهوا أن ينتقلوا من الخفيف إلى ما يستثقلونه .

وفي البحث الثاني تحدثت عن صيغة فعل يفعل ويفعل ، وبينت فيها أن هذه الصيغة هي بالفتح أغلب ، كما ورد عن علماء الصرف من خلال ما جمعه عن العرب من نصوص ، وهذا هو القياس ، وأن الكسر في صيغة المكسور لم يأت إلا في بعض الأفعال الصحيحة واختص بمعتل الفاء بالواو كورث يرث لأنه لم يجتمع واو وياء . فقد بنوا المضارع على بناء تسقط فيه الواو . باستثناء فعلين ورد في مضارعهما الفتح وهما وري يرى ، ووبق يبق ، والكسر في صيغة فعل يأتي مع المعتل أكثر كما نبه ابن يعيش ولكن وجدت أن هناك أفعالاً جاءت مفتوحة على القياس ومكسورة على لفة عقيل ، ولم تسقط فيها الواو نحو وله يؤله ويؤله . وبينت كذلك أن الواو لم تحذف من وجيل يؤجل ، لأنه ليس كما قال الفراء بأن الفعل غير متعدي ، وإنما الصحيح هو ما قاله أبو العباس المبرد - وهو أنه لا يوجد كسرة بعد الواو يجب به لاجتماع الياء معها الحذف .

وأنه إذا كان أجوفاً واوياً أو ناقصاً واوياً فإن الواو تقلب ألفاً

لتحركها وانفتاح ما قبلها في نحو *خاف يخاف*، وأما في الناقص فتقلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها نحو *شقى يشقى* . وانتهيت إلى نتيجة في هذا الفصل وهي أن قياس *فَعَلَ يَفْعَلُ بِالْفَتْحِ وَيَفْعِلُ بِالْكَسْرِ* في أفعال محدودة .

وفي البحث الثالث تكلمت عن صيغة *فَعَلَ يَفْعَلُ* وبينت أن

القياس فيه هو الضم في الماضي والمضارع لأنه فعل ملازم للفرائز والخصال لأن ما لا يتعدى أكثر من المتعدى من حيث عدد ورود أفعاله فالتزم الضم فيه . وذكرت أيضاً أن حرف الحلق لا يغير حركة العين فيه ، وأن الواو لا تحذف في المثال منه ، ولا تكون عينه ولا لامه ياء .

وفي البحث الرابع تحدثت عن صيغة *فَعَلَ يَفْعَلُ* ، وبينت أنه

ليس فتح عين مضارع *فَعَلَ* هو الأصل ، وإنما الفتح عارض من أجل حرف الحلق . وذكرت أيضاً أن هذا الباب لا يأتي من الأجوف الواوى ولا من حرف حلق ، بل الضم في عين مضارعه لازم نحو *نا ينوء* ، وكذلك يأتي ناقصا واويا نحو *شأى يشأى* ، رغا يرغو . ولا يلزم ضم عين مضارعه كالمزم في الصحيح مراعاة التناسب في نفس الكلمة للحلقي .

وتأتي لام الأجوف اليائي حرف حلق نحو *شاخ يشيخ*

وعين الناقص اليائي نحو *يسعى ويسعى* فلا يلزم كسر عين المضارع فيه والمختار هو الفتح - ويمتنع مجيء العين ألفاً في هذا الباب ، والسبب أن الألف لا تأتي في موضع عين *يَفْعَلُ* بالفتح أو لامه إلا بعد كون العين مفتوحة في نحو *يهاب* ، وإذا كانت الفتحة موجودة وثابتة قبل الألف وهي علة حصول الألف فكيف تكون الألف سبب حصول الفتحة . ثم إنني وجدت أن هناك من أفعال هذا الباب ما يأتي على الأصل وعينه ولا من حرف حلق أي يأتي بالضم والكسر في المضارع . وختمت هذا البحث بنتيجة وهي أن القياس فيه هو الفتح في الماضي والمضارع من أجل حرف الحلق .

وفي المبحث الخامس وجدت أن الضرورة تقتضي ذكر التداخل بين هذه الصيغ التي هي موضوع بحثي، ووردت على الدكتور أنيس الذي ذكر أن الأوزان لا تستعار وإنما تستعار الأفعال وبينت فيه أن الأفعال التي وصلت إلينا عن العرب جاءت مستعارة بأوزانها .

ثم انتقلت إلى التداخل بين بابي علم يعلم ونصر ينصر ، فنتج لدينا فعل جديد هو فِضْل يَفْضُلُ ، وتحدث أيضاً عن التداخل بين فَعَلَ يَفْعُلُ وفِعِلَ يَفْعَلُ نحو كَدْتُ تَكَادُ ، ثم التداخل بين فَعَلَ يَفْعُلُ وفِعِلَ يَفْعَلُ فنتج فعل مفتوح في الماضي والمضارع وليست عينه ولا لامه حرف حلق نحو قَلَى يَقْلَى . وحرصت أثناء حديثي عن هذه الصيغة أَنْ أَشْفَعَهُ بِقَرَاءَتَيْنِ شَانَتَيْنِ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الَّتِي أَثْبَتْتُ وَرُودَ هَذَا الْبَابِ عَنِ الْعَرَبِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِأَطْرَادِ الصِّيْغِ السَّتِ الْمَعْرُوفَةِ ، مَسْتَنَدَةً إِلَى صَحَّةِ هَذِهِ الْقَرَاءَاتِ وَاسْتِشْهَادِ الْعُلَمَاءِ بِهَا عَلَى صَحَّةِ اللَّغَةِ ، وَنَاقَشْتُ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ رَأْيَ الدُّكْتُورِ أَحْمَدِ عِلْمِ الدِّينِ الْجَنْدِيِّ ، وَالَّذِي اسْتَفْهَمَ فِيهِ قَائِلًا أَنَّ ابْنَ جَنِيٍّ مِنْ قَالٍ : أَنَّ فِضْلًا يَفْضُلُ لَفَةً ثَالِثَةً مَرْكَبَةً مِنْ بَابَيْنِ أَصْلِيَيْنِ ؟ ! وَبَيَّنْتُ لِلْأُسْتَاذِ الْفَاضِلِ أَنَّ الْخَلِيلَ ابْنَ أَحْمَدَ قَدْ ذَكَرَ هَذَا قَبْلَ ابْنِ جَنِيٍّ . وَنَاقَشْتُ رَدَّهُ عَلَى ابْنِ جَنِيٍّ عِنْدَمَا رَدَّ عَلَى ابْنِ مَجَاهِدٍ بِقَوْلِهِ فِي " يَهْلِكُ " أَنَّهُ تَرَكَ لِمَا عَلَيْهِ اللَّغَةُ وَقَالَ : إِنَّهُ كَانَ يَكْفِي ابْنَ جَنِيٍّ دِفَاعَهُ عَنِ صَحَّةِ الْقَرَاءَةِ الَّتِي قَرَأَ بِهَا ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَكَانَ لَهُ قَدَمٌ فِي اللَّغَةِ ، ثُمَّ هِيَ أَيْضًا جَاءَتْ عَنْ طَرِيقِ الرِّوَايَةِ وَبَيَّنْتُ أَنَّ فِي اعْتِرَافِهِ بِصَحَّةِ هَذِهِ الْقَرَاءَةِ دَلِيلًا قَوِيًّا عَلَى وَجُودِ هَذَا الْبَابِ فِي صِيغِ الْعَرَبِيَّةِ ، ثُمَّ نَاقَشْتُ رَأْيَهُ فِي نَفْسِي

العربي بما لا يتفق مع لغته واستشهاده ببرد النبي - صلى الله عليه وسلم - على الرجل الذي قال له : يا نبي الله ورد النبي - صلى الله عليه وسلم - بأنه ليس نبي الله ، ولكنه نبي الله . وبينت له أن العربي يستنكر ما يخالف





وفي الفصل الثالث تحدثت عن معنى الزيادة وعدد حروفها لدى العلماء الذين عدوها خمسة وعشرون بناءً ، وانتهيت الى أنها سبعة وعشرون بناءً .

وقسمت هذه الأفعال الى ثلاثة أقسام هي :

أ - الملحق بدحرج نحو شملل ، وزيادة أحرف (( اليوم تنساه )) في نحو جهور ، حوقل ، شيطان ، وقلنس ، وقلنس ، وشريف ، وسنبل ، هذه ثمانية ملحقة بالنوع الأول . ويلحق بالرباعي المزيد فيه بحرفين ثلاثة أبنية أصلها من الثلاثي المزيد فيه حرف اللاحق نحو اقعنسس ، واحريني ، واستلقى ، واهبيخ الرجل ، واعتوجج البعير ، واحونصل الطائر ، فهذه خمسة عشر بناءً .

ب - والنوع الثاني هو الموازن من غير اللاحق وهو على خمسة أبنية : أخرج ، وجرب ، وقاتل ، وهي على وزن دحرج في الحركات والسكنات والموازنة هنا بحكم الاتفاق وليست مقصودة . وكذلك تعاضم وتفعل .

ج - والنوع الثالث سبعة أبنية ، هو غير الموازن ، وأبنيته هي انطلق ، اقتدر ، استخرج ، اشهب ، واشهب ، واغدودن ، واعلوط . فيكون مجموع الافعال خمسة عشر وخمسة وسبعة ، سبعة وعشرون بناءً .

ثم بعد ذلك أفردت صيغة أفعال التي تتعجب بالحديث دون الصيغ السابقة لأنها هي الصيغة التي لم يختلف العلماء حول قياسيتها وانها مقيسة من الفعل الثلاثي فَعَلَ ، وَفَعَلَ ، وَفَعَلَ ، ومن الفعل المزيد بالهمزة ، وذكرت رأى العلماء أن هذه الصيغ لا قياس فيها وانما

يحتكم فيها إلى السماع سوى أربع وقع الخلاف فيها هي : أفعل ،  
وفعل ، وانفعل ، واقفعل .

ثم تحدثت في المبحث الثاني عن سبب تعدية هذه الصيغ ولزومها  
وبالأخص لدى ابن عصفور الأشبيلي الذي اهتم بجانب التعدية  
واللزوم في الأفعال المزيدة .

وذكرت في المبحث الثالث صيغة المبني للمجهول من المزيد  
وأنها بحسب الحرف الذي يبدأ به الفعل فإن كان تاء زائدة  
نحو (تَعَلَّمَ) ضم الثاني مع الأول ، وإن كان مبدوء بهمزة وصل ضم  
الثالث مع الأول ، وفي المضارع يفتح ما قبل الآخر مع ضم الأول .  
ثم ختمت هذا الفصل بمبحث رابع عن معاني هذه الصيغ ذاكراً المهم  
منها وحصرتها في أحد عشر معنى وبينت أن هذه الأفعال سماعية ،  
وليس من حقنا أن نقيس صيغة جديدة على هذه الصيغ ، وإنما نستعمل  
هذه الصيغ كما استعملتها العرب .

وفي الفصل الرابع تحدثت عن الفعل الرباعي .

فذكرت في المبحث الأول أن له صيغة واحدة هي فَعَّلَلْ وليست  
صيغتان كما ورد عن الشاطبي ، حيث عدد نُعِلِلَ نحو زُلْزِلَ ، صيغة  
ثانية ، ولعله قصد كيفية بناء صيغة المبني للمجهول من الرباعي المجرد  
فَعَّلَلْ ، ولم يقصد صاحب المقاصد الشافية أنه بناء آخر في صيغة  
الرباعي ،

وفي المبحث الثاني انتهيت إلى أن للمزيد فيه بحرف واحد صيغة  
واحدة هي تفعَّلَلْ وللمزيد فيه بحرفين صيغتين ، هما : أفَعَّلَلْ ، وافَعَّلَلْ  
التي يراها أبو علي وابن جني أفَعَّلَلْ في الأصل .

وفي المبحث الثالث ذكرت أن للطحق بالرباعي ثمان صيغ ، ويلحق بالمزيد

بحرف ستة أوزان ويلحق بالمزيد فيه حرفان وزنان . وأن المقيس  
في هذا الفصل هو الملحق بالرباعي المجرد كما يرى أبو عليّ وابن جنبي ثم بينت  
أن الفعل الرباعي المجرد باب السماع ، وكذلك المزيد فيه .

الفقران

بيوت

فهرس الايات القرآنية

الآية	رقم الآية	السورة	الصفحة
(( إلى بارئكم ))	٥٤	البقرة	٢٨
(( ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار وان منها لما يشقق فيخرج منه الماء وان منها لما يهبط من خشية الله ))	٧٤	=	٦٦
(( لما يهبط ))	٧٤	=	٦٩
(( ويهلك الحرث والنسل ))	٢٠٥	=	١١١
(( فان زلتم ))	٢٠٩	=	٢٢
(( فصرهن اليك ))	٢٦٠	=	٧١
(( كالذي يتخبطه الشيطان من المس ))	٢٧٥	=	١٧٢
(( لها ما كسبت ))	٢٨٦	=	١٧٧
(( فاتبعوني يحيبكم الله ))	٣١	آل عمران	٤١
(( قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحيبكم الله ))	٣١	=	٧٠
(( وما من اله الا الله ))	٦٢	=	١٥٦
(( يوم تسود وجوه وتبيض وجوه ))	١٠٦	=	١٢٢
(( كفى بالله وليا ))	٤٥	النساء	١٥٦
(( نعمما يعظكم به ))	٥٨	=	٢٧
(( حتى يحكموك فيما شجر بينهم ))	٦٥	=	٣٣

الايّة	رقم الآية	السورة	الصفحة
(( وحسن أولئك رفيقا ))	٦٩	النساء	٣٠
(( إن تكونوا تآلمون فإنهم يآلمون كما تآلمون ))	١٠٤	=	١٢٤
(( ولعنوا بما قالوا ))	٦٤	المائدة	٣٢
(( تلقف ما يأفكون ))	١١٧	الأعراف ١٧٢/١٥٠	
(( يعكفون على أصنام ))	١٣٨	=	٦٤
(( فأجبح لها ))	٦١	الأنفال	٦٦/٥٨
(( وضأقت عليكم الأرض بما رحبت ))	١١٨	التوبة	١٩٦/٣٠
(( وما يعزب عن ربك ))	٦١	يونس	٦٤
(( ولا تركنوا إلى الذين ظلموا ))	١١٣	هود	١١٠
(( فتمسك النار ))	١١٣	=	١٢٢
(( طوبى لهم وحسن مآب ))	٢٩	الرعد	٣١
(( فنعم عقبي الدار ))	٢٤	=	٢٩-٢٨
(( إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ))	١٩	الحجر	٥٦
(( ومن يقنط ))	٥٦	=	١١٢
(( ومن يقنط من رحمه ربه إلا الضالون ))	٥٦	=	١١٢
(( ينحتون ))	٨٢	=	٩٦
(( وبما يعرشون ))	٦٨	النحل	٦٤
(( كبرت كلمة تخرج من أفواههم ))	٥	الكهف	٣١
(( لو شئت لتخذت عليه أجرا ))	٧٧	=	١٣٩
(( يريد أن ينقض ))	٧٧	=	١٨١

الآية	رقم الآية	السورة	الصفحة
(( قال هي عصا أتوكأ عليها وأهش بها على غممي ))	١٨	طه	٦٨/٤١
(( لنحرقنه شم لنسفته ))	٩٧	=	٦٤
(( لا يسبقونه بالقول ))	٢٧	الأنبياء	٤٥
(( وأوحينا إليهم فعل الخيرات ))	٧٣	=	١١
(( يحلون ))	٢٣	الحج	٨٣
(( إن الله يدفع )) و (( يدافع ))	٣٨	=	١٦٩
(( يحشرهم ))	١٧	الفرقان	٦٥
(( لم يسرفوا ولم يقتروا ))	٦٧	=	٦٤
(( تلقف ما يأفكون ))	١٤٥	الشعراء	١٧٢
(( وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ))	٣٦	الروم	١١٣
(( لا تقنطوا من رحمة الله ))	٥٣	الزمر	١١٣
(( وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطوا ))	٢٨	الشورى	١١٣
(( يوم نبطش البطشة الكبرى ))	١٦	الدخان	٦٤
(( خذوه فاعتلوه ))	٤٧	=	٦٤
(( فهل يهلك إلا القوم الفاسقون ))	٣٥	الأحقاف	١١٢
(( ولا تلمزوا أنفسكم ))	١١	الحجرات	٦٤
(( جزاء لمن كان كفر ))	١٤	القدر	٣٢



الآية	رقم الآية	الصفحة	السورة
سَنفِرُ لَكُمْ ( ( سنفرغ لكم ))	٣١	١٢٣	الرحمن
لَمْ يَطْمِئِنَّا ( ( لم يطمئن ))	٧٤، ٥٦	= ٦٤	=
مِنْ خَوْفٍ ( ( من خوف ))	٤	١٥١	قريش

\*

فهرست الآيات بحسب قراءاتها .

فهرس الأمشال

الصفحة

٥٥ و ٥٥ د  
( ( لم يحرم من فصد له ) )

٣٢

فهرس الشعـر

البيـت

حرف البـاء

رقم الصفحة

لم يمنع الناس منى ما أردت ولا	٣١
أعطيتهم ما أرادوا حسن ذأ أدبا	
وإن أهجه يضجر كما ضجر بازل	٢٥
بن الأدم د برت صفحاته وغاربه	
وقفت على ربع لمية ناقتي	١٦١
فما زلت أبكي عنده وأخاطبه	
وأسقيه حتى كاد مما أبثه	١٦١
تكلمني أحجاره وملا عيبه	
أضله راعيا كلبيه صدرا	١٦٣
عن مطلبٍ وطلق الأ عناق تضرب	

حرف التـاء

يا قوم قد حوقلت أودنوت	١٣٢
وشرح يقال الرجال المـوت	
فهن بالأ يدي مقبساته	١١
مقدرات ومخيطاته	
بنيتي سيدة البنات	١٠٩
عيشي ولا نأمن أن تـاتي	

<u>البيـئـة</u>	<u>الصفحة</u>
<u>حرف الـدال</u>	
فلما أتى عامان بعد انفصاله	١٤٨٣/١٥٤
عن الضرع واحلولى ديمانا يرودها	
وما كل مبتاع ولو سلف صفقه	١٩٦/٣٣/٢٤
براجع ما قد فاته بيـردار	

حرف الـذال

ألا حبذا حبذا	١٨٧
حبيب تحملت منه الأذى	
ويا حبذا برد أنيابيه	١٨٧
إذا أظلم الليل وا جـلـونا	

حرف الـراء

من الأزد ان الأزد أكرم معشر	٣٢
يمانية قربوا إذا نسب البشر	
حتى إذا اشتال سهيل في السحر	١٧٦
كشعلة القابس ترمي بالشـرر	١٧٦

حرف الـطاء

ما راعنى إلا جناح هايطا	٦٩
على البيوت قوطه العلايطا	

<u>البيت</u>	<u>الصفحة</u>
<u>حرف العين</u>	
قَعِيدِكَ أَلَا تَسْمَعِينِي مَلَامَةً	١٢١
وَلَا تَنْكَأِي قَرَحَ الْفَوَاحِ فِيْجَمَا وَأَعْرُورَتِ الْعَلَطِ الْغَرَضِي تَرْكُضُهُ	١٨٣
أُمُّ الْفَوَارِسِ بِالْذَيْدَاءِ وَالرَّبْعَاءِ	
<u>حرف القاف</u>	
أَحِبُّ أَبَا مِرْوَانَ مِنْ حَبِّ تَمْرِهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ السَّرْفِقَ بِالْجَارِ أَرْفَقُ سُودَتِ وَلَمْ أَمْلِكْ سُوَادِي وَتَحْتَهُ قَمِيصٌ مِنْ الْقَوْهِي بِيضٌ بِنَائِقِهِ	٢٠ ١٧١/٤٩
يَشْوُلُ بِالْمِجْنِ كَالْمَحْرُوقِ	١٧٦/١٥٢
<u>حرف اللام</u>	
لَوْ شِئْتِ قَدْ نَفَعَ الْفَوَاحِ بَشْرِيَّةً تَدْعُ السُّوَادِي لَا يَجِدُنْ عَلِيًّا وَكُومٌ تَنْعَمُ إِلَّا صِيَافَ عَيْنِنَا وَإِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا فِرَاتِنَا وَإِنْ شَهِدَ أُجْدَى فَضْلَهُ وَجَدَاوَلَهُ فَقَلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا وَحَبُّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ	٧٣ ٧٩ ٣٠ ٣١

الصفحة  
البيوت  
قعدت له وصحبتني بين ضاح  
وبين العذيب بعد ما تأملي

١٨٣/١٥٤ فلو كنت تعطي حين تسأل سامحت  
لك النفس واحلولاك كل خليل

حرف الميم  
تحلم عن الأدينين واستبق ودهم  
ولن تستطيع الحلم حتى تحلما

٢٣ إن السرى إذا سرى فينفسه  
وابن السرى إذا سرا أسراهما

١٣٨ ينباع من زفري غضوب جسة  
زيافة مثل الفينق المكدم

حرف النون  
بت كالواو بين ياء وكسر  
لا يهان الرجال إن يسقطوني  
قد جعل النعاس يفرنديني  
أدفعه عنى ويسرنديني

<u>البيت</u>	<u>الصفحة</u>
<u>حرف الواو</u>	
وكم منزلٍ لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى	١٥١
بدا منك غشي طالما قد كتته	١٥٣
كما اكتتت راء ابنها أم مدوى	
<u>حرف الياء</u>	
ماء رواء ونصي حوليه	١٦٤
هذا بأفواهك حتى تعبيه	
تمدبالا عناق أو تلويهما	١٦٠
وتشتكى لو اننا نشكيها	

## أنصاف الأبيات

	<u>الصفحة</u>
	<u>حرف الراء</u>
* ونفخوا عن مدائنهم فطاروا *	٣٢
* إذا تخازرت وما بي من خزر *	١٧٠
* سودا كعب الفلفل المصعـرـر *	١٩٣
* لو عصر منه المسك واليان انعصر *	٣٢

## حرف اللام

* ولا يدي في حميت السمن تندخل *	١٨٥
* تدافع الشيب ولم تقتـل *	١٢٣
* وهل ينعمن من كان في العصر الخالي *	

## حرف الألف المقصورة

* لا حطب القوم ، ولا القوم سقى *	١٢٣
* وهل ينعمن من كان في العصر الخالي *	٧٩



فهرس الأعلام

((حرف الألف))

إبراهيم أنيس : ١٥ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ -

٦٢ - ٧٧ - ٧٤ - ٨٦ - ٩٢ - ٩٣ - ١٠٢ - ١٠٤ -

١٠٥ - ١٠٦ - ١١٣ - ٢٠٨ -

إبراهيم بن السرى بن سهل أبو اسحاق = الزجاج : ٤١

إبراهيم بن موسى أبو اسحاق = الشاطبي : ١٨ - ٣٦ - ١٢٩ - ١٩٢ - ٢١١ -

إبراهيم القارى : ٤١ - ٤٢ -

أبو العباس : ٨٢

ابن عباس : ١٠٨

أحمد = الحملوى : ١٥٥ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦٧ - ١٦٩ - ١٧١ - ١٨٠ -

١٩٥ -

أحمد عبد الخفور عطار : ١٠٨ -

أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد التتوخي = المعرى : ٨٠

أحمد طم الدين = الجندى : ٢٨ - ٣٣ - ٦٤ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٧٤ -

١١٥ - ١١٧ - ٢٠٨ -

أحمد بن علي أبو جعفر = ابن الباش : ١٦٩

أحمد بن علي = الرفاعي : ١٠ -

أحمد بن محمد بن علي المقرئ = الفيومي : ٤٢ - ٧٠ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ -

أحمد بن موسى العباس أبو بكر = ابن مجاهد : ١١١ - ١١٦ - ٢٠٢ -

أحمد بن يحيى = ثعلب : ١٥٤ -

أحمد بن يوسف أبو جعفر اللبلى : ١٥ - ١٩ - ٢١ - ٢٢ - ٤٧ - ٥٩ - ٧٦ -

٨٠ - ٨٢ - ٨٣ -

١٢٠ : د. أسعد أحمد علي

٠٩ : إسماعيل بن حماد = الجوهرى

٠ ١١٢ - ١١١ - ٦٦ - ٥٨ : الأشهب العقيلي

٦٩ : الاعمش

٣١ : امروء القيس بن حجر = الكندى

(( حرف الباء ))

٠ ٩٨ - ٩٢ - ٨٦ - ٨٥ - ٤٨ - ٢٤ - ١٠ : بحرق اليمني

٩ : ابن يزرع

٠ ١٤٣ - ٨١ - ٧٥ - ٣٥ - ٣٤ : بكر بن محمد أبو عثمان = المازنى

(( حرف الجيم ))

٠ ٧٣ : " جرير بن عطية " الخطفي

الجا بردى

(( حرف الحاء ))

٠ ٦ : د. حسن بن محمد باجودة

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان أبو علي = الفارسي : ١٤ - ٧٠ -

٠ ٢١٢ - ٢١١ - ١٥٢ - ١٥١ - ١٠٤ - ٩٠

الحسين بن أحمد = ابن خالويه : ٥ - ١٠ - ٢٢ - ٦٣ - ٧٣ - ٧٩ - ١٠٣ -

٠ ١٦٣ - ١٦٢ - ١٤٠ - ١٢٤ - ١٢١ - ١٠٨

الحسن بن أبي الحسن يسار أبو سعيد = البصرى : ٩٥ - ٩٦ - ١٠٥ - ١٠٨ -

٠ ١١٦

الحسن بن عبد الله أبو سعيد = السيرافي : ٧٤ - ١٠٤ -

(( حرف الخاء ))

خالد بن عبدالله = الأزهرى : ٥ - ٩ - ٣٠ - ٣٤ - ٣٦ - ١١١ - ١٣٠ -

٠١٩٦

٠١١٣ : خلف = الأحمري

٠٢٠٨ - ١١٦ - ١٠٧ - ١٠٣ - ٨١ - ٥٧ : الخليل بن أحمد = الفراهيدي

(( حرف الدال ))

٠٢٨ :

(( حرف الراء ))

٠٦ : راشد بن راجح الشريف

(( حرف الزاي ))

زيان بن أبي العلاء أبو عمرو : ٩ - ١١١ - ١١٣ - ١٢٣ - ١٤٥ -

٠١١٣ - ٣٠ :

(( حرف السين ))

٠٧ : سعد بن حميد السبيعي

٠٧ : سعد بن حميد السبيعي

سعيد بن ثابت أبو زيد = الأنصاري : ٤٤ - ٦٧ - ٦٨ - ١٠٨ - ١٣٩ - ٢٠٥ -

٠٢٠٦

٠٢٠ - ٥ : سعيد بن محمد المعافري = السر قسطنطيني

٠١٥١ - ١٠٨ - ٢٩ - ٢٨ - ٢٧ - ٤ : سعيد بن مسعدة = الأخفش الاوسط

٠٣٤ : سليمان بن محمد أبو الحسن = ابن الطراوة

٠١٢٣ - ٦٩ - ٦٦ : سليمان بن مهران أبو محمد = الأعمش

٠١٢٣ : سهل بن محمد بن عثمان يزيد أبو حاتم = السجستاني

(( حرف الطاء ))

طلحة بن عمر بن كعب أبو محمد ويقال أبو عبدالله = ابن مصرف : ١١١ -

(( حرف العين ))

عبد الرحمن جلال الدين = السيوطي : ٥ - ٢٠ - ٢٥ - ٣٦ - ٤٠ - ٤١ -

٤٤ - ٤٥ - ٧٠ - ٧٤ - ٧٨ - ٨٢ - ٨٥ -

٨٩ - ٩٨ - ١٠٣ - ١٠٣ - ١٥٣ .

عبد الرحمن بن عبدالله ابوالقاسم = السهيلي : ١٤٥ - ١٤٦ - ١٦٨ .

عبد الرحمن بن هرمز = الأعرج : ٦٥ - ١٢٣ .

عبد الملك بن سعيد = الأصمعي : ١٠٨ .

عبدالله بن إدريس بن يزيد : ١٢٣ .

عبدالله بن عباس بن عبد المطلب : ٧١ - ٨٣ .

عبدالله بن عقيل العقيلي = بهاء الدين : ٣٩ .

عبدالله العلايلي : ١١٩ .

عبدالله بن مسلم = ابن قتيبة : ٧٤ .

العجلي = أبو النجم : ٣٢ - ١٢٣ .

عثمان بن جني = أبو الفتح : ٤ - ١٤ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ -

٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٢ - ٣٤ - ٤٠ -

٤١ - ٥٧ - ٥٨ - ٦٢ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٩ -

٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٥ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٦ -

٨٧ - ٩٠ - ٩١ - ٩٥ - ٩٦ - ١٠٥ - ١٠٦ .

١٠٨ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٥ - ١١٦ -

١١٨ - ١٢٠ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٣١ - ١٣٩ -

١٤٣ - ١٥٥ - ١٦٠ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ -

١٧٣ - ١٧٩ - ١٨١ - ١٨٣ - ١٨٤

١٨٥ - ١٨٧ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٦

٢٠٢ - ٢٠٦ - ٢٠٩ - ٢١١ - ٢١٢

عثمان بن عمر أبو عمرو = ابن الحاجب : ٩ - ٣٨ - ٤٩ - ٨٥ - ٨٦ - ١٣٣

١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦٤

العطاردي أبو رجاء = انظر عمران بن تميم : ٧١

علي بن اسماعيل النحوي أبو الحسن = ابن سيدة : ٨٨ - ٩٤ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٤

علي بن أبي طالب : ١٧١

علي بن حمزة بن عبدالله الاسدي = الكسائي : ٤٦ - ٤٧ - ١١١ - ١١٣

علي بن المبارك = اللحياني : ٩

علي بن محمد أبو الحسن = ابن خروف : ٣٦

علي نور الدين ابن محمد أبو الحسن = الاشموني : ١٠ - ٣٥ - ٤٤

علي بن مؤمن = ابن عصفور : ٩٤ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣

١٥٤ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦١ - ١٦٢

١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٧٠ - ١٧٢

١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨١ - ١٨٦

: ٦

٠ عليان بن محمد الحازمي

: ٧١

عكرمة بن خالد بن العاص

: ١١٧

عمر بن الخطاب

٧١ : عمران بن تيم أبورجاء = العطاري

٠٣١ : عمران بن حطان

عمرو بن عثمان بن قنبر أبو يشر = سيبويه : ٤ - ١١ - ١٣ - ١٩ - ٢١ - ٢٢ -

٢٩ - ٣٠ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٩ -

٤٠ - ٤٥ - ٤٧ - ٤٩ - ٥٠ - ٦٣ - ٦٦ -

٧٨ - ٧٩ - ٨٦ - ٨٨ - ١٠٠ - ١٠١ -

١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٣ -

١١٦ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٤ - ١٣٢ - ١٣٩ -

١٤٢ - ١٤٥ - ١٥٠ - ١٧٤ - ١٧٦ - ١٨٠ -

١٨١ - ١٨٢ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٦ - ٢٠٩ -

٠٧١ : عكرمة

٠١٦١ : عمرو بن معد يكرب

٠٣٢ : عمير بن شبيب = القطامي

- ٧١ : عنتر بن شداد = العبيسي

٠ ١٢٣ : عيسى بن عمر = الثقفي

(( حرف الغين ))

٠١٠ : د . غريب عبد المجيد نافع

٠١٦٣ - ١٦١ : غيلان بن عقبة = ذوالرمة

(( حرف القاف ))

٠١٢٣ - ١١١ - ٧١ : قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي

٠٣٣ - ٣٢ - ٣٠ - ٢٣ : قعنب بن أبي قعنب = أبو السمال

٠٧١ : قيس بن ذريح

(( حرف الكاف ))

كعب بن جعيل = الا غطل : ٣٠ - ٣٣ .

(( حرف الميم ))

متم بن نوية بن جمرة : ١٢١ .

مجاحع السلمي : ١٦١ .

مجد الدين محمد بن يعقوب = الفيروزابادي : ٩ .

محمد إبراهيم البنا : ١٤٥ - ١٤٦ - ١٦٨ .

محمد بن احمد ابو منصور = الازهرى : ٩ - ٨٥ .

محمد جمال الدين أبو عبدالله = ابن مالك : ١٠ - ٣٦ - ٣٧ - ٤٧ - ٤٨ - ٥٠ .

٥٢ - ٧٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٩٨ - ١٤٣ .

محمد بن الحسن الاستراباذى = الرضى : ٥ - ١٠ - ١٥ - ١٨ - ٢١ - ٢٢ -

٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٣ -

٣٨ - ٤٠ - ٤٣ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ -

٥٠ - ٦٣ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٩ - ٨٠ - ٨٢ - ٨٣ -

٨٥ - ٨٧ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٧ -

٩٨ - ٩٩ - ١٠٩ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٥ -

١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٤ - ١٥١ -

١٥٢ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ -

١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ -

١٦٩ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٦ -

١٧٧ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨٢ - ١٨٥ - ١٨٦ -

١٨٧ - ١٩٦ .

محمد بن الحسين أبو بكر = الزبيدي : ١٣٠ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٤٠ - ١٥٠ .





محمد بن يزيد ابو العباس = الميرد : ٤ - ٢٢ - ٣٤ - ٤٤ - ٤٨ - ٧٨ - ٩٤

٠٢٠٦ - ٩٥

محمد بن يوسف بن طي = أبو حيان : ٣١ - ٣٣ - ٣٦ - ٤٨ - ١٤٥

المولوى محمد ابو أعلى بن علي = التهانوى : ١٢

مسعود بن عمر التفتازاني - سعد الدين = السعد : ٨٦

مسلمة بن محارب أبو عبد الله الفهرى : ٣٢

معمربن المثنى = ابو عبيدة : ١٠٩ - ١٥٣

مكي بن أبي طالب = القيسي : ١١٧

موفق الدين بن يعيش بن علي : ٥ - ٢٤ - ٣٤ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠

٤٢ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٧ - ٤٩ - ٥٠ - ٦٥ - ٧٨

٧٩ - ٨٠ - ٨٥ - ٨٦ - ٩٣ - ٩٥ - ١٠٥

١٠٩ - ١١٦ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢

١٣٢ - ١٣٤ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٥٠ - ١٥٨

١٦٠ - ١٦٥ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧٢ - ١٧٤

١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٨ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢

١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٩٣ - ١٩٦

٠٢٠٦

(( حرف النون ))

الناصر : ٨٥

نصر بن سيار : ٨٥

نصيب : ٤٩

(( حرف الهاء ))

هارون بن حاتم : ١٠٧ - ١٠٨ - ١١٦ .

هشام بن حكيم بن حزام : ١١٧ .

همام بن غالب = الفرزدق : ٧٩ .

(( حرف اليا ))

يحيى بن زياد ابو زكريا = الفراء : ٨١ - ١٠٣ .

يحيى بن عمار = الزراع : ١٢٣ .

يحيى بن وثاب الاسدي : ٢٨ .

ابن يحيى : ٢٠ .

يعقوب بن ابي اسحاق = ابن السكيت : ٧٠ - ١٠٨ .

يعقوب بن اسحاق الحضرمي : ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٦ - ٢١٨ .

يونس ابن حبيب : ٢٠ - ٨٩ .

فَائِمَةُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

فهرسة المصادر والمراجع

- ١ - كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الابنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبا . تأليف ابي بكر محمد بن الحسن الاشبيلي الزبيدي باعثناء المستشرق الايطالي اغناطيوس كريدي ، طبع بروما سنة ١٨٩٠ .
- ٢ - الابانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب حموش القيسي ، تحقيق د / عبد الفتاح شلبي ، مطبعة دار نهضة مصر .
- ٣ - أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوى للدكتور محمد ابراهيم البنا ، الناشر دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، جدة ط: الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- ٤ - اصلاح المنطق لابن السكيت ، شرح وتحقيق احمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، ط: دار المعارف سنة ١٩٧٠م .
- ٥ - الافعال لابي عثمان سعيد بن محمد المعافى السرقسطي ، ت: د / حسين محمد محمد شرف ، ط: القاهرة الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م ح ١ .
- ٦ - الافعال لابن القوطية ، م ٣٦٧ ، ت : على فودة مطبعة مصر ١٩٥٢م .
- ٧ - الاقناع في القراءات السبع لابي جعفر احمد بن علي ابن البازش ، ت : د / عبد المجيد قطامش ، مطبوعات مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي ، جامعة أم القرى مكة المكرمة ١٤٠٣هـ .
- ٨ - البحر المحيط تأليف محمد بن يوسف الشهير بابي حيان الاندلسي ، الناشر دار النصر بالرياض .
- ٩ - بغية الآمال في معرفة مستقبلات الافعال لابي جعفر اللبلى متوفى (٦٩١ ، ت : جعفر ماجد ، الناشر إالدار التونسية .

- ١٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات  
الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .
- ١١- التصريف للإمام ابي عثمان المازني النحوى البصرى ، المنصف شرح الامام  
ابى الفتح عثمان بن جنى النحوى ، تحقيق : ابراهيم مصطفى  
عبدالله امين ج١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر .
- ١٢- تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي للدكتور أسعد احمد علي ، ط: دار  
السؤال دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- ١٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك ، ط: دار احياء  
الكتب العربية بمصر ج٤ .
- ١٤- حاشية العلامة المحقق أحمد الرفاعي على شرح العلامة بحرق اليميني على  
لامية الافعال للإمام ابن مالك ، ط: دار احياء الكتب العربية بمصر .
- ١٥- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق عبد العال سالم مكرم ،  
الناشر دار الشروق .
- ١٦- الخصائص لابي الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق محمد علي النجار ،  
ط: دار الهدى للطباعة والنشر بيروت لبنان ج١ .
- ١٧- دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، القسم الثاني دراسة الجانب الصرفي  
لمحمد عبدالخالق عضيمة ، ج ١ - ٢ مطبعة حسان القاهرة .
- ١٨- سر صناعة الاعراب لابي الفتح عثمان ابن جنى ، ت : مصطفى السقا  
محمد الززاف ، ابراهيم مصطفى ، عبدالله امين ، مطبعة  
مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر ، ج ١ .
- ١٩- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد

- ٢٠ - شرح التصريح للإمام خالد بن عبدالله الأزهرى على التوضيح لألفية  
ابن مالك في النحو للإمام جمال الدين أبي محمد أبي عبدالله  
ابن يوسف بن هشام الأنصارى ج ٢ . المكتبة التجارية توزيع دار  
الكتب بيروت .
- ٢١ - شرح شافية ابن الحاجب للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذى  
النحو م ٦٨٦ ، ت : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد  
محي الدين عبد الحميد .
- ٢٢ - شرح الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذى - ج ١ -  
تحقيق يوسف بحسن عمر ، منشورات جامعة بنغازى - مطابع  
الشروق - بيروت .
- ٢٣ - شرح المفصل للشيخ موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوى  
م ٦٤٦ ، ط : عالم الكتب بيروت م ٢٠ ح ٠٧ .
- ٢٤ - شرح الملوكي في التصريف صنعة ابن يعيش . تحقيق فخر الدين قباوة  
مطبعة المكتبة العربية بحلب الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .
- ٢٥ - شذا العرف في فن الصرف للإستاذ الشيخ أحمد الحملاوى ط / ١٦  
١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م . نشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .  
٢٦ - الصرف القيامي وأثره في نحو اللغة لغريب نافع - ج ١ - الطبعة الثانية  
الناشر : مكتبة الأزهر - ( ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م ) .
- ٢٧ - فتح البارى بشرح صحيح الإمام أبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخارى ،  
للإمام الحافظ بن علي بن حجر العسقلاني ج ٩ طبعة  
دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- ٢٨ - في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم انيس ، ط : مكتبة الانجلو المصرية ،  
ط : الرابعة .

٢٩- القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين ، نشر المطبعة السلفية  
ومكتبتها القاهرة ١٣٥٣ هـ .

٣٠- كتاب سيبويه لابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت : عبدالسلام محمد  
هارون ، ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م

ح ١ - ٤٠

٣١- لزوم ما لا يلزم ، للشاعر ابو العلاء احمد بن عبد الله بن سليمان  
المصرى التنوخى - ج ٢ - الطبعة الأولى سنة ١٣٣٣ هـ - ١٩١٥ م  
طبع بمطبعة الجمالية بمصر .

٣٢- الكامل لابي العباس محمد بن يزيد المبرد ، عارضه بأصوله وعلق عليه  
محمد ابو الفضل ابراهيم والسيد شحاته ج ٣ مطبعة دار نهضة  
مصر للطبع والنشر .

٣٣- اللهجات العربية في التراث ، القسم الثاني للدكتور احمد علم الدين الجندى ،  
ط : الدار العربية للكتاب ليبيا - تونس ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

٣٤- ليس في كلام العرب للحسن بن احمد بن خالويه م ٣٧٠ ، ت : احمد  
عبدالغفور عطار ، ط : الثانية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

٣٥- المحتسب لابي الفتح عثمان بن جني ، ت : على الجندى ناصف  
والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي القاهرة  
١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م ح ٠١ و ج ٢ ت : على التجدى ناصف  
والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي .

٣٦- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط تحتوى المجموعة على متن  
الشافية وشرحها للجابر بردى ج ١ طبعة عالم الكتب ط : الثالثة  
١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

٣٧- المخصص لابي الحسن علي بن اسماعيل النحوى الاندلسي المعروف بابن  
سيدة المرسى ، م ٤٥٨ ، ط : الاولى بالمطبعة الاميرية ببولاق  
مصر سنة ١٣٢٠ هـ ح ١٤٠ .

- ٣٨ - المزهرفي علوم اللغة وانواعها لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي  
شرحه وضبطه محمد احمد جاد المولى ، على محمد البجاوي  
ومحمد ابو الفضل ابراهيم ، ط: دار احياء الكتب العربية  
عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ج ٢ .
- ٣٩ - المساعد على شرح تسهيل الفوائد لابن عقيل ، ت : د / محمد كامل  
بركات مطبوعات مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي  
بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤ م ج ٣ .
- ٤٠ - معاني القرآن للاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة م ٢١٥ ، ت : فائز  
فارس ج ١ .
- ٤١ - المغني في تصريف الافعال لمحمد عبد الخالق عضيمة ، نشر دار العهد  
الجديد للطباعة القاهرة ، ط: الاولى ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤ م .
- ٤٢ - المقاصد الشافية شرح خلاصة الكافية لابي اسحاق ابراهيم بن موسى  
مصورة بمركز البحث العلمي عن الخزانة الملكية بالرباط المغرب ،  
مخطوط .
- ٤٣ - المقتضب لابي العباس محمد بن يزيد المبرد ، م ٢٨٥ هـ ، ت : محمد  
عبد الخالق عضيمة ، ط: عالم الكتب بيروت ج ٢ .
- ٤٤ - المتع في التصريف لابن عصفور الاشبيلي ، م ٥٩٧ - ٦٦٩ هـ ، ت :  
د / فخر الدين قباوة ، نشر وتوزيع المكتبة العربية بحلب ج ١ .
- ٤٥ - المنصف لابي الفتح عثمان بن جني النحوي ، ت : ابراهيم مصطفى  
وعبد الله امين ج ١ .
- ٤٦ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للامام جلال الدين  
عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي ، ط: دار المعرفة للطباعة  
والنشر ، بيروت لبنان ج ٢ .



المعاجم :

- ١ - تهذيب اللغة لابي منصور محمد بن احمد الازهرى ،  
ت : عبد العظيم محمود ، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة  
القاهرة ج ٨ .
- ٢ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف اسماعيل بن حماد  
الجوهري ، ت : احمد عبد الغفور عطار ، ط : الثانية  
١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م ، ج ٤ .
- ٣ - القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي ،  
ط : المؤسسه العربية للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ج ٣ .
- ٤ - كشاف اصطلاحات الفنون للشيخ المولوى - محمد ابو علي بن علي  
التهانوى ، منشورات خياط للكتب والنشر ، ج ٥ .
- ٥ - لسان العرب لابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور  
المصرى ، ط : دار بيروت ج ١ - ٦ - ٨ - ١١ - ١٢ - ١٤ .
- ٦ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي احمد بن محمد بن علي  
المقرئ الفيومي ، ط : المكتبة القلمية بيروت / لبنان  
ج ٢ .

الدوريات :

- ١ - مجلة البحث العلمي و احياء التراث الاسلامي ، جامعة أم القرى ،  
كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، مكة المكرمة ، العدد ٤  
١٤٠١ هـ والعدد ٦ - ١٤٠٣ / ١٤٠٤ هـ .
- ٢ - مجلة مجمع اللغة العربية مطبعة وزارة التربية والتعليم ، ١٩٥٥ م ،  
القاهرة ج ٨ .

المحاضرات :

- محاضرات في علم اللغة القاها على طالبات جامعة أم القرى ، قسم اللغة العربية ، بكلية الشريعة المستوى الثالث سنة ١٤٠٠هـ ،  
الدكتور محمد خاطر .

فهرس الموضوعات

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
المقدمة	٤
التمهيد ويشمل الصيغة في اللغة والاصطلاح .	٩ - ١٠
الفعل في اللغة والاصطلاح ، والقياس في اللغة والاصطلاح والسمع في اللغة ، والمقصود به في البحث هو ما لم يدخل تحت أقيسة النحاة .	١١-١٢-١٣
شكل الصيغة والذي يوء ثرفيه .	١٤ - ١٥
الفصل الأول	١٦
مقدمة الفصل الأول .	١٧
المبحث الأول : صيغ الفعل الثلاثي المجرد الصحيح والمضعف .	١٨
المعتل من الصيغ الثلاث .	٢١
بعض الأفعال التي استوعبت الحركات الثلاث .	٢٢
المبحث الثاني : ليس في الثلاثي فعل ساكن العين وقضية التفرع .	٢٤
التفرع في مكسور العين وينقسم إلى ثلاثة أقسام :	٢٦
أ - إتياع فائه لعينه في الكسر وهذا مختص بالحلقي العين .	٢٧
ب - بقاء الفاء على فتحها وسكون العين .	٢٨
ج - كسر الفاء وسكون العين .	٢٩

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
التفريع في مضموم العين وينقسم إلى قسمين :	٣٠
أ - سكون العين .	٣٠
ب - سكون العين مع نقل حركتها إلى الفاء .	٣١
التفريع في المبني للمجهول ويكون بسكون العين .	٣٢
المبحث الثالث : صيغة المبني للمجهول .	٣٤
المبحث الرابع : المتعدى واللازم من الصيغ .	٣٨
المضعف من الصيغ يأتي متعديا .	٤٠
أفعال تستعمل لازمة ومتعدية .	٤٢
المبحث الخامس : معاني الصيغ .	٤٣
١ - صيغة مفتوح العين - وإتيان صيغة المغالبة منها .	٤٣
٢ - صيغة مكسور العين .	٤٨
٣ - صيغة مضموم العين .	٥٠
خلاصة الفصل الأول .	٥٢-٥١
الفصل الثاني : { مضارع الثلاثي المجرد وقضة	٥٣
التداخل وقياس كسر حرف المضارعة من فعل } .	
تمهيد الفصل الثاني .	٥٤
التمهيد لمضارع الثلاثي .	٥٥
المبحث الأول : باب فعل يفعل ويفعل .	٦٢
الاشتراك بين المتعدى اللازم في صيغة المضارع .	٦٩
مضارع المضعف .	٧٠
مضارع المعتل من باب فعل يفعل ويفعل .	٧٣
المبحث الثاني : باب فعل يفعل ويفعل .	٧٨
المعتل في باب فعل يفعل .	٨٠

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث : باب فعل يفعل .	٨٥
حرف الحلق لا يغير الضمة في مضموم العين .	٨٧
عدم مجيء المضعف من مضموم العين .	٨٩
المعتل من باب فَعَلَ يَفْعَلُ .	٩٠
المبحث الرابع : باب فَعَلَ يَفْعَلُ .	٩٣
المعتل من باب فَعَلَ يَفْعَلُ .	٩٧
مجيء فعل على الأصل ولا مه أو عينه حرف حلق .	١٠٠
خروج باب فَعَلَ يَفْعَلُ عن قاعدته وعدم فتح المضموم	١٠٣
إذا وجد فيه حرف الحلق .	
المبحث الخامس : تداخل الصيغ - أولاً فصل في تداخل	١٠٥
الصيغ .	
تعريف التداخل .	١٠٦
التداخل بين عِلِمَ يَعْلَمُ ونَصَرَ يَنْصُرُ .	١٠٧
التداخل بين فَعَلَ يَفْعَلُ وفِعَلَ يَفْعَلُ .	١٠٩
التداخل بين فَعَلَ يَفْعَلُ وفِعَلَ يَفْعَلُ .	١١٠
مناقشة رأي الدكتور الجندي .	١١٥
كسر حرف المضارعة .	١٢١
خلاصة الفصل الثاني .	١٢٦

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث : (( الثلاثي المزيد ومعانيه ))	١٢٧
تمهيد الفصل الثالث .	١٢٨
المبحث الأول : أبنية المزيد من الثلاثي وله ثلاثة أضرب .	١٢٩
النوع الأول : موازن للرباعي على طريق اللاحق وله نوعان .	١٣٠
النوع الثاني : موازن من غير الإلحاق .	١٣٦
النوع الثالث : هو غير الموازن .	١٣٧
(( صيغة أَفْعَلْ في التعجب ))	١٤٢
(( هل هذه الزيادات مقيسة ))	١٤٤
آراء العلماء في صيغة (( أَفْعَلْ ))	١٤٥
الصيغة الثانية (( فَعَّل ))	١٤٦
الصيغة الثالثة (( انْفَعَلَ ))	١٤٧
الصيغة الرابعة (( اقْتَعَلَ ))	١٤٨
المبحث الثاني : التعدية واللزوم في مزيد الثلاثي .	١٤٩
المبحث الثالث : صيغة المبني للمجهول من المزيد .	١٥٥
المبحث الرابع : معاني الزيادة .	١٥٦
أولاً - معاني أَفْعَلْ ولها أربعة عشر معنى .	١٥٧
ثانياً - معاني صيغة فَعَّل ولها تسعة معانٍ .	١٦٤
ثالثاً - معاني فَاعَلَ ولها أربعة معانٍ .	١٦٨
رابعاً - معاني تفاعل ولها ستة معانٍ .	١٧٠
خامساً - صيغة تَفَعَّل ولها ثمان معانٍ .	١٧٢
سادساً - صيغة اقْتَعَلَ ولها سبعة معانٍ .	١٧٦

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
سابعاً - معاني استفعل .	١٧٩
ثامناً - افعلّ وافعالّ .	١٨١
تاسعاً - افْعَسُوْ عَلَ .	١٨٢
عاشراً : صيغة انْفَعَلَ .	١٨٥
حادى عشر - افْعُولَ .	١٨٧
خلاصة الفصل الثالث .	١٨٨
الفصل الرابع : ((الرباعي المجرد ومزيده وملحقاته))	١٩٠
تمهيد الفصل الرابع .	١٩١
المبحث الاول : الرباعي المجرد .	١٩٢
ملحقات الرباعي المجرد والأفعال التي نحتتها العرب .	١٩٤
المبحث الثاني : الرباعي المزيد .	١٩٦
المبحث الثالث : الملحق بالرباعي المزيد .	١٩٨
خلاصة الفصل الرابع .	١٩٩
الخاتمة .	٢٠٠
الفهارس العامة .	٢١٣
فهرس الآيات القرآنية .	٢١٤
فهرس الأمثال .	٢١٨
فهرس الشعر .	٢١٩
أ ن ص ا ف الآ بي ا ت .	٢٢٤
فهرس الأعلام .	٢٢٥
فهرس المصادر والمراجع .	٢٣٥
فهرس الموضوعات .	٢٤٢